



-مشروع القانون الثاني مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

-مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.

الكلمة للسيد الوزير لتقديم مشروع قانون تنظيمي رقم 17.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد بن عبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانون تنظيمي رقم 17.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور، بعد أن تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 17 يوليوز 2019 التي أتقدم لأعضائها بجزيل الشكر على انخراطهم وتفاعلهم الإيجابي مع مضامين المشروع المذكور.

ويهدف مشروع هذا القانون التنظيمي إلى تغيير وتتميم لوائحتي المؤسسات والمقاولات العمومية والمناصب العليا المنصوص عليها في كل من الملحقين رقم 1 و 2 المرفقين بالقانون التنظيمي المشار إليه أعلاه وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: إضافة..

محضر الجلسة الثالثة والسبعين بعد المائة

التاريخ: الإثنين 19 ذي القعدة 1440هـ (22 يوليوز 2019م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: خمس ساعات ودقيقتن ابتداء من الساعة السادسة مساءً والدقيقة الثانية.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع النصوص التالية:

-مشروع قانون تنظيمي رقم 17.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور؛

-مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

-مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

جدول أعمال الجلسة التشريعية يتضمن ثلاثة مشاريع قوانين:

-مشروع قانون تنظيمي رقم 17.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور؛



السيد الرئيس:

السيدات والسادة النواب، السيدات والسادة النواب.

السيد محمد بن عبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

أولا: إضافة الصندوق المغربي للتأمين الصحي المحدث بموجب المرسوم بقانون رقم 2.18.781 الصادر في 10 أكتوبر 2018 إلى البند "أ" من الملحق رقم "1" من القانون التنظيمي 02.12 السالف الذكر، الذي يحدد لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في المجلس الوزاري؛

التعديل رقم 2: يخص حذف المعهد العالي للقضاء من لائحة المؤسسات العمومية الواردة في البند "ج" من الملحق رقم "2" من القانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر الذي يحدد لائحة المناصب العليا بالإدارات العمومية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة، وإدراجه ضمن لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية الواردة في البند "أ" من الملحق رقم "1" من القانون التنظيمي المذكور.

التعديل الثالث: يخص استبدال تسمية الصندوق المغربي للتنمية السياحية ضمن لائحة المقاولات العمومية الإستراتيجية الواردة في البند "ب" من الملحق رقم "1" من القانون التنظيمي المذكور، والتي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في المجلس الوزاري.

السيد الرئيس:

السيدات والسادة النواب نستمعوا لبعضنا من فضلكم، السادة المصورين والتقنيين انتهى الوقت المخصص لكم.

السيد محمد بن عبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

إذن قلت استبدال تسمية الصندوق المغربي للتنمية السياحية بتسمية شركات "إثمار الموارد" وذلك بناء على المرسوم رقم 2.19.134 الصادر في 28 فبراير 2019 المتعلق بإحداث شركة مساهمة تسمى الصندوق المغربي للتنمية السياحية.

الإجراء الرابع: يخص إضافة مؤسستين جديدتين إلى البند "أ" من الملحق رقم "2" من القانون التنظيمي رقم 02.12 الذي يحدد لائحة المؤسسات العمومية التي يتم التداول في شأن تعيين المسؤولين عنها في مجلس الحكومة، وهما أولا مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 12.16 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف بتاريخ 25 يناير 2019، والمؤسسة الثانية هي مؤسسة الأعمال الإجتماعية للأشغال العمومية التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 84.13 الصادر بتاريخ 27 فبراير 2019.

وأخيرا التعديل الأخير يخص حذف منصب مديري المراكز الجهوية للإستثمار من لائحة المناصب العليا للإدارات العمومية الواردة في البند "ج" من الملحق رقم "2" من القانون التنظيمي السالف الذكر، وإدراج المراكز الجهوية للإستثمار المعاد تنظيمها بموجب القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للإستثمار وإحداث اللجان الجهوية ضمن لائحة المناصب العليا التي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة المنصوص عليه في البند "أ" من نفس الملحق.

تلکم حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين هي مجمل التعديلات التي أتى بها هذا المشروع القانون، والسلام عليكم ورحمة الله.



في البداية يسعدني أن ألتقي بكم في هذه الجلسة العامة التي سيتم خلالها التصويت على مشروع نص قانون بالغ الأهمية، لكونه يشكل أول قانون إطار سيعتمد في تاريخ التشريعي المغربي في مجال التربية والتكوين والبحث العلمي والذي سيمكن بلادنا من التوفر على إطار مرجعي ملزم للجميع وضامن للاستدامة الإصلاح العميق لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ويوفر شروط الإقلاع الحقيقي للمدرسة المغربية.

ولا يفوتني بهذه المناسبة التنويه بحرص مجلسكم الموقر على التسريع بعقد هذه الجلسة العامة بعد مرور ما لا يقل عن أسبوع على مصادقة لجنة التعليم والثقافة والاتصال على مشروع قانون إطار، وهو ما ينسجم والأهمية التي ينبغي أن يحظى بها هذا المشروع من لدن مختلف مؤسساتي الدولة.

كما أود أن أستغل هذه الفرصة لكي أشيد بروح الوطنية التي سادت أشغال اللجنة رغم النقاش الذي احتدم حول بعض مضامين المشروع، حيث حصل توافق حول هذه الوثيقة بين مختلف الفرق البرلمانية أغلبية ومعارضة وهي الروح التي ستسود حتما مختلف المحطات المتبقية من مسطرة اعتماد هذا المشروع الهام.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المشروع يأتي في سياق صيرورة متواصلة ومتجددة لإصلاح منظومة التربية والتكوين، تجسد رغبة وطنية ملححة وحرصا ملكيا شديدا لتجديد مدرستنا المغربية، فما فتى صاحب الجلالة، الملك، محمد السادس، نصره الله، منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، يلح على ضرورة الإصلاح العميق للمدرسة المغربية، باعتبارها المدخل الحقيقي لتأهيل الرأسمال البشري وتحقيق مغرب الديمقراطية والتنمية والإزدهار الذي ينشدها جلالته، ويتوق إليه الشعب المغربي قاطبة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، وكذلك باسمكم جميعا شكرا للسيد المقرر، السيد الرئيس شقران أمام على ما بذله من مجهود فيما يخص صياغة التقرير.

نمر إلى عملية التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون التنظيمي:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

المتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مشروع قانون تنظيمي رقم 17.19 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور.

نمر إلى مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير ياكما تجي في بلاصتو. لكم الكلمة السيد الوزير لتقديم مشروع قانون إطار.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النائبات والنواب المحترمون،

حضرات السيدات والسادة،



وعلى هذا الأساس قام المجلس الأعلى وفق مقارنة تشاركية ومشاورات موسعة بإعداد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والإرتقاء التي تم تقديمها بتاريخ 20 ماي 2015 أمام صاحب الجلالة، نصر الله.

ومن أجل ضمان إلزامية واستدامة الإصلاح، أعطى صاحب الجلالة، في الخطاب السامي ل30 يوليوز 2015 تعليماته السامية من أجل صياغة الإصلاح في إطار تعاقدية وطني ملزم من خلال اعتماد قانون إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد.

حضرات السيدات والسادة النواب والمحترمون،

قبل تقديم بعض العناصر المحورية لمضامين المشروع وانطلاقا من عناصر السياق التي تحدث عنها قبل قليل، أود التأكيد على بعض النقاط الأساسية، فيجدر التأكيد:

أولا: على أن مشروع القانون الإطار ليس بمشروع قطاعي أو حكومي، بل هو مشروع وطني ومجتمعي يهم كافة أطراف المجتمع ومختلف مؤسساته ويتقاطع مع جميع الأوراش الإصلاحية لبلادنا في مختلف المجالات، من منطلق أن الإستثمار في المدرسة هو استثمار في تأهيل الرأسمال البشري، الذي هو الثروة الحقيقية للبلاد، وركيزة تحقيق التنمية ومصدر قوة متجددة ومستدامة، لا ينضب معينها.

ومن جهة أخرى فهذا المشروع هو تتويجا لمسار ساهمت فيه مختلف المؤسسات الدستورية لبلادنا انطلاقا من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي أعد مشروع الرؤية وأبدى رأيه حول الصيغة الأولية لمشروع القانون الإطار، كما أن الحكومة قامت بالدور المنتظر منها بإعدادها لمشروع القانون الإطار الذي تدارسه مجلس الحكومة بتاريخ 4 يناير 2018 قبل أن تحيله الحكومة على المجلس الوزاري الذي صادق عليه، صودق عليه

وقد شكل الميثاق الوطني للتربية والتكوين لحظة متميزة في مسار الإصلاح باعتباره وثيقة مرجعية وطنية تم بموجبها إعلان فترة 2000-2010 عشرية الإصلاح التربوي باعتباره ورشا مصيريا وذا أولوية يجب أن يحظى بانخراط وتعبئة الجميع.

وإذا كان تطبيق الميثاق الوطني قد أفرز عدة مكتسبات وعلى الرغم من أهمية الترسانة القانونية المتخذة من أجل تنزيل تفعيله منذ سنة 2000 قانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، القانون 04.00 بشأن إلزامية التعليم الأساسي، قانون 05.00 بشأن نظام التعليم الأولي، قانون 06.00 بشأن نظام التعليم الخصوصي، وقانون 07.00 بشأن إحداث أكاديميات الجهة للتربية والتكوين وقانون 13.00 المتعلق بتنظيم التكوين المهني.

وبالرغم كذلك من التوافق الوطني الذي حصل آنذاك حول الميثاق الوطني والأولوية التي كان يحظى بها، فإن غياب سند قانوني من شأنه ضمان إلزامية تطبيق وتفعيل مضامين الميثاق، لم يسمح بتحقيق جميع أهداف الإصلاح.

وقد ظل جلالته الملك، يواكب بحرص شديد مسار الإصلاح من خلال توجيهاته وتعليماته السامية في مختلف المحافل والمناسبات وخاصة الخطاب الملكية السامية لسنوات 2007-2012-2013-2014-2015-2018 تارة ليثير الإنتباه إلى مجموعة من الإختلالات التي تعيق المنظومة وتارة لتحديد الأولويات التي يتعين الإنكباب عليها، وتارة أخرى لكي يطالب بتسريع وتيرة الإنجاز والإرتقاء بالمدرسة المغربية.

وبعد أن قدم جلالته تشخيصا واقعيا لأعطاب المنظومة التربوية وحدد مجموعة من المداخل الحقيقية للإصلاح، أعطى جلالته بتاريخ 10 أكتوبر 2014 تعليماته السامية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من أجل وضع خريطة طريق كفيلة بإصلاح المدرسة المغربية والرفع من مردوديتها.



خلال اعتماد نظام تربوي ناجح، كما شدد نصره الله خلال أشغال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 20 غشت 2018 على ضرورة الإسراع بالمصادقة على هذا المشروع وعلى التعبئة الجماعية من أجل حسن تطبيقه.

وهي لحظة فارقة لكونها تتيح لنا فرصة سانحة لكي نجسد بشكل فعلي وعملي مبدأ طالما اتفقنا عليه كقوى حية للوطن وكفاعلين سياسيين وكمجتمع هو اعتبار إصلاح المدرسة المغربية ورشا وطنيا ومصيريا غير قابل للتأجيل، وألوية وطنية تأتي في مقدمة الأسبقيات الوطنية بعد قضية الوحدة الترابية.

وهي لحظة دستورية علينا أن نقدم خلالها أجوبة مقنعة وحاسمة حول المعوقات الحقيقية والإشكالات الجوهرية لإصلاح المدرسة المغربية والتي أصبحت كذلك محط إجماع وطني، تزكيه خلاصات مختلف الدراسات التقييمية الوطنية والدولية للمنظومة، والتي تجمع على أن تحسين جودة التعليم تعتبر التحدي البارز للمنظومة، بما يتطلبه ذلك من إحداث للقطاعات الضرورية مع العراقيل البيداغوجية التي تحول دون تجديد المدرسة المغربية، وذلك من خلال الانتقال إلى نموذج بيداغوجي مبتكر يقوم على إكساب المتعلم المهارات والكفايات اللازمة التي تمكنه من الإنفتاح والاندماج في الحياة العملية والمشاركة الفاعلة في الأورش التنموية للبلاد، بما يحقق ارتقاء الأفراد وتقدم المجتمع.

فهذه اللحظة التي سيعبر خلالها ممثلو الأمة على مواقفهم حول مشروع هذا القانون الإطار هي لحظة للتعبير عن روح الوطنية الصادقة وحس المسؤولية العالية والتحلي بالجرأة اللازمة في تناول قضايا الإصلاح، لاتخاذ القرارات الشجاعة التي تستحضر المصالح العليا للوطن والمواطنين والمصلحة الفضلى لبناتنا وأبنائنا الذين تقع علينا مسؤولية توفير مختلف متطلبات تنشئتهم الإجتماعية السوية وصناعة المستقبل الزاهر الذي يليق بهم.

تحت رئاسة صاحب الجلالة، نصره الله، بتاريخ 20 غشت 2018، لتتم إحالة مشروع على مؤسسة البرلمان بتاريخ 5 شتنبر 2018.

أننا نعتبر هذه اللحظة التي نقف فيها أمام مجلسكم الموقر، ليست بمجرد إجراء تقني تفرضه مسطرة المصادقة التشريعية على مشاريع القوانين، بل نعتبر هذه اللحظة لحظة وطنية تاريخية مفصلية فارقة ودستورية في مسار تأهيل مدرستنا المغربية، فهي لحظة تاريخية تستمد أهميتها من أهمية مشروع القانون الإطار، باعتباره سابقة تشريعية في تاريخ المغرب، تؤسس لتحول نوعي ومنعطف تاريخي في تفعيل الإصلاح الشامل والعميق للمدرسة المغربية وتكسيبه صبغة الإلزامية التي تعتبر عاملا أساسيا من عوامل النجاح، كما يستفاد من التجارب الإصلاحية السابقة.

وهي لحظة وطنية علينا أن نستحضر خلالها مختلف المرتكزات والمرجعيات الأساسية لمشروع القانون الإطار، وفي مقدمتها مقتضيات دستور المملكة في شموليتها وتكامل أحكامها وخاصة فيما يتعلق بتكريس الحق الدستوري في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذو جودة، واعتبار التعليم الأساس حقا للطفل وواجبا على الأسرة والدولة.

وهي لحظة مفصلية علينا أن نستحضره خلالها الإرادة السامية لأعلى سلطة في الدولة التي تجسدها الإرادة الملكية السامية للنهوض بالمدرسة المغربية، باعتبارها عماد تأهيل الرأسمال البشري وتحقيق المشروع الديمقراطي والمجتمعي لبلادنا، والركيزة الأساسية لإرساء النموذج التنموي الجديد الذي يصبو إليه جلالته، ومن ورائه كل مكونات المجتمع المغربي، وقد أكد حفظه الله في مناسبات عدة على أن إصلاح المنظومة هو ورش وطني مصيري يجب أن يعلو على المواقف السياسية والأيدولوجية، بل يجب وضعه في الإطار الاجتماعي والإقتصادي والثقافي غايته تكوين وتأهيل الموارد البشرية للإندماج في دينامية التنمية وذلك من



حضرات السيدات والسادة،

من الضروري تسليط الضوء على بعض المضامين الجوهرية للمشروع، فكما تعلمون فهو يستند إلى أحكام الدستور والتوجيهات الملكية والرؤية الإستراتيجية للإصلاح، إلى جانب الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كما صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها، ويكرس هذا المشروع مبدأ الشمولية في تفعيل الإصلاح، حيث تم مقتضياته مختلف مكونات المنظومة وفق نظرة مندمجة تعزز النسقية في تطبيق الإصلاح.

وعلى هذا الأساس، يعتبر هذا المشروع بمثابة خارطة طريق واضحة المعالم لتنزيل الإصلاح التربوي بأهداف واضحة وآليات دقيقة وأجال محددة وهو بذلك يعزز دور المدرسة في تحقيق الوظائف والأهداف الأساسية لمنظومة التربية والتكوين البحث العلمي والتمثلة أساسا في ترسيخ الثوابت الدستورية للأمة والتربية على القيم والمواطنة، من أجل جعل المتعلم متشبثا بروح الإنتماء إلى الوطن معتزا برموزه، ومتحملا بروح المبادرة إلى جانب تعميم التعليم بمقومات الجودة والقدرة على الإسهام في التنمية المتوازنة والمنصفة وتعزيز مكانة المغرب في مصاف البلدان الصاعدة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمحترمون،

لا بد من التأكيد على مجموعة من التدابير الجوهرية للمشروع من أهمها أن الدولة ضامنة لمجانبة التعليم العمومي في جميع أسلاكه وتخصصاته، وحريصة على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لجعل في متناول كل المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، وبالتالي لا مساس بهذه الإختيارات الكبرى مع إحداث صندوق خاص لتمويل منظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها بشراكة بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية ومساهمة القطاع الخاص وباقي الشركاء.

ثانيا: العناية بالطفولة المبكرة من خلال إرساء التعليم الأولي وفتحه في وجه جميع الأطفال المتراوح أعمارهم ما بين 4 و5 سنوات والشروع في دمج تدريجيا في التعليم الإبتدائي؛

ثالثا: تعميم التعليم الإلزامي بالنسبة لجميع الأطفال إناثا وذكورا المتراوح أعمارهم ما بين 4 و16 سنة؛

تحويل التمدرس بالوسط القروي والوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصائص، تمييزا إيجابيا وتعميم التمدرس الفتيات في البوادي وفق برامج محلية خاصة مع محاربة الهدر والانقطاع المدرسيين من أجل تحقيق الإنصاف في ولوج التعليم وتعميمه؛

إيلاء عناية خاصة للأطفال في وضعية إعاقة أو ذوي الإحتياجات الخاصة لتحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص في التحصيل الدراسي من خلال وضع مخطط وطني متكامل للتربية الدامجة ضمن مختلف مكونات المنظومة؛

إشراك فعاليات المجتمع المدني في تدبير المنظومة بتفعيل أدوار جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ والتلميذات من أجل ضمان مواظبة المتعلمات والمتعلمين على الدراسة؛

إرساء هندسة لغوية تركز أساسا على تقوية التحكم في اللغتين الرسميتين وتنمية تدريس اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً؛

العمل على تجديد وملاءمة المناهج والبرامج والتكوينات والمقاربات البيداغوجية المتعلقة بها؛

إلزام مؤسسة التربية والتعليم والتكوين التابع لقطاع الخاص بمبادئ المرفق العامة مع مساهمتها في توفير التربية والتعليم والتكوين مجانا لأبناء الأسر المعوزة والأشخاص في وضعية إعاقة وكذا الموجودين في وضعية خاصة، مع منح القطاع الخاص مهلة 4 سنوات لتوفير حاجياتها من الأطر التربوية والإدارية المؤهلة والقارة؛



حضرات السيدات والسادة النائبات والنواب المحترمون،

علاقة بالمسألة اللغوية وكما تتبعنا جميعا فقد احتدم النقاش حول السياسة اللغوية بين مختلف الفاعلين والمهتمين من فاعلين سياسيين وأكاديميين ومتخصصين لغويين وباحثين ومتتبعين ومجتمع مدني وغيرهم من القوى الحية للوطن، وهو النقاش الذي يتمحور بشكل عام حول بعدين أساسيين: بعد هوياتي يرتبط بتسيخ الهوية المغربية التي هي بمقتضى الدستور هوية وطنية موحدة تنصهر فيها كل مكوناتها العربية والإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية وتغتني بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، بعد وظيفي يستحضر الأدوار الوظيفية للغة المتعلقة خصوصا بالاندماج الإقتصادي والإجتماعي وتنمية الثقافة وبانفتاح الكوني وتطوير البحث العلمي وبولوج مجتمع المعرفة وعصر التكنولوجيا وما إلى ذلك من الوظائف الجوهرية للغة.

وفي هذا السياق، فلا بد من التأكيد على أن اللغة العربية مكانتها الجديرة بما باعتبارها لغة أساسية للتدريس، تعمل الوزارة على تقوية وضعيتها وتحديثها وتبسيطها وتوحيد مناهجها وبرامج تدريسها وتحديد المقاربات البيداغوجية والأدوات الديدكتيكية المتعلقة بها، حتى يتمكن كل حاصل على البكالوريا من إتقانها وتملكها، كما أن اللغة الأمازيغية مكانتها تليق بها، حيث سيتم تطوير وضعها في المدرسة ومواصلة الجهود الرامية إلى تهيئتها لسنيا وبيداغوجيا في أفق تعميمها التدريجي على المستوى التعليم الابتدائي والثانوي ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء وقد تم بمناسبة مناقشة مشروع قانون إطار اقتراح تعديلات هادفة من أجل الرفع من وضع اللغة الأمازيغية مقارنة مع ما هو وارد في الرؤية الإستراتيجية. وبالنسبة للغات الأجنبية تحظى بالأهمية التي تستحقها اعتبارا لأدوارها الوظيفية الجوهرية، فلا تعارض في تنمية إستعمال مختلف هذه اللغات

الإرتقاء بالتكوين المهني وإعادة الإعتبار إليه كمسلك تكويني واع وكمشروع شخصي للمتعلم، عبر تأهيله وتنويع عرضه وتوسيعه والإرتقاء بجاذبيته بهدف الرفع من قابلية خريجين للتشغيل وربطه بالتعليم المدرسي والعالي بتطوير نظام التوجيه والممرات والجسور؛ النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار كرافعة أساسية لتحقيق جودة التعليم وتنمية الإقتصاد الوطني وتعزيز مكانته وقدرته التنافسي على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي مع وضع خارطة طريق وطنية ترسخ مبدأ استقلالية الجامعة وإرساء مبدأ التعاقد بين الجامعة والسلطة الحكومية على أساس معايير الجودة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

الإرتقاء بالبحث العلمي والإبتكار من خلال إحداث المجلس الوطني للبحث العلمي يناط به تتبع إستراتيجية البحث العلمي والتقني والابتكار، مع مواصلة الدولة مجهوداتها للرفع من الميزانية العامة لتشجيعه؛

تكوين الموارد البشرية وتحديد مهن التربية والتكوين عبر تطوير التكوين الأساسي والتكوين المستمر لمواكبة ومسايرة الإصلاح ووضع نظام لتحفيز وتشجيع الأطر التربوية والإدارية على ممارسة مهامها بالأوساط القروية والمناطق ذات الخصائص؛

تطوير حكاما المنظومة في أفق الجهوية المتقدمة من خلال تعزيز سياسة اللامركزية واللامركز في تدبير المنظومة ونقل الصلاحيات اللازمة لتسيير مرافقها وتمكين بنيات التدبير الجهوية والمحلية من ممارسة هذه الصلاحيات بكيفية فعالة وناجعة والرفع من مردوديتها؛

إرساء نظام ناجع لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي قائم على آليات منتظمة للتقويم ودلائل مرجعية دقيقة من أجل المواكبة المستمرة لهذا المشروع الإصلاحية الوطني.



وفي الختام، أتقدم إليكم جميعا بجزيل الشكر والإمتنان على الجهودات التي ما فتئت تبذلها المؤسسة التشريعية للمساهمة في مواكبة الإصلاح التربوي، كما أعنتم هذه الفرصة لأجدد شكري وتقديري لأعضاء لجنة التعليم والثقافة والإتصال الموقرة التي حرصت خلال كل مراحل دراسة ومناقشة مشروع القانون على تقديم مجموعة من التعديلات والإقتراحات سواء أثناء المناقشة العامة أو التفصيلية لمواده، انصبت في مجملها في اتجاه بلورة مشروع متكامل متوافق حوله من لدن الجميع، وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا وناشئتنا حتى نكون في مستوى طموحات وتطلعات الشعب المغربي، تحت القيادة الرشيدة، لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير وكذلك شكرا لمقرر اللجنة التعليم والثقافة والإتصال السيد النائب عبد الرحمان العمري على ما قام به ومنتقل إلى المناقشة العامة بإعطاء الكلمة للسيد النائب حسن عديلي بإسم فريق العدالة والتنمية، فليتفضل.

النائب السيد حسن عديلي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة مشروع القانون 51.17 الخاص بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

مجتمعة في أفق جعل الحاصل على البكالوريا متقنا للغتين العربية والأمازيغية وتممكنا من لغتين أجنبيتين على الأقل.

حضرات السيدات والسادة النواب والمحترمون،

في الختام، أجدد التأكيد أمام مجلسكم الموقر، على أن هذه اللحظة تشكل مرحلة وطنية وتاريخية حاسمة ومفصلية في مسار هذا المشروع التربوي الوطني، الذي لا مناص من تفعيله وهو ما يستدعي التحلي بروح الوطنية الصادقة وحس المسؤولية العالية من أجل التفاعل الإيجابي مع أحكام هذا القانون الإطار، واعتماده، كما أود أن أؤكد على أهمية عامل الوقت الذي أصبح يطرح نفسه بإلحاح في تنزيل الإصلاح الذي يتضمن مواعيد محددة ويكتسي صبغة الإستعجال في العديد من مضامينه، وهو ما سنعمل على تدبيره وفق مبدأ التدرج في التنفيذ وترتيب الأولويات حتى يتم استهداف المداخل المحورية التي ستشكل القاعدة الصلبة للإصلاح برمته.

كما أجدد الدعوة للجميع للإخراط في هذا الورش الإصلاحي الوطني والمصيري وفي التعبئة الجماعية وفق إطار ميثاق تعاقدي وطني يلتزم فيه الجميع بتقديم كل أشكال الدعم الممكنة من أجل بلوغ الأهداف المتوخاة منه وتوفير كل الشروط الكفيلة بضمان التعليم العصري الميسر للولوج وذو جودة، والذي ننشده وتأمين فرص النجاح الدراسي لكل التلميذات والتلاميذ بفرص متكافئة ومتساوية.

إن الأمل معقود علينا جميعا، حكومة وبرلمانا وكل مكونات المجتمع المغربي من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين وتربويين في إنجاح هذا الورش التربوي الكبير وجعل المدرسة المغربية مدرسة متجددة وفاعلة ومؤثرة وذات موقع محوري في النموذج التنموي الجديد الذي تعمل بلادنا على بلورته وإرساءه.



الصعوبات التي تعترض خريجي المدارس والجامعات للإندماج الإقتصادي والإجتماعي، لتستمر نفس الأسئلة الحارقة، هل يعود الإخفاق لعدم وضوح تصوراتنا حول الإصلاح أم لمنهجية تنزيل المشاريع والبرامج الإصلاحية، أم هو نتاج ضعف الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية، أم سببه غياب الشروط الموضوعية للتنزيل، أم غياب آليات الحكامة والتتبع والتقييم، أم أن الأمر مرتبط بكل ما ذكر؟

لاشك أن لكل من العوامل والأسباب المذكورة نصيب من هذه الوضعية المقلقة، الأمر الذي حدا بجلالة الملك، نصره الله، خلال افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان بتاريخ 10 أكتوبر 2014 إلى دعوة المجلس الأعلى للتربية والتكوين إلى وضع خارطة طريق جديدة لإصلاح المدرسة المغربية، وذلك بعد اطلاع المجلس بأدواره ومهامه وفقا لأحكام الدستور، فتمت بلورة الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 بعد مشاورات واسعة شملت كل الفاعلين والمتدخلين والشركاء وجميع الفعاليات والقطاعات ذات الصلة بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

السيد الرئيس،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات السادة النواب المحترمين،

بالنظر للسياق العام الذي أفرز الرؤية الإستراتيجية والمنهجية الرصينة التي اعتمدت في بلورة مضامينها واختياراتها والأسس التي قامت عليها والآمال الكبيرة التي عقدت عليها، بالنظر إلى كل ذلك وغيره، دعا جلالته الملك، الحكومة السابقة إلى تحويل هذه الرؤية إلى قانون متعاقد حوله ملزم لجميع الفاعلين والمتدخلين ويلتزم الجميع بتطبيق وتفعيل مقتضياته وهو ما تم بالفعل، حيث تم إعداد مشروع القانون الإطار خلال الولاية المنتهية وأحيل على

السيد الرئيس المحترم، لقد ظلت قضية التربية والتكوين على امتداد سنوات طويلة موضع مسألة من جميع الفاعلين، بدأ بأعلى سلطة في البلاد حيث ما فتئ جلالته الملك، يجدد دعوته لكل المتدخلين إلى تجاوز الأعطاب التي تحول دون قيام المدرسة المغربية بأدوارها في بناء الفرد والمجتمع، مروراً بالمتعلمين وأسرهم والمتدخلين التربويين والثقافيين أو المثقفين عفواً وانتهاءً بالفاعلين السياسيين، بل إن كل أطراف المجتمع وفئاته المختلفة يناقشون كل من موقعه، سؤال الإصلاح التربوي وكلفته الباهظة وإخفاقاته المتكررة في ظل ما عاشته وتعيشه منظومتنا من أعطاب عكستها تقارير عدد من المؤسسات والهيئات داخل المغرب وخارجه. إنه نقاش طويل وعريض عقدت بشأنه مناظرات عديدة وصيغت فيه تجارب إصلاحية كثيرة، واعتمدت له تصاميم ثلاثية وخماسية سعت كلها للإجابة عن سؤال الإصلاح، في إطار مسارات توافقية تمكن من الإستيعاب واحتضان مختلف التوجهات والحساسيات.

وبنفس النفس التوافقي أحدث المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ووضع له إطار للإشتغال يمكنه من الإضطلاع بأدواره المتعددة، ويسعى من بين ما يسعى إليه إلى تأطير النقاش حول المسألة التعليمية واقتراح خطط للعلاج الملائمة لتجاوز الإشكالات المطروحة.

ويعد التقرير الذي أعده المجلس سنة 2014 حول حصيلة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين من أهم التقارير التي كشفت عن محدودية المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة، فقد سجل على المستوى الداخلي ارتفاع نسب الهدر المدرسي والجامعي وضعف التحكم في اللغات والكفايات والقيم والمعارف ومحدودية نجاعة أداء الفاعلين التربويين في ظل نقص التكوين الأساسي والمستمر الموجهة لهم، كان وقف عند استمرار حالة التردد في حسم بعض الإشكالات العرضانية للمنظومة. أما على مستوى المردودية الخارجية، سجل التقرير اتساع الهوة بين المدرسة ومحيطها، في ظل



لرؤساء الفرق، بالنظر لحساسيتها وللإختلافات التي ظهرت بشأنها، كما رفعت اللجنة المشتركة 7 تعديلات أخرى لرؤساء الفرق قصد تدقيقها والحسم فيها، وقد خلصت هذه الإجتماعات إلى التوافق حول 87 تعديلا استجابت الحكومة مشكورة ل58 منها، أي ما نسبته 67% من عدد التعديلات المقدمة.

السيد الرئيس،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إننا إذ نذكر بهذه التفاصيل لما لها من دلالات في هذا المسار، فإننا نؤكد أن الطريق نحو تحقيق التوافق المطلوب لم يكن سالكا ولاهينا، بل اعترضته عوارض كثيرة وأحاطت به إكراهات عديدة، لم ينفع معها سوى التسلح بالروح الوطنية العالية والإيمان المشترك لكل المكونات السياسية، أغلبية ومعارضة، بأهمية هذا القانون الذي طالما انتظرته بلادنا، ومن جهتنا كفريق يقود الأغلبية الحكومية لم ندخر جهدا من أجل الإسهام الفعال لإخراج هذا النص القانوني في أفضل الصيغ الممكنة على الرغم مما تعرضت له بعض مواقفنا أحيانا من محاولات للتشويه والتغليب من طرف البعض، وهي المحاولات التي واجهناها بالمحاججة العلمية الهادئة والمدافعة السياسية الرشيدة و بالصبر الجميل، مستحضرين المصالح العليا لبلدنا ومنظومتنا.

لقد مكن العمل الجاد الذي قامت به المكونات السياسية بالمجلس من حسم الموضوع المتعلق بمجانية التعليم، حيث تم الإتفاق بين كل المكونات على تكريس مبدأ المجانية باعتباره مكسبا تاريخيا للمدرسة المغربية، وهي مناسبة يؤكد فيها فريق العدالة والتنمية أن كل ما أثير ولا زال يثار حول التخلي عن المجانية لا أساس له من الصحة، فالبعض لا زال إلى اليوم، للأسف الشديد، يروج أخبارا زائفة حول إجهاز هذا القانون على مبدأ المجانية، وهنا لا بد من

البرلمان مع هذه الحكومة، ليأخذ مساره التشريعي الذي يتوج اليوم بعرضه على المصادقة في الجلسة العامة؛

السيد الرئيس،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات السادة النواب المحترمين،

بعد إحالة مشروع القانون الإطار 51.17 على البرلمان بتاريخ 5 شتنبر 2018، تعبأ فريق العدالة والتنمية من أجل التعاطي الإيجابي مع هذا الإستحقاق التشريعي الهام، وهو ما تم بالفعل خلال مختلف المحطات التي قطعها المشروع، بدءا بالمناقشتين العامة والتفصيلية مرورا بمرحلة تقديم التعديلات، وانتهاء بالتصويت عليه داخل اللجنة بتاريخ 16 يوليوز 2019، والجميع ويشهد بما بدله أعضاء فريقنا من مجهودات وما أبانوا عنه من جدية ومسؤولية خلال هذا المسار الطويل، فقد اتسمت مناقشاتهم واقتراحاتهم بالإيجابية والعمق في التعامل مع مختلف مواد المشروع وأبوابه، الأمر الذي مكنا من الإسهام إلى جانب كل الفرقاء في تجويد النص وتحسينه والسعي لضمان إنسجام مضمينه مع المرجعيات المؤطرة للإصلاح وفي مقدمتها الرؤية الإستراتيجية، وتوج ذلك بإبداعنا إلى جانب مكونات الأغلبية تعديلات جوهرية على المشروع بلغت 78 تعديلا.

وتجسيدا للإرادة المشتركة لكافة مكونات المجلس أغلبية ومعارضة تم الاتفاق على الاشتغال حول المشروع بشكل جماعي، وهي إرادة عكست إيمان الجميع بأهمية تحقيق أكبر قدر من التوافق حول هذا المشروع الإستراتيجي لبلادنا، فتقرر بناء عليه تشكيل لجنة مشتركة عهد إليها بالتوافق حول التعديلات المقترحة، وقد خلصت أشغالها إلى اعتماد 81 تعديلا قدمت للحكومة باستثناء المادتين 2 و31 المتعلقة بالهندسة اللغوية والمواد من 45 إلى 53 الخاصة بتمويل المنظومة، وهي المواد التي أوكل التوافق بشأنها



مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، وعلى اعتماد منهج التدرج والتوازن في إرساء التعددية اللغوية وإلزام المؤسسات الأجنبية العاملة بالمغرب بتدريس اللغة العربية والأمازيغية لكل الأطفال المغاربة، فضلا عن التنصيص على عدد من التدابير، كالقيام بمراجعة عميقة لمناهج تدريس اللغة العربية وتجديد المقاربات البيداغوجية المعتمدة في تدريسها ومواصلة الجهود الرامية إلى تهيئة اللغة الأمازيغية لسنيا وبيداغوجيا في أفق تعميمها وتدريبها على مستوى التعليم المدرسي، وتنوع الخيارات اللغوية في المسالك والتخصصات والتكوينات على صعيد التعليم العالي، عن طريق فتح مسارات لمتابعة الدراسة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية في إطار استقلالية الجامعات، وهو إجراء من شأنه أن يقلص من الأحادية اللغوية التي تجسدها اللغة الفرنسية في جامعاتنا، وأن يتيح فرص الانفتاح على اللغات الأكثر اعتمادا في مجال التكوين والبحث العلمي في عالم اليوم، وفي مقدمتها اللغة الإنجليزية.

لذا، فإننا ندعو في فريق العدالة والتنمية الأساتذة والباحثين إلى فتح مسالك للتدريس باللغة العربية أو بالإنجليزية في مختلف المسالك والتخصصات العلمية، في الطب والهندسة والرياضيات والكيمياء، فلهم في هذا القانون، فلهم في هذا القانون ما يسعفهم، ونشيد أيضا بتنصيص القانون على إجبارية إدراج وحدة دراسية تلقن باللغة العربية في المسالك المدرسة باللغات الأجنبية في التعليم العالي، وإدراج التكوين باللغة الإنجليزية في تخصصات وشعب التكوين المهني، إلى جانب اللغات المعتمدة في التكوين، وهذا اعتبره قرارا في الاتجاه الصحيح، لما للغة الإنجليزية من ريادة في المجال العلمي والتقني في عالم اليوم، كما أن من شأن التنصيص على حصر لغات التدريس في اللغات المنصوص عليها في هذا القانون، دون غيرها من الإستعمالات اللغوية، القطع مع كل

التأكيد للرأي العام أن ما يتم تداوله غير صحيح إطلاقا، وأن مشروع القانون الذي تم التوافق حوله والتصويت عليه في اللجنة قد كرس مبدأ المجانية ورسخه داخل النص القانوني، وقطعت المادة 45 الشك باليقين بالتنصيص الواضح على مسؤولية الدولة في ضمان مجانية التعليم العمومي في جميع أسلاكه وتخصصاتها وتعبئة وضمانا كل الإمكانيات المتاحة لجعله في متناول كافة المواطنين والمواطنين على قدم المساواة، بل ونصت المادة 47 من المشروع على إحداث صندوق خاص لتنويع مصادر تمويل المنظومة يحدث بموجب قانون المالية، يتم تمويله بأعمال التضامن الوطني بين الدولة والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص وباقي الشركاء؛

إن الصيغ التعديلية التي حظيت بها المواد الخاصة بتمويل المنظومة هي نتاج إرادة جماعية لكل المكونات حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، ونجدد في هذا الإطار موقفنا في فريق العدالة والتنمية الذي نعتبر فيه أن التربية والتكوين حق لأبناء المغاربة جميعهم، ولا يمكن أن يجرم أحد من الإستفادة من هذا الحق الدستوري لأسباب مادية، لذا كنا حريصين مع كل الفرقاء على حماية هذا المكتسب وتعزيزه والدفاع عنه وهذا ما تحقق بالفعل في هذا القانون.

السيد الرئيس،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أما بخصوص الهندسة اللغوية في القانون الإطار والذي شكل الجزء المتعلق بمفهوم التناوب اللغوي داخلها نقطة الخلاف الجوهرية، فنود أن نورد بشأنها التوضيحات التالية:

لا بد في البدء أن ننوه بعدد من المقتضيات الإيجابية التي تضمنها مشروع القانون الإطار فيما يتعلق بالمسألة اللغوية، وفي مقدمتها التنصيص على اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس وعلى تطوير وضع اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية للدولة ورصيда



الوطنية مكانتها الدستورية، ويحقق الانفتاح المتدرج والواعي على اللغات الأجنبية من خلال اعتمادها في تدريس بعض المضامين والمجزوءات، وهذا يضمن بالتأكيد انسجام الهندسة اللغوية في مختلف مستويات المنظومة، والمثير هنا أن لا أحد اعترض على هذا التعريف، أو أبدى بشأنه أية ملاحظات، سواء خلال المناقشة العامة أو التفصيلية، بل لم يكن قط موضوع خلاف أو جدال بين المكونات السياسية جميعها، وكان الطبيعي في تقديرنا أن تتم ملاءمة الجوانب المتعلقة بأجرة المفهوم المنصوص عليها في المادة 31، باعتبار أن ما ورد في المادة الثانية هو مبدأ حاكم، وما ترتب عليه في المادة 31 تفعيل وأجرة.

لقد كان المسار عاديا، بل وتقدمنا أشواط كبيرة لولا ما طرأ على المادة الثانية من تعديل حاد بها عن الصيغة الأصلية الموافقة للرؤية الاستراتيجية، فأدخلنا هذا الإنحياز أو عفوا هذا الإنزياح ولا أدري إن كان انزياحا أم انحيازاً أم هما معا، أدخلنا في مسار كنا جميعا في غنى عنه اختلط فيه الحابل بالنابل والصواب بالخطأ، وقيل فيه ما قيل مما تعلم بعض تفاصيله وتغيب أخرى، غير أننا في فريق العدالة والتنمية المطوقين بواجب الحرص على التوافق ووفاء لمنهجيتنا القائمة على الحوار أو وفاء لمنهجنا القائم على الحوار والإقناع والجدال والتي هي أحسن، وبنفس الروح الوطنية العالية والصبر الجميل والحرص الكبير على تحصين الإرادة الجماعية لكل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، في تحقيق التوافق الذي اخترناه منهجا للتعاطي مع هذا المشروع الإصلاحية الكبير، دخلنا مع مختلف المكونات السياسية في مسلسل للبحث عن صيغ توافقية للمادتين المختلف حولهما، فاقترحنا بدل الصيغة صيغا عسنا نحقق التوافق المنشود، فمن الصيغة الأصلية للمشروع التي لم يكن فيها مشكل قط، والتي نتحدث عن تعليم بعض المضامين والمجزوءات في بعض المواد باللغات الأجنبية، إلى الصيغة الثانية فالثالثة والرابعة ثم الخامسة وهكذا إلى أن بلغنا الصيغة العاشرة

الدعوات الشاذة التي تدعو بين الحين والآخر إلى اعتماد الدارجة لغة للتدريس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إننا إذ ننوه بهذه المكتسبات الهامة، والتي كان لفريقنا دور في ترصيدا وتجويدها من خلال عدد من التعديلات التي اقترحناها وتم التجاوب معها، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بتعزيز وضع اللغتين العربية والأمازيغية، فإن ذلك لا يمنعنا في فريق العدالة والتنمية من التعبير عن أسفنا الشديد لما وقع من انزياح لأحد مبادئ الهندسة اللغوية عن البناء اللغوي العام الناظم لتلك الهندسة، فمبادئ الهندسة اللغوية بالنسبة إلينا نسق مترابطة عناصره، متناسقة لبناته، يشد بعضها بعضا، وأي خلل في إحداها قد يفقد البنيان اتساق عناصره وانسجامها وتوازنها.

إن الخلل الذي أصاب البناء اللغوي، أو ما يسمى بالهندسة اللغوية في القانون، قد أصاب تحديدا مبدأ التناوب اللغوي، بعدما تحللت الصيغة التعديلية للتعريف الواردة في المادة الثانية عما ورد في الرؤية الاستراتيجية التي تبناها المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وضمنها في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التي أقرها جلالة الملك، ودعا إلى تحويل اختياراتها الكبرى إلى قانون إطار يجسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته كما ورد في ديباجة المشروع.

وتجدر الإشارة إلى أن تعريف التناوب اللغوي كما ورد في المادة الثانية، في النص الأصلي للمشروع، الذي أحيل على البرلمان يوم 05 شتنبر 2018، والذي تم تقديمه من طرف السيد الوزير بتاريخ 16 أكتوبر 2018، كان وفيها لصيغة التعريف كما وردت في الرؤية الاستراتيجية، ومتطابقة معها، وهو تعريف يحفظ للغات



الذي أحيل على البرلمان، والذي تمسك به فريقنا ولا زال إلى اليوم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات السادة النواب المحترمين،

وفي موضوع التناوب اللغوي وعلاقته بالمرجعية والهوية نقول، إذا اعتبر البعض أن موضوع التناوب اللغوي يتقاطع مع موضوع الهوية اللغوية لبلادنا فنقول نعم هو كذلك، وقد عبرنا عن ذلك بكل وضوح خلال مختلف مراحل مناقشة المشروع ووقفنا فيه الموقف الذي نراه مناسباً خلال مرحلة التصويت في اللجنة ولم نختلف أيضاً مع من يقارب الموضوع في علاقته بالوضع الدستوري للغات، إذ نبهنا إلى ذلك غير ما مرة وبكل الوسائل والآليات المتاحة، كما أننا لن نختلف مع من يطرحه من زاوية الوفاء لما ورد في الرؤية الاستراتيجية، وهو ما أثرنه غير ما مرة وفي كل المناسبات، غير أنه لا يستقيم أن يربط بقضية المرجعية، فمرجعية المغاربة محفوظة ولله الحمد لم تحركها نواب الدهر على امتداد عقود طويلة ولم تنل منها المخططات والدسائس عبر العصور، فهي منغرس في كيان المغاربة ووجدانهم محروسة بعناية الله أولاً، ومحصنة بالدستوري ثانياً، ومرعية بإمارة المؤمنين ثالثاً "أصلها ثابت وفرعها في السماء" ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحركها بعض الاختيارات هنا وهناك، بل إن وضع الأمور في مراتبها الصحيحة يجعلنا نقول وبكل مسؤولية، إن الموضوع بيدagogي منشأه هوياتي امتداده سياسية تداعياته، فلا تتريب أن يختلف البعض حوله ولاضير ألا يروق آخريين التقدير السياسي للعدالة والتنمية في التعاطي معه، وواجبنا أن ننصت للجميع البعيد قبل القريب والمخالف قبل المناصر.

التي عرضت في آخر لقاء للجنة المخصص للتصويت على القانون، 10 صيغ إذن تتعلق بالمادة الثانية، و10 مثلها بالتبع بالنسبة للمادة 31، حاولنا من خلالها كمكونات داخل المجلس أغلبية ومعارضة الوصول إلى التوافق المطلوب، وبين كل صيغة وصيغة مسار شاق من التفاوض والنقاش والأخذ والرد والتدافع الديمقراطي، كان هاجسنا فيه كفريق العدالة والتنمية، هو الحرص على إنسجام النص مع أحكام الدستور ومع الوثائق المرجعية للإصلاح، بما يحقق المصلحة العليا للوطن والخير للناشئة، غير أننا لم نتمكن جميعاً من تحقيق ما سعينا إليه من توافق، فكما لم يفلح غيرنا في إقناعنا بالصيغ التي يقترحها للمادتين موضوعي الخلاف، لم نفلح نحن أيضاً في إقناع المكونات الأخرى بالتزام الصيغة الأصلية الواردة في النص المحال على البرلمان، والتي اعتبرناها ولا زلنا نعتبرها الأنسب والأصوب، وذلك بالنظر لإنسجامها مع المقترحات الدستورية أولاً، ومع التوصيات الواردة في الرؤية الاستراتيجية ثانياً التي أقرها جلالة الملك، بعد مسار تشاوري واسع شارك فيه كل مكونات المجتمع، من أحزاب ونقابات ومجتمع مدني وخبراء، فضلاً عن توافيقها مع كل المستمكات العلمية والأكاديمية ذات الصلة، وتطابق مضمونها مع الممارسات الفضلى والتجارب الدولية الناجحة، إذ لا توجد دولة من الدول التي حققت تقدماً في نظامها التعليمي بالاعتماد على لغات غيرها للتدريس، وهناك وجب التمييز بين لغات التدريس وتدريس اللغات الذي ندعو في فريق العدالة والتنمية إلى تقويته وتطوير مقارباته وطرائقه من من أجل تمكين أبناء المغاربة من إتقان اللغات الأكثر تداولاً في العالم.

وبالمناسبة، لا بد من التذكير ونحن نتحدث عن مفهوم التناوب اللغوي، أنه كان من النقط التي أخذت نقاشاً طويلاً ومستفيضاً إبان مرحلة إعداد الرؤية الاستراتيجية، وأفرز تبايناً في المواقف، وانتهى بالتوافق حول صيغة التعريف التي وردت في النص الأصلي



بلغة منحازة تصنف المجتمع بين قوى تريد الإصلاح وأخرى تعاكسه.

وبغض النظر عن صنفهم المجلس عن خطأ وفي انزياح عن دوره في هذا المحور أو ذاك، فإن هذه المواقف والتصنيفات لا تنسجم مع مكانة المجلس، ولا تستقيم مع دوره وموقعه، ولا يمكن أن يصدقها عاقل أمام قطاع يجمع الكل على مدى أهميته ومكانته الإستراتيجية في بناء الإنسان المغربي الوفي لثوابته، المنخرط في عصره، والمنفتح على محيطه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

لقد حجب نقاش مسألتي التناوب اللغوي وتمويل المنظومة على أهميتهما البالغة نظر الرأي العام عن المكتسبات الهامة التي تضمنها القانون الإطار، والتي بذلت كل المكونات مجهودات جبارة للتوافق حولها، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، فأثمر ذلك الإتفاق على 57 مادة من مواد المشروع 59، وهو إنجاز كبير يحسب للجميع، ويؤكد أن قضية التربية والتكوين تتعالى عن كل الحسابات السياسية والحزبية.

واسمحوا لنا، السيد الرئيس، أنا نسلط الضوء على تلكم المكتسبات والتي ستؤسس لإصلاح تربوي كبير، يقطع مع منطق الإصلاح وإصلاح الإصلاح، ويجمع حوله وعليه كل الفاعلين والمتدخلين، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك. ودعونا نبدأ أولاً ببعض الخصائص العامة لهذا القانون، وأول ما نسجله في فريق العدالة والتنمية، أن القانون الذي بين أيدينا، هو أول قانون إطار في تاريخ المغرب منذ الإستقلال، يهتم إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وإذا كنا في فريق العدالة والتنمية نعتز بشرف إعداد هذا القانون الكبير، خلال الولاية الحكومية السابقة، التي ترأسها حزبنا، فإننا نعتز في الآن ذاته، بشرف

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات السادة النواب المحترمين،

إن تنزيل مقتضيات القانون الإطار يقتضي التسريع بإخراج النصوص التنظيمية المرتبطة به لأن ذلك سيمكن من إنهاء حالة الفراغ القانوني الذي يستغلها البعض لتنزيل بعض القرارات التي لا تحمى منظومتنا التربوية، وخير مثال على ذلك المحاولات الاستباقية لصنع واقع لغوي معين في بعض الجهات والأقاليم، استنادا إلى مراسلات تصدر من هنا أو هناك، والأصل أن تنزيل هندسة لغوية منسجمة ومتوازنة ومتدرجة، يقتضي وفقا للفقرة الأخيرة من المادة 31 من هاد القانون إصدار مراسيم حكومية تحدد تطبيقات الهندسة اللغوية في كل مستوى من مستويات المنظومة، بدءا من التعليم الأولي إلى التعليم العالي، وفي إطار التقيد بكل المبادئ المشار إليها في هذه المادة دون اختزال أو اجتزاء، وفي مقدمتها اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس وتطوير وضع اللغة الأمازيغية، مع احترام القواعد العامة المنصوص عليها في المادة 17 من القانون نفسه وبعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وبهذه المناسبة، نؤكد أنه كان بالأحرى أن يراعي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي مكانته كهيئة استشارية تشتغل لإبداء الرأي في إطار الحرص على التوافق والإنصات الهادئ والرزين والمحترم لكل الآراء، يجمع بين كل المكونات والقوى المجتمعية المهتمة بالشأن التربوي ببلادنا ولا يفرق، يثمن الاقتراحات والتقديرات ولا يصنف ولا يبخس وأن يحرص عوض ذلك، وفي إطار هذا الدور على ضرورة الالتزام بمخرجات عمله التشاركي الطويل والشاق والذي أفضى إلى صياغة واعتماد الرؤية الاستراتيجية ومن ضمنها تعرفه للتناوب اللغوي، عوض التوجه



العدالة والتنمية بإيجابية التنصيب القانوني على تنوع العرض التربوي ودمج التعليم الأولي تدريجيا في التعليم الابتدائي وربط التعليم الابتدائي بالتعليم الإعدادي في إطار سلك التعليم الإلزامي ورفع سنوات الإلزامية من 9 سنوات إلى 12 سنة، فضلا عن عدد من المقتضيات التي تمم الأطفال في وضعية إعاقة ومراجعة نظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، ونظام التقييم والامتحانات بما يجعله مستجيبا للمستجدات البيداغوجية والطرائق الحديثة؛

أما بخصوص التعليم العالي فقد أقر القانون في المادة 12 إجراء يهدف إلى إعادة هيكلة هذا التعليم، عبر تجميع مكوناته على أساس الإنسجام والتكامل والفعالية وفق مخطط متعدد السنوات متشاور بشأنه بين مختلف الفاعلين، كما نص في نفس المادة على وضع خارطة وطنية إستشرافية للتعليم العالي تركز على إحداث مركبات جامعية جهوية متكاملة تتوفر فيها الشروط الملائمة للتكوين والتأطير والبحث مع تمكينها من البنيات الخدماتية والاجتماعية والثقافية والرياضية اللازمة، وهي إجراءات تنضاف لأخرى في مجال البحث العلمي أبرزها التنصيب على إحداث المجلس الوطني للبحث العلمي، وإجراء آخر يتمثل في مراجعة شاملة لمساطر وإجراءات الإنفاق العمومي على قطاع البحث العلمي بما يحقق تبسيطها وشفافيتها وعقلنة وفعاليتها.

وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي يحتلها المورد البشري في تنزيل برامج الإصلاح، فقد نص القانون على عدد من المقتضيات الهامة والتي نشيد بها في فريق العدالة والتنمية، وفي مقدمتها التنصيب على تحويل الأطر الإدارية والتربوية العاملة بالأوساط القروية تحفيزات خاصة، وهو مطلب اجتماعي لكافة الهيئات والمنظمات المهنية، فضلا عن إجراء آخر في غاية الأهمية وهو جعل التكوين الأساس شرطا لازما لولوج مهن التربية والتكوين، وهو من

إخراجه في عهد الحكومة الحالية التي نترأسها أيضا، وهو إنجاز نعلم أنه قد لا يروق للبعض، لكنه بالتأكيد يروق للكثيرين، وسيقف آخرون على قيمته وأهميته، ولو بعد حين.

والخصيصة الثانية، أن القانون ارتكز على أرضية الرؤية الإستراتيجية التي انبثقت بعد مسار تشاوري، ضم مختلف الفاعلين والمتدخلين في المنظومة، بمختلف مشاربهم وانتماءاتهم ومواقعهم، مما يجعله ثمرة توافق وطني واسع، ويتسم فضلا عن ذلك بصفة الإلزام، وهي الصفة التي افتقدتها كل وثائق الإصلاح السابقة. ومن خصائصه أيضا أن ينتقل ببلادنا من منطق إصلاح التعليم كمسؤولية قطاع بعينه، إلى إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بأكملها، باعتبارها مسؤولية مشتركة بين كافة الفاعلين.

كما أن القانون الذي بين أيدينا، أو المشروع الذي بين أيدينا، ينص على كون الإستثمار في التربية والتكوين والبحث العلمي، استثمارا في الرأسمال البشري، ورافعة للتنمية، ودعامة أساسية للنموذج التنموي لبلادنا، وهذا تنصيب رمزي بالغ الأهمية، لأنه يقطع مع كل المقولات السابقة التي سادت من قبل، والتي كانت تعتبر قطاع التعليم قطاعا غير منتج.

ومن أبرز مكتسبات هذا القانون، التي نعتز بها في فريق العدالة والتنمية، كونه حسم بشكل واضح وجلي في علاقة المنظومة بقضايا الهوية والانتماء، وذلك بتنصيصه الواضح والصريح على استناد المنظومة للثوابت الدستورية الجامعة، وفي مقدمتها الدين الإسلامي الحنيف، والملكية الدستورية، والوحدة الترابية، والخيار الديمقراطي. فضلا عن الارتباط بمقومات الهوية الوطنية الموحدة، المتعددة الروافد، القائمة على الإعتزاز بالانتماء للأمة، وعلى قيم الإنفتاح والإعتدال، وقيم ومبادئ حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها، كما نسجل في فريق



هذا الإجراء بكل الضمانات الكفيلة بحماية الطلبة ومواكبتهم حتى يحقق هذا الإجراء غايته المنشودة.

أما بالنسبة للتعليم الخصوصي فنشمن في فريق العدالة والتنمية المقترحات المتضمنة في القانون، وفي مقدمتها اعتبار التعليم الخصوصي خدمة عمومية يقوم بها القطاع الخاص، وهذا فسح المجال للتصنيف على عدد من الإجراءات أهمها توفير مؤسسات القطاع الخاص لمواردها البشرية في أجل أربع سنوات، وهو ما سيمكن من إنهاء حالة التردد التي عرفها هذا الموضوع، بالإضافة إلى تحديد رسوم التسجيل والتأمين والدراسة بمؤسسات التعليم الخاص.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

تبقى إشكالية الحكامة من الإشكاليات الكبرى للمنظومة، لذا فإننا في فريق العدالة والتنمية نشمن ما نص عليه القانون من إجراءات في هذا الإطار، وفي مقدمتها إرساء اللجنة الوزارية الدائمة التي سيوكل إليها تتبع وتقييم مختلف مشاريع الإصلاح التي جاء بها هذا القانون، كما أن إحداث اللجنة الدائمة للبرامج المنصوص عليها في الرؤية الإستراتيجية من شأنها حماية هذا المجال من كل الإعتبارات غير التربوية التي قد تشكل حاجسا لدى البعض في التعاطي مع مسألة البرامج والمناهج فضلا عن وضع إطار مرجعي للجودة وإحداث هيئة مستقلة للإشهاد والتصديق وغيرها من الإجراءات.

إن المكتسبات الهامة التي حفلت بها مواد القانون، وأقصد هنا المواد 57 المتوافق حولها، لم تكن لتكون بهذا الزخم والأهمية لولا الجهود الكبيرة التي بذلها فريق العدالة والتنمية إلى جانب باقي الفرق والمجموعة النيابية أغلبية ومعارضة، فالتعديلات التي أقرناها

المقترحات التي دافع عنها فريقنا بقوة خلال المناقشة، وأثناء تقديم التعديلات لما لها من أثر إيجابي في جودة التعلّمات .

كما نشمن حذف المادة 38 التي كانت تشير إلى التوظيف بالعقدة إنسجاما مع قرارات سابقة اتخذتها الحكومة في هذا المجال فضلا عن التنصيص على وضع ميثاق تعاقدية لأخلاقيات مهن التربية والتكوين، وإقرار دلائل للوظائف والكفاءات يتم إعدادها وفق مقارنة تشاركية مع ممثلي الهيئات والمنظمات المهنية لتعتمد في إسناد المسؤوليات التربوية والعلمية والإدارية والقواعد المنصوص عليها وللتقوي المهني، مع ملاءمة الأنظمة الأساسية الخاصة بمختلف الفئات مع المبادئ والقواعد المنصوص عليها في الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، ولعل هذه الإجراءات وغيرها كفيلة بتأهيل العنصر البشري وتثمين معارفه ورفع من كفاياته ليقوم بالأدوار المنوطة به على الوجه المطلوب.

ونسجل في فريق العدالة والتنمية باعتزاز كبير الإجراءات الاجتماعية التي تضمنها هذا القانون أو هذا المشروع كوضع إطار لتطوير وتعميم برامج الدعم الاجتماعي والمادي والنفسي المشروط للأسر المعوزة، قصد تمكين أبنائها من متابعة تدرّسهم، وتوسيع نظام المنح الدراسية والجامعية وتعزيز خدمات للإيواء وإطار وتوسيع التغطية الصحية وتوفير الضمانات اللازمة لتأمين حق الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعية خاصة في ولوج كل أسلاك المنظومة ومكوناتها، وتوسيع نطاق أنظمة التغطية الاجتماعية لفائدة المتعلمين من ذوي الإحتياج، وهو ما من شأنه تعزيز المكتسبات المحققة في هذا المجال.

وفي المجال الاجتماعي أيضا، أقر المشروع نظاما تفضيليا للقروض الدراسية لفائدة المتعلمين الذين يرغبون في الإستفادة منها قصد متابعة دراستهم العليا، وهو نظام معمول به في أنظمة تربوية أخرى، ومن شأنه فسح المجال أمام الراغبين فيه للإستفادة بشروط تفضيلية، غير أننا في فريق العدالة والتنمية ندعو إلى إحاطة



المادة الثانية بأكملها، فهي تسوق تعريف لمفاهيم مركزية هامة منعقد الإجماع حول أهميتها كمفهوم السلوك المدني والإطار الوطني للإشهاد والتصديق على المكتسبات المهنية والحرفية والجودة وغيرها من التعاريف المبثوثة في ثنايا القانون.

ونفس الأمر بالنسبة للمادة 31 فقد اعترضنا على إجراء مبدأ التناوب اللغوي الذي جاء مناقضا للتعريف الوارد في المادة الثانية من النص الأصلي للمشروع، إذ يتحدث عن المواد بدل الجزئات، والدول بينهما شاسع، وهو أصل خلاف وقمنا أيضا بتقديم صيغ تعديلية لهذه المادة لكن للأسف لم تؤخذ ملاحظتنا بعين الاعتبار، لكننا وقفنا بكل موضوعية وفي الآن ذاته على ما تضمنته هذه المادة من مقتضيات إيجابية، ففيها التنصيص على اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس وفيها التنصيص أيضا على تطوير وضع اللغة الأمازيغية وفيها أيضا إلزام المؤسسات الأجنبية بتدريس اللغة العربية والأمازيغية لكل الأطفال المغاربة، ونصت أيضا على التدرج في إرساء التعددية اللغوية مع استحضار كل مبادئ الهندسة اللغوية.

إن المصادقة على مشروع القانون الإطار الخاص بمنظومة التربية والتكوين تعد بالفعل لحظة تاريخية هامة واستثنائية في مسار الإصلاح التربوي ببلادنا، ففي القانون الإطار المعروض علينا اليوم بالنظر لكل ما سبق ذكره بعض من البأس في مسألة التناوب اللغوي، لكن فيه أيضا منافع للناس، لذا فقد عبر فريق العدالة والتنمية منذ اليوم الأول عن اقتناعه بكل مضامين القانون ودعمه لها وهي القناعة التي جسدها بكل مسؤولية خلال مسار القانون، بدءا بمناقشته ومرورا بتقديم التعديلات اللازمة لتجويده وانتهاء بالتصويت عليه في اللجنة، فالأمر يتعلق بالنسبة لنا بأهم قضية بعد قضية وحدتنا الترابية، صحيح أن إقرار هذا القانون لا يكفي لتحقيق الإصلاح المنشود في غياب باقي مستلزمات الإصلاح، وفي مقدمتها الإرادة المشتركة لكل الفاعلين والمتدخلين لكنها تبقى

جميعا والتدقيقات والتي اقترحناها والإضافات التي أدرجناها بل وحتى بعض المقتضيات التي أصررنا على حذفها، كل ذلك أدى إلى تجويد هذا النص الهام وإخراجه في أحسن الصيغ الممكنة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أمام تعذر التوصل إلى توافق حول صيغة تبقى وفيه للتعريف الذي تبنته الرؤية الإستراتيجية، وتم اعتمادها في المادة 2 من مشروع القانون الإطار كما أحيل على مجلس النواب، وبعد أشهر من المراوحت والانتظار جاءت الدعوة للجنة التعليم والثقافة والإتصال من أجل الإلتزام للحسم في مشروع القانون على أساس ما تم الخلوص إليه من توافقات، وبالنظر إلى أن أي تغيير لم يحصل في مواقف كل الأطراف حول المادتين موضوعي الخلاف، لم يجد فريق العدالة والتنمية بدا من تقدير الموقف السياسي المناسب، فقرر بكل مسؤولية بعد مراجعة مؤسساته المخولة بالإمتناع عن التصويت على المادتين المذكورتين، والتصويت بالإيجاب على باقي مواد المشروع، وعلى المشروع برمته.

وبالمناسبة لا بد أن نؤكد أن فريقنا كان جاهزا منذ البداية للتصويت على المشروع ولم يطلب قط تأجيل التصويت عليه، غير أنه لم يخرج عن الإرادة الجماعية لكافة المكونات أغلبية ومعارضة بتأجيله ثلاث مرات لإعطاء فرص أكبر لتحقيق التوافق المطلوب، لقد اعترضنا على الصيغة التعديلية للمادة الثانية، لأن تعريف التناوب اللغوي الذي تضمنته لم يلتزم بالصيغة الواردة في الرؤية الإستراتيجية، وهذا والتي تقوم بتدريس بعض المضامين والجزوات باللغات الأجنبية، وطرحنا بالمقابل عدة صيغ للوصول إلى التوافق الذي يحفظ للغات الرسمية مكانتها وينفتح على اللغات الأجنبية بالقدر المطلوب. لكن لم يكن بإمكاننا في الوقت ذاته رفض



السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، باسم فريق الأصالة والمعاصرة المتدخل الأول السيد الرئيس محمد أبادرار، السي حسن نستمعو للسيد الرئيس تفضل السيد الرئيس لكم الكلمة، السي عبد الله، السي بوانو.

النائب السيد محمد أبادرار رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه.

السيد رئيس المجلس،

السيدتين كاتبتي الدولة،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب المحترمين،

سعيد جدا ولي الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة خلال هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، لا استقلال حقيقي بدون تعليم جيد يبني الوطن ويرتقي بأبناء الشعب ويفتح أمامهم آفاقا مهنية كانت هذه صرخة وطنيين مغاربة عند فجر الاستقلال مضى اليوم عليها قرابة 6 عقود ونحن ما نزال ندافع عن حق جميع فئات الشعب المغربي في التعليم الجيد الذي يسمح بالولوج لسوق الشغل، لا أن تنهشهم البطالة باسم زيف الخطاب حول الدفاع عن الهوية والخوف وعودة الاستعمار، هل هناك في هذه القاعة من لا يدافع عن هويته وعن انتمائه لهذا البلد؟

خطوة في الاتجاه الصحيح وآلية اللا محيد عنها لتأطير وتوجيه السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين والبحث العلمي والحيلولة دون استمرار حالة الفوضى الإدارية التي يتخبط فيها القطاع، بفعل تضارب السياسات وتعارض البرامج وتناقض الاستراتيجيات، بما يمكننا ويمكن منظومتنا من الارتقاء إلى الحد المعقول من الانسجام والاتساق.

ونجدد التأكيد في ختام هذه الكلمة أن نجاح أي مشروع وطني وخاصة من هذا النوع يتطلب تعبئة وطنية جماعية بروح وطنية عالية ومسؤولية كبيرة وبنفس درجة التعبئة التي جسدناها ونجسدها جميعا في قضية وحدتنا الترابية، فقضية التربية والتكوين هي القضية الثانية بعد قضية الوحدة الترابية لبلادنا، ونبه الحكومة أننا بالمقابل سنكون أمام مرحلة انتقالية دقيقة تستوجب منا تهيئة المستلزمات الضرورية، فهل فكرت الوزارة في الأساتذة وفي تكوينهم؟ وهل أخذت بعين الاعتبار ما تتطلبه التهيئة اللغوية من مجهود؟ وهل وضعت خططا لتدارك الصعوبات التي ترصدها مختلف التقارير حول إشكالية تعلم اللغات الوطنية والأجنبية؟ أسئلة كثيرة تطوق الحكومة بمسؤوليات جسيمة تنمى أن تتوفق في إنجازها.

إن فريق العدالة والتنمية بمنهجه القائم على التدافع السياسي الإيجابي والبناء سيجعل على الدوام من إعلاء المصلحة العليا للوطن هاجسه الأول وغايته المثلى ولن يدخر أبناؤه جهدا في بذل الغالي والنفيس من أجل تقدمه وتنميته ورفعته أبناؤه. وكما قلنا دائما ونجددها إذا تعارضت مصلحة الوطن ومصلحة الحزب، فمصلحة الوطن هي الأولى، فمصلحة الوطن أولا ومصلحة الوطن ثانيا ومصلحة الوطن ثالثا، "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



وشجاعة، من أجل نشر ثقافة المواطنة، ولا يمكن لأي فكرة في إقامة العدل والمساواة والقانون، أن تنهض من الدون رفع مستوى التعليم ورفع مستوى خريجه، قصد الوصول إلى مجتمع التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات.

السيدات السادة النواب المحترمين،

ضيعنا ولا نزال الكثير من الوقت في مناقشة صغائر الأمور في حين لا نحتاج سوى إلى شجاعة سياسية لمواجهة معضلة التعليم، ولكن مع كل الأسف ابتلينا بحكومة تريد ممارسة المعارضة الشعبية بحثا عن بعض الأصوات دون أن تبالي أننا ضيعنا حق أجيال كاملة في التمكن من مفاتيح العلم.

من هذه المنطلقات انخرطنا في فريق الأصالة والمعاصرة، منذ البداية في مناقشة مشروع قانون الإطار هذا من مبدأ شعورنا بالمسؤولية ومن موقع تقديرنا بكون التعليم مسؤولية مشتركة وموضوع يهمنا جميعا كوطن وكمواطنين، يهم حاضر المغرب ومستقبله يهمنا كشعب متعدد الثقافات، يطمح لحضور دولي وإقليمي على جميع مستويات الفكر والبحث العلمي.

السيدات السادة النواب المحترمون،

لا بد من التذكير كذلك بأن جميع المغاربة يعتبرون قضية التربية والتكوين القضية الوطنية الأولى بعد قضية وحدتنا الترابية والنظام التعليمي يبقى من منظورنا كفريق الأصالة والمعاصرة المحدد الأساسي والجوهري لتأهيل وإعداد المواطنين لبلورة وتفعل مشروع حياته الممتد على مجموعة من المستويات سواء منها الفكرية والاجتماعية والإقتصادية، فارتقاء والفقر والمجتمع رهين بجودة ونجاعة منظومة التربية والتكوين ومخرجاتها، إضافة إلى أنه ومن منظورنا يجب أن تشكل منظومة التربية والتكوين العمود الفقري للنموذج التنموي المنشود الذي دعا إلى بلورته جلالة الملك، خلال الدخول البرلماني أكتوبر 2017، القادر على تحقيق شروط

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، السادة النواب نستمعو لبعضنا ونحترمو المتدخل من فضلكم السادة النواب، السيدات والسادة النواب السيد الرئيس لكم الكلمة.

النائب السيد محمد أبدالار رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

ونحن ما نزال ندافع عن حق جميع فئات الشعب المغربي في التعليم الجيد الذي يسمح بالولوج لسوق الشغل أن تنهشهم البطالة باسم زيف الخطاب حول الدفاع عن الهوية والخوف وعودة الاستعمار، هل هناك في هذه القاعة من لا يدافع عن هويته و عن انتمائه لهذا البلد، هذا أمرلا يزايد فيه علينا أحد لندناش التعليم أولا بعيدا عن الأوهام، وسمحوا لي في البداية أن نسجل أننا نكاد أن نصاب بالخيبة والإحباط ونحن نناقش منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، لأننا تعبنا من التشخيص، وتعبنا من قول أننا وصلنا إلى حالة مرضية، لقد قالها جلالة الملك، في خطاب الذكرى 20 لثورة الملك والشعب بوضوح، قال جلالة الملك " إن قطاع التعليم يواجه عدة صعوبات ومشاكل، خاصة بسبب اعتماد بعض البرامج والمناهج التعليمية التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، فضلا عن الإختلالات الناجمة عن تغيير لغة التدريس في المواد العلمية، من العربية في المستوى الابتدائي والثانوي، إلى بعض اللغات الأجنبية في التخصصات التقنية والتعليم العالي، وهو ما يقتضي تأهيل التلميذ أو الطالب على المستوى اللغوي لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتلقاه . " انتهى كلام جلالتة. إنه تشخيص دقيق من أعلى سلطة في البلاد كذلك هي رسالة صريحة على أن الداء موجود ولا يمكن نكرانه، لكن البعض يريد أن يعيدنا سنوات إلى الوراء بإسم الوطنية والقومية والهوية والحال أن معركتنا والحال أن معركتنا اليوم هي التفكير الجماعي بعيدا عن الأنانيات لمواجهة معضلة التعليم بكل جرأة



السيدات السادة النواب المحترمين،

إن السياق الذي نجتمع فيه اليوم للتصويت على مشروع القانون الإطار 51.17 هو سياق خاص وغير مسبوق، يضع الجميع أمام مسؤولياته اتجاه الوطن والمواطنين، ويكشف للرأي العام حجم التناقضات وزيف المواقف لدى بعض الفاعلين، إننا اليوم أمام محطة مفصلية في معركة بناء مغرب الغد مغرب الإنصاف والعدالة الاجتماعية، مغرب يتسع للجميع، مغرب يضع فيها الفاعلون السياسيون مصلحة الوطن فوق أي اعتبار، بعيدا عن كل مزايدة سياسية تروم فقط ربحا انتخابيا ضيقا.

لقد تابعنا في فريق الأصالة والمعاصرة كل المحطات التي مر منها مسار إنتاج مشروع قانون الإطار 51.17 الذي يتوجه اليوم بتواجدنا داخل هذا المجلس الموقر للتصويت عليه، الذي يتوج اليوم بتواجدنا داخل هذا المجلس الموقر للتصويت عليه، وبالفعل لقد انخرطنا إيجابا في هذا المسار منذ الولاية البرلمانية السابقة من خلال التصويت على القانون 115.12 المنظم للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي كمؤسسة استشارية تعانى بالقضايا الاستراتيجية للتربية والتكوين كما نص ذلك دستور 2011 في الفصل 168 والتي واكبتها بصدق وانسجاما مع مواقفنا في إنضاج الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، واليوم نسجل للتاريخ أن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب رغم تموقعه الإرادي في المعارضة الصريحة، إلا أنه انخرط بكل إيجابية ومسؤولية في تجويد هذا المشروع القانون والتصويت عليه إيمانا منا بأن قضية التربية والتكوين بمختلف أبعادها يجب تحصينها وإبعادها عن كل خلاف سياسي وإيديولوجي، ياك السيد الوزير صحيح، وأن مسلسل الإصلاح يجب أن يتجاوز كذلك الزمن السياسي، وهذا في تقديرنا هو جوهر وروح هذا المشروع القانون الإطار خلافا للميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي كان يفتقر للطابع الإلزامي.

العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، لذلك فمساهمة فريقنا في هذا النقاش تستمد مرجعيتها من:

أولا- من روح دستورنا ولا سيما الفصول 31، 32، 33، 71 والتي يتحدث مضمونها عن التزام الدولة في تمكين المواطنين من الحصول على تعليم عصري موصل للولوج وذي جودة؛

ثانيا - من التوجيهات الملكية في هذا الإطار من خلال الخطاب الملكية، وهنا أحيل الجميع على خطاب العرش 2017، خطاب ثورة الملك والشعب 2000، لسنوات 2012، 2013، 2018، خطاب عيد العرش 2015، مخرجات المجلس الوزاري المنعقد بالعيون 2016، هذه التوجيهات ما فتئ جلالته من خلالها يدعو كافة الفاعلين إلى الإنكباب على الرقي بنظامنا التعليمي، وكذلك إيجاد الحلول الناجعة لملاءمة التكوينات مع سوق الشغل، والنأي بهذا الورش الإستراتيجي عن كل المزايدات السياسية والأيدولوجية خصوصا في ما يتعلق بالهندسة اللغوية وبلغة التدريس لا سيما في المواد العلمية والتقنية؛

ثالثا- انطلاقا من إيماننا بضرورة ترسيخ دولة المؤسسات، فإن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 التي تم إعدادها من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2015، تعتبر كذلك مرجعا ومنطلقا، تعتبر كذلك مرجعا ومنطلقا لمساهمتنا، حيث أكدت هذه الرؤية على إلزامية التعليم الأولي الإنصاف الهندسة اللغوية مهن التربية والتكوين؛

رابعا- مرجعيتنا الفكرية المتمثلة في الديمقراطية الاجتماعية والتي تجعل من مبدأ الإنصاف والتضامن والعدالة الاجتماعية والحق في التعلم والارتقاء لكل المواطنين إحدى ركائزها، وتجعل من قيم الحدائة عنوانها البارز في احترام تام لحقوق الإنسان والإنفتاح على القيم الكونية.



أما فيما يتعلق بموضوع لغات التدريس كما يشهد الرأي العام، فإن موقفنا كان صريحا وإيجابيا وواضحا منذ البداية، وكنا قد رفعنا السقف عاليا حيث طالبنا بتدريس كل المواد العلمية والتقنية بإحدى اللغات الأجنبية دون تحديدها ولم نقتصر فقط على الدفع بتدريس بعض المضامين أو المجزوءات أو المواد بإحدى اللغات الأجنبية.

إننا لا نزايد على بعضنا البعض عند الحديث عن مكانة اللغتين العربية والأمازيغية في منظومة التربية والتكوين، لأنها مكفولة أصلا بدستور المملكة، وهنا اسمحو لي أن أذكر في هذا الباب بموقف فريق الأصالة والمعاصرة خلال المناقشة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي 26.16، يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، ومشروع القانون التنظيمي 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وفي تقديرنا، فإن روح وجوهر المادة 2 والمادة 31 حول مفهوم التناوب اللغوي ولغات التدريس، هو تعبير صريح عن فشل تعريب تدريس المواد العلمية والتقنية الذي انطلق مع نهاية الثمانينيات، ورغبة في جعل القطاعين العام والخاص لمنظومة التربية والتكوين، في نفس مستوى الجودة، ورغبة أكيدة كذلك في ملاءمة منظومة التربية والتكوين لحاجيات سوق الشغل، وليس كما أراد البعض إيهامنا، أنه تنكر وضرب لمكانة اللغة العربية، التي لن نتردد في الدفاع عن مكانتها كلغة رسمية إلى جانب اللغة الأمازيغية، مهما كلفنا الأمر.

اسمحو لي السيد الوزير أن أجدد التأكيد على موقفنا حول قضية التربية والتكوين، التي أكدنا دائما أن المدخل الحقيقي لإصلاح هذا الورش يكمن من جهة في المراجعة العميقة لنظامنا التعليمي، أي السياسة التعليمية ببلادنا، وليس فقط الإقتصار دائما عن الحديث حول منظومة التربية والتكوين، التي تعتبر فقط إطارا

إننا نتأسف اليوم لسلوك بعض المكونات التي جعلت من محطة التصويت على مشروع القانون الإطار فرصة لتصريف الحالة النفسية لبعض قياداتها إلى داخل هذا المجلس، حيث اتضح بالملاموس للرأي العام أن الأهم بالنسبة لهؤلاء ليس هو المصادقة على مشروع القانون من عدمه من طرف البرلمان، بل هو المصادقة عليه من طرف البرلمان دون تصويتهم الإيجابي عليه، وهذا في تقديرنا هو تعبير صريح من جهة أن الوازع الانتخابي فرض نفسه في هذه المحطة أكثر من أي شيء آخر، ومن جهة أخرى أن فشل كل مبادرات الإصلاح بشكل عام سببها هو أن الفاعلين المسؤولين عن هذا الإصلاح غير معينين بمخرجاته. إن قدرنا عند كل محاولة للإصلاح عبر التحديث والانخراط في بناء مغرب الغد تصطدم دائما مع الأسف مع إصرار البعض على أدلجة هذا الإصلاح ورهنه بمصالح انتخابية ضيقة، مما يضيع على المغرب والمغاربة زمنا مكلفا ستؤدي ثمنه والأجيال المقبلة، وعلى سبيل المثال وللتذكير فقط أذكر بالسياق الذي واكب ورش إصلاح مكانة المرأة من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

إن مشروع القانون الإطار لا يحتزل كما أراد له البعض في المادتين 2 و31 المتعلقين بموضوع التناوب اللغوي ولغات التدريس، بل حمل مجموعة من النقاط الإيجابية كإصلاح الجامعي عبر اقتراح تجميع المؤسسات الجامعية تحت مسؤولية قطاع التعليم العالي فقط، بل بدل تشتتها بين مجموعة من القطاعات الحكومية، وتحديث كذلك على ضرورة الرفع من مكانة الأسرة التعليمية والموارد البشرية للمنظومة، وكذلك عن تصور الحكومة لأجراً تطوير المناهج والمضامين الدراسية، كما جاءت بذلك الرؤية الاستراتيجية، وكذلك الرفع من مكانة اللغة العربية في منظومة التربية والتكوين.



فمن حيث الشكل والمنهجية، هناك أسئلة عديدة تفرض نفسها، سنقتصر على طرح بعضها.

السؤال الأول: هل يستقيم أن تكون قد شرعت هذه الحكومة وسابقتها في أجرأة الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 التي صدرت في 2015، ونحن لم نشرع في دراسة مشروع قانون الإطار إلى الآن، أي بعد مرور ثلاث سنوات وما يزيد إيلا ما قلناش أربع سنوات مع التعثر الحاصل عن صدور الرؤية الإستراتيجية، أي بعد مضي 1/5 (خمس) المدة الزمنية التي خصصت لتنزيل الرؤية الإستراتيجية برمتها، فمن يتحمل المسؤولية، مسؤولية هدر هذا الزمن اليوم، ولماذا التأخر لمدة ثلاث سنوات وما يزيد؟

السؤال الثاني، لماذا كان كل هذا التأخر في المدة؟ كإين تأخر آخر متعلق بالمدّة القائمة بين تاريخ الإحالة ديال الحكومة لهاد المشروع على مجلس النواب اللي هو 5 شتنبر 2018، وبين تاريخ المصادقة عليه اللي هو اليوم 22 يوليوز 2019 بمجلس النواب، أي بمدة تقارب السنة، علما بأن لجنة التعليم والثقافة والإتصال على الرغم مما عرفته من نقاشات ساخنة بداخلها، من تعثرات في اجتماعاتها، إلا أنها في المجموع استغرقت مدة ثلاثة أشهر ونصف، استطاعت إنهاء أشغالها عبر 7 اجتماعات احتضنت فيها مناقشة تفصيلية لمشروع قانون الإطار، لكن للأسف دون أن تحضر الروح التوافقية لدى بعض الفرق النيابية المحسوبة على الأغلبية الحكومية ودون استحضار هذه الأخيرة للمصلحة الوطنية العامة الكامنة في ضرورة التخلص من نزعة المزايدات السياسية والهوياتية، ودون الأخذ بعين الإعتبار الحاجة المجتمعية الملحة في إصلاح منظومة التربية والتكوين، وهو ما كان من بين أسباب اتخاذ رئيس اللجنة قرار تأجيل البت في مشروع، وبالرغم من ذلك، وتفهما منا كمعارضة للوضع الحرج والنفق المظلم الذي آل إليه القانون الإطار هذا، استبشرنا خيرا حين بادر رئيس الحكومة بفتح دورة استثنائية خاصة بالموضوع في شهر أبريل من هذه السنة، بمرسوم ومجدول

يستوعب نظامنا التعليمي وروح سياستنا التعليمية، ومن جهة أخرى باعتباره ورشا مجتمعيا بامتياز في مدى قدرتنا على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية في بلادنا، وجعل الفاعلين في الإصلاح معنيين بشكل مباشر بمخرجات هذا الإصلاح.

وقبل أن أعطي الكلمة لزميلتي السيدة النائبة المحترمة الأخت أمال عربوش، أختم بالشكر، بتقديم الشكر الجزيل لجميع مكونات المجلس الذين انخرطوا بكل جدية في الدفاع وفي إخراج هذا الورش الكبير، هذا القانون المهم لوطننا. شكرا للسادة رؤساء الفرق، والشكر الحار لفریق الأصالة والمعاصرة الذي أبان عن روح الانضباط وروح المسؤولية، فشكرا جزيلًا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. الكلمة للأخت عربوش.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، المتدخل الثاني الكلمة للسيدة النائبة أمال عربوش.

النائبة السيدة أمال عربوش:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أتابع مناقشة مشروع قانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين البحث العلمي بإسم فريق الأصالة والمعاصرة، في الشق المتعلق بالمناقشة العامة لهذا المشروع، والتي تنقسم إلى قسمين:

ملاحظات في الشكل والمنهجية المعتمدة في إخراج هذا مشروع القانون الإطار من جهة، ومن جهة أخرى الملاحظات المرتبطة بمضمون هذا المشروع.



المشروع الذي يعتبر محمدا للإختيارات الكبرى للدولة ككل، وتوجهات المنظومة التعليمية اليوم يفرض إستقالة رئيس الحكومة، لماذا؟ إذ كيف لرئيس حكومة يرفض حزبه أو ما نطق الآن أن مصلحة حزبه تتعارض مع الإختيار الإستراتيجي الذي يتضمن هذا المشروع الكبير، أن يشرف على تنفيذه، كيف ذلك؟

العبارة التي نطقت الآن نتساءل حولها، كيف لمصلحة حزب أن تتعارض مع مصلحة الوطن؟ دستوريا المفروض أن الأحزاب، أحزاب وطنية، وبالتالي فلا يستصاغ أن تكون هناك مسألة حزبية تتعارض مع مصلحة الوطن.

من ناحية المضمون السيد الوزير، فيما يتعلق بملاحظات فريق الأصالة والمعاصرة في مضمون مشروع القانون الإطار، لدينا مجموعة من الأسئلة تفرض نفسها.

السؤال الأول، يتعلق بتمويل أجراً وتنزيل الرؤية الاستراتيجية، فكل إصلاح كيفما كان يتطلب كلفة مادية ومعنوية ولكن لحد الآن لم نسمع سواء على لسان المجلس الأعلى أو غيره أية توقعات وتقديرات مالية حول كلفة تفعيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، بصيغة أخرى مبسطة، كم هي كلفة تفعيل الهندسة اللغوية، وما هي كلفة الارتقاء بمهنيي التدريس؟ وما هي كلفة الحد من الهدر المدرسي؟ وما هي كلفة تعميم التعليم الأولي مثلاً؟ في هذه الحالة وفي ظل غياب أجوبة واضحة وشفافة بخصوص هذه الأسئلة، ستبقى هذه الرؤية مجرد إنشاء وحرير على ورق.

السؤال الثاني، مباشرة من المادة 2 عبر ما اصطلح عليه بالتناوب اللغوي كانت في الصيغة الأولى للمشروع، تفوح رائحة ... أن الإشكال المطروح لأكثر من 60 سنة لم يحله هذا القانون إذا لم يتم تنقيحه وتعديله لأنه لا معنى لأن يتضمن هذا القانون جملة من قبيل تعليم بعض المضامين أو المجزئات في بعض المواد، وهذا ما عبرنا عنه في مناقشتنا داخل اللجنة أنه يعبر عن غياب القدرة

أعمال محدد، لكن للأسف مرة أخرى تسقط الحكومة وأغلبيتها في محذور عدم الالتزام بواجب إنجاح هذه الدورة، بحيث لم تبدل فرق الأغلبية أي مجهود للتوصل إلى حلول في ما بينها بخصوص توحيد المواقع؛

السيد الوزير، نحن كفريق المعارضة قد نتفهم كل أساليب الضغط وأشكاله الذي يمكن لفريق أو أكثر أن يمارسه على الفرق النيابية الأخرى داخل المؤسسة التشريعية بخصوص بعض القضايا المطروحة للنقاش، وقد نتفهم كذلك أي محاولة للدفع بالنقاش في اتجاه الانسداد أو (البلوكاج) من أجل تسييد موقفه داخل الاجتماعات والجلسات، ولكن أن يكون الأمر مرتبطاً بالارتباك الأغلي داخل أشغال اللجنة والتصويت تارة بنعم وتارة أخرى بلا، وأن يصل هذا الارتباك إلى درجة عدم القدرة على توحيد الموقف داخل الفريق الواحد، فهذا ما لا يمكن فهمه إلا في إطار غياب عنصر الانسجام لدى فرق الأغلبية وهو ما يسقط البلاد في مطبات ذات عواقب وخيمة، أقلها هو أن نخلف الموعد مع التاريخ، أن نخلف الموعد مع التاريخ فيما يخص الإصلاحات الحيوية التي ينبغي مباشرتها اليوم قبل غد، هذا دون الحديث طبعاً على أن المشروع هو من اقتراح الأغلبية الحكومية وهو متفق عليه من طرف مكوناتها، وقد تم تقديمه أمام أنظار جلالة الملك في مجلس وزاري وعلى هذا الأساس تمت إحالته على البرلمان قصد المصادقة عليه، فهل يعقل السيد الوزير أن يكون صاحب المشروع هو نفسه المعارض عليه والمعرقل لعملية المصادقة عليه؟ وهل بمثل هذه الممارسة يمكننا إرجاع الثقة في العمل السياسي ومصالح المواطنين والمواطنات مع السياسة وتشجيعهم على الإنخراط في العمل الحزبي والسياسي؟ وهنا أذكركم بجواب رئيس الحكومة من هذا المنبر على تساؤلات مجموعة من الفرق حين تعثر المشروع داخل للبرلمان، قال لنا بالكلم بالحرف أن المشروع راه عندكم أنتما المسؤولين عن تعثره، وكأن المشكل مشكل البرلمان فقط، هذا



دائما في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون الإطار، وبعد الحديث على المبادئ الموجهة لمساهمتنا في هذا النقاش، وكذلك السياق العام الذي يجري فيه هذا النقاش والمقاربة المعتمدة وضرورة الحسم في القضايا العالقة منذ الاستقلال في هذا الإطار، وبعد تقديمنا لبعض الملاحظات الأولية، سواء على مستوى الشكل أو المضمون. اسمحوا لي أن أقدم بعض التوجيهات المؤطرة لتصورنا في فريق الأصالة والمعاصرة فيما يتعلق بإصلاح النظام التعليمي في بلادنا، إذ نعتقد أن هذا النقاش هو مناسبة حقيقية لكل الفرقاء السياسيين من أجل بسط رؤيتهم وتصورهم حول القضايا الجوهرية التي تبقى على ما يبدو موضوع إختلاف.

إننا نعتقد أن المدخل الحقيقي لأي إصلاح لقضية التربية والتكوين في بلادنا، أن يكون المشرفون على هذا الإصلاح معنيون بشكل مباشر بمخرجاته، وأن الوضعية الكارثية التي تعاني منها منظومة التربية والتكوين هي بالأساس مسؤولية الدولة والمجتمع ونتيجة للتحويلات المجتمعية التي تعرفها بلادنا في عدد من المستويات. إذن، فالمدخل الحقيقي للإصلاح يبقى مقارنة شمولية غير منحصرة داخل القطاع الوزاري المعني بقضية التربية والتكوين، بل هي قضية مجتمع برمته، ففي غياب عدالة إجتماعية وطموح مجتمعي مشترك، مشترك للفعل يبقى تملك الإصلاح والانخراط فيه مؤجلا، حيث إن المرافعة على الإصلاح تشترط تملك الإصلاح.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

إن الخطوط العريضة لإصلاح منظومة التربية والتكوين تعبر عنها الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 أو ما يعرف بمدرسة الجودة والإنصاف والإرتقاء بالفرد والمجتمع، هذه الرؤية التي نعتبرها منتوجا مغربيا متوافقا عليه من طرف كل الحساسيات في المجتمع المشكلة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين. وإننا لسنا اليوم من خلال

على الحسم في الموضوع وتأجيله إلى أجل غير مسمى، لذلك أثناء تقديم تعديلاتنا وتفاعلنا داخل اللجنة، أصررنا على أن التنصيب الصريح على تدريس المواد العلمية والتقنية باللغات الأجنبية هو الكفيل بسد باب التأويلات بخصوص هذه المادة، وهو ما كنا نؤكد عليه في كل المناقشة التفصيلية، نظرا لإدراكنا كفريق بأن ضبط المفاهيم والمصطلحات أمر لا ينبغي التساهل فيه لأنه يخض جوهر الموضوع.

السؤال الثالث، بالنسبة للبرمجة الزمنية لتفعيل بعض مضامين هذا المشروع القانون تبقى غير واقعية ولا تركز على أية دراسة قبلية وعلمية تأخذ بعين الاعتبار إكراهات العمل المشترك بين المؤسسات، وكذلك الإكراهات المالية، ولا يستقيم أن نجازف ببرمجة زمنية مشتتة بين مدد ما بين 3 سنوات وأخرى 6 سنوات دون انسجام بين المشاريع.

السؤال الرابع، يبقى التساؤل مطروحا دائما إلى أي حد سيساهم هذا المشروع قانون في استعادة المجتمع لثقته في المدرسة والجامعة والتعليم العمومي بشكل عام؟ وهل سيتم خلق توازن بين التعليم العمومي والخصوصي؟ أم على النقيض من ذلك لا قدر الله سنضيع سنوات أخرى على المغاربة.

التساؤل الخامس، يحيل هذا المشروع القانون الإطار على العديد من النصوص التنظيمية والدلائل المرجعية والمواثيق التعاقدية وهو ما يشكل في رأينا عائقا للمؤسسة التشريعية في الضبط الأمثل لمقتضيات القانون الإطار، وهو دائما ما يحيلنا على التسؤل الذي يطرح عادة وهو التداخل على مستوى التشريع بين مؤسسة البرلمان والإدارة، ثم تأخرت عشر لمس الأجرأة ديال هاد المشروع قانون الإطار في السنوات القليلة المقبلة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،



لأنه يستحيل التعرف وضبط لائحة الأسر الميسورة وغير الميسورة في غياب نظام رقمي عصري يضمن الإلتقائية بين كل هذه المؤسسات والإدارة العمومية ، وفي ظل غياب سجل إجتماعي موحد، كما أن هذا المنطلق لا يستقيم أن نتحدث عن تفعيل رسوم التسجيل في غياب دراسة علمية تبرز القيمة المضافة لهذه العملية والإجراء على مستوى الرفع من جودة التعليم، وكيف سيتم التعامل مع هذه الموارد على مستوى المركز أم على مستوى المؤسسات التعليمية في تفعيل مبدأ الاستقلالية، كل هذا يزيدنا قناعة أن مقومات إنضاج وتفعيل إجراء كهذا تبقى غير حاضرة، سواء على مستوى الجامعي أو على مستوى التأهيلي الثانوي.

ونسجل بإيجاب تفاعلكم لكم، السيد الوزير، مع طلب حذف هذه المادة والإبقاء على المجانية هي الأصل، مع التنصيص على إحداث صندوق خاص لتمويل المنظومة.

أما بخصوص لغة التدريس، فإن موقفنا من المسألة يبقى منسجما مع التوجهات الملكية التي ما فتى يعبر عنها جلالاته في العديد من الخطب التي أشرنا إليها سابقا، وكذلك مع الوثائق المذهبية المؤسسة لمرجعيتنا الفكرية التي تؤكد على الاعتزاز بأصالتنا مع الانفتاح على قيم الحداثة والمعاصرة.

إننا نؤكد في هذا الإطار حرصنا الوثيق في الدفاع على مكانة اللغتين العربية والأمازيغية كلغتين رسميتين كما ينص على ذلك دستور المملكة، مع العلم على أن إحدى فقرات المادة 31 من هاد المشروع المتعلقة بمكانة اللغة الأمازيغية كانت مبهمة وغير واضحة والتي عملنا على التأكيد على ضبطها وتدقيقها كذلك، باعتبارها لغة رسمية للدولة لغة مكتملة الذات، لا لغة للتواصل فقط ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

إن موقفنا من لغة التدريس كان دائما واضحا من خلال جل موقفنا وممثلينا داخل المؤسسات المنتخبة أو الاستشارية، حيث

مناقشة هذا المشروع بصدد مناقشة تصور للإصلاح، بقدر ما نحن بصدد إنضاج قانون إطار يلزم بمضامينه كل الفاعلين من داخل وخارج المنظومة، وذلك بغض النظر عن الزمن السياسي و بنفس وعمق إستراتيجي، وليس بنفس إجرائي أو أي عمق إيديولوجي.

وكما تحدثت سلفا، فإن المداخل الأساسية لإصلاح التعليم ببلادنا تركز بالأساس على جودة المناهج والمضامين التربوية ولغة التدريس، وكذلك تمويل المنظومة.

فبخصوص المناهج والمضامين التربوية، فإننا نؤكد على أنه يجب أن تكون روح هذه المناهج والمضامين تعبيرا عن الطموحات المشتركة للمغاربة، تساهم في ترسيخ ثقافتهم والاعتزاز بالذات وأصالتهم وتحافظ على هويتنا المغربية الأصيلة مع الإنفتاح على القيم الإنسانية النبيلة، قيم حقوق الإنسان والتسامح والتضامن والحداثة، بعيدا عن كل ما يمكن أن يذكي الغلو والتطرف والحقد والكراهية والتنقيص من كرامة الإنسان، فمن جهة أخرى نؤكد على أن المناهج التربوية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الملاءمة مع حاجيات سوق الشغل وأن تتم صياغتها بحس استباقي واستشرافي، لأن لا أحد يعلم اليوم كيف ستكون مهن الغد، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن 40% من مهن اليوم ستندثر في العقود القليلة الأخيرة.

أما بخصوص تمويل منظومة التربية والتكوين، فإننا دائما ما اعتبرنا ضرب مجانية التعليم أمرا غير مقبول لضمان حق جميع المغاربة في التربية والتعليم، لذلك صعب تفعيل المادة 48 وإن تعلقت برسوم التسجيل والتي تم طلب حذفها بطلب من جميع الفرق، والتي كانت تلزم الأسر الميسورة بأداء رسوم التسجيل بالتعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي، واستحالة هذا الإجراء لسببين:



لابد من أن أؤكد مرة أخرى باسم فريق الأصالة والمعاصرة بأن مساهمتنا في هذا النقاش انطلاقا من إيماننا بأن قضية التربية والتكوين هي قضيتنا الوطنية الأولى بعد قضية الوحدة الترابية والنهوض بها هو مسؤوليتنا جميعا لإنضاج مقومات المغرب الممكن، مغرب يتسع للجميع. وفي مثل هذه القضايا الحساسة تنتفي كل الحساسيات السياسية منها والفكرية والثقافية وهو ما يجعلنا أمام نداء الوطن، ومن هذا المنطلق نصوت بالإيجاب على هذا المشروع في صيغته المعدلة الحالية، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة الآن للسيد الرئيس توفيق كميل باسم فريق التجمع الدستوري، نستمعو للسيد الرئيس.

النائب السيد توفيق كميل رئيس فريق التجمع الدستوري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الدستوري في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بعد التصويت عليه في لجنة التعليم والثقافة والاتصال.

بعد مسلسل من المناقشات المعمقة العامة والتفصيلية ومشاورات ومداولات ماراطونية بين مختلف مكونات اللجنة، سعيا للتوصل إلى اعتماد صيغة نهائية وتوافقية لهذا المشروع، اعتبارا لكونه يتعلق بموضوع حيوي يهم جميع المغاربة ويهم مستقبل البلاد والعباد. ولأنه أيضا يعتبر أول قانون إطار يناقش بالبرلمان في ظل دستور 2011. ولكن للأسف الشديد لم يتحقق الإجماع والتوافق الكلي

دافعا وسندافع عن الانفتاح على اللغات الأجنبية واعتمادها كذلك كلغة للتدريس بعض المواد، ولاسيما العلمية والتقنية منها، وهو ما جاء به منطوق مشروع هذا القانون الإطار، وهنا نشير كذلك إلى ضرورة التدقيق وضبط ما اصطلح عليه بمفهوم التناوب اللغوي حتى لا يتم الخلط بين لغات التدريس في مادة بعينها وهو الأصل ولغات التدريس لنفس المادة وهو ما قد يفتح الباب على عدة تأويلات.

لا يجادل اثنان أن الدوافع والأسباب التي تؤدي بالأسر إلى تسجيل أبنائها بمؤسسات التعليم الخصوصي هو مسألة الانفتاح على اللغات، وأكد أجزم أنه لا يتواجد بيننا داخل هذه القاعة أو ربما قبة البرلمان بأكمله من يسجل أبنائه بالمدرسة العمومية اللهم بعض الاستثناءات التي تعد على رؤوس الأصابع.

وفي الأخير بقدر ما ننتقد بشكل إيجابي بعض مضامين هذا المشروع قانون الإطار، سواء على مستوى الشكل أو على مستوى المضمون، بقدر ما نسجل إيجابا بعض ما جاء به، خصوصا أهمية هذا المشروع، خصوصا أن عدد قوانين الإطار المعتمدة في المغرب قليل وقليل جدا، كما أنه سيضع حدا للفوضى التدبيرية التي يعرفها القطاع من تناقض السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدت والتي كانت سببا في فشل السياسات الإصلاحية المتعاقبة ثم ما سيضيفه على مستوى الارتقاء بمهن التدريس وإعادة هيكلة منظومة التعليم، خصوصا على مستوى تجميع مؤسسات التعليم العالي وتنظيم مؤسسات البحث العلمي وغيرها من الارتفاعات التي تهدف إلى الرقي بالنموذج البيداغوجي وبحكام المنظومة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



الله إلى دق ناقوس الخطر وتوجيه دعوة للقيام بوقفة مساءلة الضمير، والعمل على إعادة بناء المدرسة وتأهيلها على أسس حديثة ومرجعية عصرية ومنفتحة.

3. العمل والتكريس للتوصيات الوجيهة التي تضمنتها وثيقة الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي قدمها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وأقرها جلالته، وصادقت عليها الحكومة المغربية.

4. استحضار الإتفاقيات والمواثيق الدولية المصادق عليها، ذات الصلة بالتربية والتكوين والبحث العلمي وحقوق الإنسان. وعلى الخصوص حقوق كل من الطفل والمرأة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق ذوي الإعاقة والوضعيات الخاصة، وعدم التمييز على أي أساس.

5. كما أخذنا بعين الإعتبار مختلف التقارير والمخرجات والتوصيات والملاحظات الصادرة عن مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بالقطاع كل من موقعها، ونخص بالذكر واثق المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ولجانه الدائمة، بدءا من التقرير التحليلي المتعلق بتقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2007، وصولا إلى وثيقة الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030، تقارير وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات والعروض الدورية للرئيس الأول للمجلس أمام البرلمان؛

6. التفاعل والتجاوب مع متطلبات وحاجيات مجتمعنا الملحة والمعبرة عن إلتقاء إرادات مختلف مكونات الأمة ومختلف الفاعلين السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين والثقافيين والمهنيين والإعلاميين، من أجل إصلاح المدرسة المغربية وتأهيلها وتجديدها لآداء أدوارها ورسالتها النبيلة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإرتقاء بالفرد والمجتمع؛

7. استحضار وتوظيف التحولات والتجارب الدولية الناجحة في مجالات التربية والتكوين والمناهج المعرفية والبحث العلمي

المأمولين حول جميع مقتضيات هذا المشروع، وتم التصويت عليه بالنتيجة المعروفة. وللتاريخ، فإن الإعلام بجميع أصنافه تابع بإهتمام متميز جميع أطوار المناقشات والمداوالت التي خصصها مجلس النواب لهذا المشروع قانون إطار.

واستحضارا لأهمية هذا المشروع وأبعاده المستقبلية، ودوره في تكريس إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فإن فريق التجمع الدستوري انكب منذ إحالته على مجلسنا في إعداد تصورهِ ومرتكزاته للمساهمة الفعلية في المناقشة التي يستحقها هذا المشروع، وذلك في ظل سياق عام يتصف بجملة من المحددات الموجهة والمؤطرة لمضامين هذا المشروع. وتتجلى في الإعتبرات الآتية:

1. إن هذا المشروع يستجيب لمجموعة من المبادئ والأحكام التي جاء بها دستور 2011، إما بصفة مباشرة أو ضمنية. نذكر منها ما تضمنته الفصول 31، 32 و 71 من مرتكزات أساسية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. إضافة إلى أحكام أخرى موزعة على فصول دستورية مختلفة، لها علاقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وملموسة من خلال مبادئ وأهداف وفلسفة هذا المشروع قانون الإطار.

2. تجاوب هذا المشروع مع الخطب الملكية السامية والمسلسلة منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2018، والمخصصة لأولوية إصلاح قطاع التربية والتعليم والتكوين والمدرسة والبحث العلمي. وتشكل لدينا، هذه الخطب الملكية، مرجعية وخارطة طريق لتحديد الأولويات والمبادئ والأهداف المؤطرة لإصلاح هذا القطاع، في انسجام وتناغم مع توجهاتنا الإستراتيجية، ومواجهة التحديات المجتمعية والإقتصادية والتنمية المحلية الوطنية والدولية. ولم يعد أمامنا أي مبرر لهدر الوقت للشروع في تنزيل الإصلاحات المطلوبة، بعد أن أصبح تشخيص الإختلالات والأعطاب جليا ومكشوفاً، وبعد أن بادر صاحب الجلالة نصره



والإجتماعية، واقتناص الفرص المتاحة في ظل مناخ مشحون بالمنافسة الشرسة والرقمنة والثورة الاتصالية العابرة للحدود.

وفي ظل السياقات المختلفة والأجواء الوطنية المشحونة بالنقاشات المفتوحة حول لغات التدريس والهندسة اللغوية واللغوية بعاميتها وراقيتها تمت إحالة مشروع قانون إطار رقم 51.17 بتاريخ 6 سبتمبر 2018 وإلى غاية انعقاد الدورة الاستثنائية الأخيرة، لم ينقطع النقاش حول القضايا الجوهرية والحاسمة المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، نقاش قديم ومستمر ومتجددة ومتراكم، سواء داخل مجلسنا الموقر انطلاقا من اللجنة المختصة إلى المبادرات المختلفة بمختلف مكونات المجلس في شكل أيام دراسية ومذكرات واستقبالا لفعاليات مهنية ومجتمعية، وتحليل صحفية وإنصات لنفض الشارع وتسجيل ردود الأفعال المعبر عنها في الساحات العمومية والإعلامية وغيرها.

ونحن في فريق التجمع الدستوري تفاعلنا بكل إيجابية مع هذا الزخم والدينامية المجتمعية للمساهمة في إغناء مضامين هذا المشروع، باعتباره وثيقة مرجعية مؤطرة لمستقبل منظومتنا التربوية والتعليمية والتكوينية والعلمية على المدى القصير والمتوسط والبعيد في أفق سنة 2030 وما بعدها، على اعتبار أن هذا القطاع يعد رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وقيادة التحول المجتمعي المنشود وضمان جودة وفعالية ونجاعة مختلف الأوراش الإصلاحية، والاستراتيجيات الوطنية والمخططات القطاعية والتي تراهن عليها بلادنا في مسيرتها التنموية المتجددة والمفتوحة على محيطنا المباشر والمركزة على هويتنا الراسخة بكل ثقة وهدوء.

إن فريقا بجميع مكوناته ومثليه في اللجنة بذل مجهودا كبيرا ومساهمة في النقاش والتعديلات والحلول الممكنة لحصول التوافق حول هذا المشروع، وذلك بكل شجاعة ومسؤولية سياسية وتاريخية رفقة جميع المكونات الأخرى لمجلسنا الموقر، لبلورة وثيقة أساسية ومرجعية لإصلاح منظومتنا التربوية والتعليمية والتكوينية

والإبتكار، وما يوفره التقدم التكنولوجي والرقمي من فرص ومقارنات في تملك المعرفة واللغات الحية وتطوير القدرات الذهنية والتفكيرية للأجيال القادمة، واستشراف الآفاق المستقبلية.

السيد الرئيس،

إن العجز المتراكم الذي واجهه مسلسل ومحاولات إصلاح المدرسة والتعليم والمدرسة المغربية منذ عقود، وفي غياب لإرادة سياسية مسؤولة وجرأة في تحمل مسؤولية الإصلاح ونتائجها، وفي غياب خيط ناظم لهذه المحاولات الإصلاحية المتعثرة، كان من بين العوامل المعيقة لتحقيق تنمية كافية ومستدامة، وفي النقص الصارخ في التربية وجودة الرأسمال البشري اللازمين لتطوير الإقتصاد الإجتماعي وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل وضمان رفاهية غالبية المواطنين وعيشهم الكريم.

وإن من الأسباب الموضوعية للتعجيل بإصلاح منظومة التربية والتكوين وتحديثها وملاءمتها مع متطلبات النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، كون النموذج التنموي الحالي قد استنفذ أغراضه وأصبح متجاوزا بحكم الواقع، وأن المدرسة والمؤسسات التربوية والتكوينية والبحث العلمي والتطور التكنولوجي كلها عناصر أساسية وحاسمة في صياغة أي نموذج تنموي جديد نسعى إلى اعتماده لمستقبل المغرب والأجيال القادمة، وأي نموذج تنموي جديد ينطلق ويتأسس على إصلاح جذري لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وهيكله حديثة للمدرسة المغربية، مدرسة العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص في التحصيل المعرفي واللغوي والإنصاف والجودة والإرتقاء، وحجر الزاوية في صياغة نموذجنا التنموي المرتقب هو إصلاح منظومة التربية والتكوين وإنتاج أجيال جديدة من الكفاءات والأطر المؤهلة لمواكبة مختلف إستراتيجياتنا وبرامجنا ومشارعنا التنموية، بإعداد الموارد البشرية وتسليحها بمقومات الإعتماد على النفس وروح المبادرة والثقة في الذات والتكيف مع مختلف الظروف الإقتصادية



أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك دون تعصب إيديولوجي أو انغلاق فكري، وبكل صدق تعاملنا بكل موضوعية وواقعية غير مخلة بتوجهاتنا وقيمنا الحضارية وثوابتنا الوطنية.

إننا مدركون منذ البداية كما أسلفنا القول، بأننا أمام ورش الإصلاح الكبير لفائدة أبنائنا وبناتنا أينما كانوا وكيفما كانوا، إصلاح يؤهلهم جميعا بكل إنصاف ومساواة، ويمكنهم من تملك مستقبلهم، وتحقيق ذاتهم وبناء شخصيتهم لمواجهة متطلبات المراحل القادمة، مسلحين بتكوين وإعداد وتأهيل لضمان العيش الكريم، والتعايش المجتمعي السليم في ما بينهم، ومع غيرهم من أقرانهم بكل اقتدار وإثبات الذات والهوية والانفتاح المطلوب، فكرا وعقيدة وثقافة وأداء وتعبيرا وتوصلا متنوعا ومتعددا في ظل مغرب غني بجهاته وتنوعه وموحدا سياسيا وترابيا. نسعى للإصلاح ضامنين لتكوين متوازن يوفق بين تحصيل المعارف وامتلاك الكفايات والمهارات وتأهيل العيش المشترك واكتساب الخبرات الحياتية للإندماج في مختلف الأوساط والبيئات المجتمعية.

ونؤكد لكم من هذا المنبر وللتاريخ بأن فريقنا بجميع مكوناته السياسية، كان حريصا منذ الشروع في مناقشة هذا المشروع، وإلى اللحظة على استبعاد البعد السياسي والانتخابي في مداخلتنا واقتراحاتنا وتعديلاتنا، كان الوازع الوطني وروح المسؤولية المجتمعية والحرص على مستقبل أبنائنا، وانشغال الأسرة المغربية بمستقبل بناتهم وأبنائهم هو الموجه والمحرك لتفاعلنا مع مختلف الأطراف وتناول مختلف مضامين ومستجدات هذا المشروع، بصفة عامة والقضايا الخلافية بصفة خاصة، ونخص بالذكر في هذا المقام مسألة لغات التدريس والهندسة اللغوية، إن موقفنا كان واضحا منذ البداية، منسجمين مع ذاتنا في ما نقترحه وفي ندلي به من أقوال، سواء داخل اللجنة أو خارجها، لم يسجل علينا الإزدواجية ولا السلوك المتردد بين القبول والمعارضة، والتأييد والممانعة، دافعنا

تصلح لبناء عقول الأجيال الحالية والمستقبلية، انطلاقا من مضامين مشروع قانون إطار الموزعة على 10 أبواب و60 مادة مشكلة لمضمونه ومنتزعة لمجموعة من المبادئ والأهداف والوظائف والمكونات والهياكل والآليات والمداخل المنهجية والبرامج والتكوينات، تعبر في مجملها عن جوهر هذا القانون الهادف إلى إقامة أسس وقواعد مدرسة حديثة مفتوحة الأبواب أمام جميع المغاربة، للاستفادة من الإعداد والتأهيل لرأسمالنا البشري وفق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والجودة، الضامنة لتحقيق الارتقاء بالفرد وتقديم المجتمع برمته.

فعلا كنا أمام قضايا جوهرية لم يكن من السهل فيها من حيث الموقف.

السيد الرئيس:

السادة النواب...

النائب السيد توفيق كميل رئيس فريق التجمع الدستوري:

لم يكن من السهل الحسم فيها من حيث الموقف منها، دون الأخذ بعين الاعتبار موقف مكونات وحساسيات مجلسنا أغلبية ومعارضة، كان هاجسنا هو التوصل إلى قناعات مشتركة وتوافقات حول صيغ معبرة عن مؤسستنا البرلمانية من هذه القضايا الأساسية كالمجانبة وتمويل التعليم والهندسة اللغوية ولغة تدريس المواد العلمية والتقنية.

إن مساهمة فريقنا في مناقشة مضامين وقضايا هذا المشروع الوطني الهام وفي إغناؤه بالتعديلات والاقتراحات، لم يكن بمعزل عن نبض الشارع والتفاعل مع الحركة الاجتماعية والحاجيات الملحة والمستعجلة للأسر المغربية، مستنديين في ذلك إلى مضامين دستور سنة 2011 وروحه، وإلى قراءة مسؤولة في متطلبات الإنفتاح على محيطنا الحضري والثقافي والمعرفي، وفي انسجام وتوازن مع هويتنا الراسخة وذاكرتنا المشتركة، ومصالح بلادنا في جميع



لبلادنا، وخصوصا ما يتعلق بالإستفادة من المهن العالمية الجديدة للمغرب والإستثمارات التي يراهن عليها كالطاقات المتجددة واللوجيستيك والخدمات المرتبطة بشبكة الموانئ والمناطق الصناعية و offshoring وغيرها من المشاريع الجديدة.

لذلك سوف نستغني عن نقاش لا فائدة منه، وسوف نغض النظر عن بعض المواقف المؤيدة لأطروحات لا يؤيدها الواقع ما دامت الحكومة كأغلبية قد صادقت على المشروع في المجلس الحكومي وعرضته على المجلس الوزاري للمصادقة وتولت إحالته على البرلمان، وفق مسار تشكلي طبيعي وسليم وفي واضحة النهار وغير قابل للطعن فيه ولا لتشكك المتشككين في سلامته وصحته.

وفي جميع الأحوال، فإن مصادقتنا على مشروع قانون إطار 51.17 سيمكن بلادنا من إطار مرجعي إصلاحي لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي كرافعة حقيقية للنمو الإقتصادي والإجتماعي والمهني، وإعداد الرأسمال البشري وإغناء تكوينه وتقوية دوره في التنمية الشاملة والفعالية، وذلك بتكامل وتوازن مع خارطة الطريق المعتمدة في مجال التكوين المهني وفق الصيغة الجديدة التي صادق عليها صاحب الجلالة أخيرا، وذلك بإحداث مدن للمهن والكفاءات في كل جهة من جهات المملكة، خريطة متعددة الأقطاب تستجيب لخصوصيات وإمكانيات الجهة المتواجدة بها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن مسؤولياتنا لا تنتهي عند المصادقة على هذا المشروع، ولا تتوقف عند هذه اللحظة، مصادقتنا لا تعني أننا قمنا بتقديم صفة علاجية لمعضلة قطاع التربية والتكوين المزمنة والمتراكمة، كما أننا لسنا متشائمين على مستقبل هذا القطاع الذي وفرنا له إطارا لتنزيل مسلسل من المقتضيات التنظيمية والإجرائية، وآليات عملية

ولازلنا ندافع عن اللغتين الرسميتين الدستوريتين بكل قناعة، وتبنينا الدفاع عن المصادقة على المشروعين القانونيين التنظيميين المتعلقين بتأسيس اللغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، كوعاء لضمان وتنمية استعمال وخدمة اللغتين الرسميتين الوطنيتين، اللغة العربية واللغة الأمازيغية المعبرتين عن هويتنا الراسخة والثابتة، رغم محاولة الإستعمار النيل منها لعقود ولم ينجح في مسعاه لصدوم المغاربة واعتزازهم وثقتهم في النفس، وفي هويتهم الدينية واللغوية والحضارية والثقافية، ولا أحد يزايد على أحد في هذا المجال، ولا حق لأي طرف أن ينصب نفسه حاميا ومحاميا عن قضية ليست مطروحة أصلا كموضوع تنازع داخل المجتمع المغربي، ما يهمننا في فريقنا هو واقع حال التعليم والمدرسة من تراجع في مستوى التحصيل الدراسي وفي مستوى التحصيل اللغوي، سواء على مستوى اللغة العربية أو اللغات الأجنبية والتمكن منها باستثناء مدارس البعثات الأجنبية أو بعض مؤسسات القطاع الخاص أو اللجوء إلى الدعم والتقوية الموازية، على أرض الواقع تسعى الأسرة المغربية إلى توفير التكوين الجيد لأبنائها بكل الوسائل الذاتية، بحثنا عن أحسن المدارس التي تستعمل اللغات الحية والجودة في التعليم والتربية، فلماذا لا تتحمل الدولة هذه المسؤولية؟ وتوفير هذه الخدمة لجميع المغاربة على اختلاف وقدراتهم المادية وأماكن تواجدهم بإنصاف وعدالة كما نص على ذلك دستور 2011؟

لقد دافعنا وندافع بكل وضوح وموضوعية عن تمكين جميع المغاربة من تلك الثروة اللغوية والتمكن من اللغات الأجنبية الحية، كخدمة حكومية توفرها في جميع المدارس عبر تعليمها والتعلم بها بالنسبة لبعض المواد العلمية، أما المواد التقنية فتدرس دائما باللغة الأجنبية ولا جديد بالنسبة لها، وإن إيجاد أي لغة أجنبية هي فرصة جديدة وقيمة مضافة للتلاميذ والطلبة للإندماج المستقبلي في سوق الشغل، ومسايرة التوجه الإقتصادي والإجتماعي والصناعي



إصلاح المدرسة المغربية يشكل العمود الفقري للنموذج التنموي المقبل والإهتمام بكل من العنصر البشري التربوي وتطوير الإدارة التعليمية، عنصران أساسيان لضمان نجاح ورش إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية، وفي إطار الجهوية المتقدمة وميثاق اللاتمركز الإداري وإعادة انتشار الموارد البشرية الذي يزرع بها هذا القطاع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

لا يفوتنا ونحن بصدد المصادقة على هذا القانون الإطار المتعلق بمنظومتنا التربوية والتكوين والبحث العلمي، أن نسجل بكل ارتياح متابعة وتفاعل العديد من الفعاليات داخل مجتمعنا، ومسجلين أيضا مختلف الإقتراحات والتحذيرات والتنبيهات الصادرة من هنا وهناك والموجهة بصفة أساسية إلى ممثلي وممثلات الأمة إزاء بعض الخيارات في هذا المشروع والحسم فيها.

وبهذه المناسبة، نؤكد للجميع أن المناقشات المعمقة والعميقة التي عرفتها الجلسات الماراطونية داخل اللجنة المعنية أو اللجان المنبثقة عنها كانت مسؤولة ومستحضرة لجميع المخاوف المثارة، كما نؤكد على أن ممثلي الأمة في البرلمان يشكلون امتدادا مستمرا وموصلا جيدا لنبض المجتمع المغربي بجميع مكوناته وجهاته.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

شكرا على حسن استماعكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا شكرا للسيد الرئيس، بإسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة للسيد النائب عمر العباسي.

لتفعيل إصلاح متجدد ومترايط ومتقاطع مع أورش أخرى مكملة ومعززة لهذا الورش الإصلاحي الضخم، ونعني بالخصوص قطاع الثقافة، قطاع الإعلام والإتصال الرسمي وغير الرسمي، قطاع الشباب والرياضة، قطاع الفن بجميع أجناسه خصوصا التربية الفنية، كما أن هذا الورش مفتوح أمام مجموعة من الشركاء والمساهمين بدرجات متفاوتة من القطاعات الحكومية المختلفة إلى المؤسسات الوطنية والترايبية وإلى الفاعلين السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين والمهنيين والإعلاميين وإلى المجتمع المدني، والقطاع الخاص بالخصوص الذي هو مدعو إلى الإنخراط والمساهمة في تكوين الرأسمال البشري وتوفير فرص الشغل للأطر والخريجين والكفاءات المغربية.

إن مسؤولياتنا السياسية تحتم علينا أن نظل يقضين لمتابعة كيفية تفعيل وتنزيل مضامين منظومتنا التربوية والتعليمية والتكوينية وتقييم مراحل هذا التنزيل وتوفير شروط ومتطلبات الحكامة ونجاعة التنفيذ، وعلى الخصوص توفير الموارد البشرية الكافية والمؤهلة لمدرسة الجودة والإنصاف والإرتقاء، نقصد بذلك رجال ونساء التعليم الذين سيسهرون على بناء عقول وشخصية الأجيال الصاعدة والمقبلة، وترسيخ القيم والتربية على المواطنة والجدية وإتقان المهارات واللغات المؤهلة لشبابنا، لمواكبة التقدم التقني والإنخراط في المهن الجديدة للمغرب والتكوين المنتج والمتجاوب مع متطلبات التنمية وسوق الشغل.

وندعو من خلال هذا المنبر إلى تجنب وتفادي الوقوع في الأوضاع المؤدية إلى الإحتقانات وهدر الزمن المدرسي في صفوف رجال ونساء التعليم الذين نعتر بدورهم وبرسالتهم النبيلة في إنجاح هذا الورش الإصلاحي وجني ثماره، والسبيل الأقوم لتجاوز الإحتقان هو الحوار الهادئ واستحضار جميع المصالح المؤسساتية والمهنية بنفس وروح من المسؤولية والجرأة والوضوح. وإن انتظارات الإصلاح لا تقبل التأجيل وهدر الفرص المتاحة، خصوصا وأن



النائب السيد عمر عباسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

السيد الرئيس، نصل اليوم إلى هذه اللحظة التي طال انتظارها، ونبث اليوم في مشروع قانون الإطار التاريخي غير المسبوق، حاول البعض، حاول البعض أن يجعل منه محطة لافتح معارك هوياتية، إنه مشروع يؤكد مجددا لمن يحتاج إلى تأكيد أننا أو أن الخلافات داخل الأغلبية تعطل الإصلاحات وتستمر في ذلك، ومن أجل تجاوز ذلك، كنا قد طالبنا السيد رئيس الحكومة بتطبيق الفصل 103 من الدستور من خلال ربط استمرار تحمله المسؤولية بالتصويت على هذا المشروع، وذلك غداة تحلل أحد مكونات الأغلبية من التوافق حول المشروع الذي أشرف عليه السيد رئيس مجلس النواب شخصيا، لذلك إذا كان من تحلل في هذا المسار، هو تحمل أحد مكونات الأغلبية من التوافق الذي رعاه رئيس مجلس النواب، وهادي مناسبة في الحقيقة للإشادة بالدور الكبير قام به، لذلك نستغرب اليوم أن يتشبث البعض برؤية المجلس الأعلى للتربية والتكوين باعتبارها إطارا مرجعيا للإصلاح، رغم أنه يظل مؤسسة استشارية لأنها ثلاثية، بيد أنه في الآن ذاته يؤخذ على المجلس الأعلى أن يعبر عن آراء ومواقفه حول إصلاح المنظومة، والتي تظل من صميم اختصاصاته الدستورية، وهو أحد تجليات الارتباك والتناقض.

السيد الرئيس، لقد آمنا في الفريق الاستقلالي دائما بأن إصلاح التعليم هو عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الإرتقاء الإجتماعي والانفتاح، وضمانة لتحسين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق، ولم نفتأ نطالب ببلورة منظور إستراتيجي شامل لإصلاح منظومة التربية والتكوين، بما يعيد الإعتبار لدور المدرسة العمومية في النهوض بجودة التعليم والمساهمة في التنمية. ونعتبر في الفريق الاستقلالي أن الإصلاح الذي نشده ينبغي أن يكون وفيا للهوية الوطنية والإنسية المغربية، ويعكس الثوابت الجامعة للأمة المغربية انطلاقا من منظومة بيداغوجية متطورة، وبرامج مبنية على إدكاء حس النقد والملاحظة لدى الناشئة وفق البيئة المغربية، وعدم استنساخ نماذج مستوردة أو السماح باختراق أفكار هدامة لمنظومتنا التعليمية، ونبهنا إلى أن السياسة التعليمية المعتمدة ببلادنا رغم محاولات الإصلاح التي مرت منها، ورغم الإمكانيات الضخمة التي رصدت لهذا الغرض، تبقى مردوديتها محدودة جعلت المواطن المغربي يفقد الثقة في التعليم وفي المدرسة العمومية ودورها كمصعد اجتماعي، وعلى امتداد المسار التشريعي السيد الرئيس الذي قطعته هذا المشروع، أكدنا على ضرورة أن يكون النقاش مؤطرا بالوثيقة الدستورية، وبالرؤية الإستراتيجية للإصلاح التي تمتد ل15 سنة، هذه الرؤية التي تم إعدادها وفق رؤية شاملة، وتصور توافقي ضم فعاليات وحساسيات متنوعة داخل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ومن منطلق إيمان حزبنا بفضيلة التوافق الحقيقي، ساهمنا بإيجابية في إنضاج الرؤية الإستراتيجية للإصلاح، استنادا إلى مرجعيتنا التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، ومواقفنا الثابتة التي تؤكد على ضرورة الالتزام بالثوابت الجامعة للأمة وإعطاء الصدارة للغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، مع تعزيز اللغة العربية وتنمية استعمالها والتعجيل بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وفق ما جاء به الدستور، مع الانفتاح على اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً



منطق الأغلبية والمعارضة، ولكي نضمن له منذ البداية الانخراط والتملك الجماعي الكفيل بإنجاحه.

وهكذا انخرطنا في هذا المسلسل بتجرد وطني خالص وبمنطق عقلائي وساهمنا في تجويد مشروع القانون الإطار وتمكنا من إدراج العديد من القناعات والتوجهات والمقاصد النابعة من مرجعيتنا التعادلية في أبعادها المختلفة.

أولا: استطاعنا مواجهة محاولة التراجع عن مجانية التعليم، وكنا منذ البداية في خط الدفاع الأول عن هذا المكتسب المجتمعي للشعب المغربي، وترافعنا باسم المدرسة العمومية ومجانيتها اقتناعا منا بأن التفریط ف سيزيد من عزلة المدرسة العمومية، وسيحولها إلى وسيلة لتوسيع الفوارق والتمييز الفتوي، بدل أن تكون فضاء للتمازج الاجتماعي واحتضان العيش المشترك، لذلك فإقرار المجانية تم داخل البرلمان وليس خارجه؛

ثانيا: استطعنا كذلك الترافع باسم أكثر من 70 ألف أستاذ من موظفي الأكاديميات من أجل حذف صيغة التعاقد من مشروع القانون الإطار، لكي لا يصبح هذا النص سندا قانونيا لتكريس الهشاشة وعدم الإستقرار الوظيفي لأسرة التعليم، لا سيما وهي الحامل الرئيسي لمشروع الإصلاح الذي نعول على نجاحه جميعا.

ثالثا: كما استطعنا أن نعطي للتناوب اللغوي مضمونا وطنيا، يأخذ بالتعددية وليس بالثنائية كما جاء في صيغة المشروع الأولى، وألحنا على الإحتفاظ للغتين الرسميتين للدولة بمكانتهما الأساسية في هذا التناوب، مع التأكيد على وتيرة التفعيل التدريجي، التدريجي الذي يمكن من توفير الموارد البشرية الكافية من الأساتذة وتقوية قدراتها وتعزيز كفاءتها المهنية، حتى يستفيد كل التلاميذ أينما كانوا من منافع التدريس بالعربية وبالأمازيغية وبقاقي اللغات الحية، وتبقى اللغة العربية هي اللغة الأساسية للتدريس في مختلف المستويات.

للولوج إلى مجتمع المعرفة، وجعل المدرسة العمومية حاضنة أساسية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بمختلف أجيالها، وتقوية روح الانتماء والهوية الوطنية والإنسية المغربية وتلقين السلوك المدني، بعيدا عن منطق التصادم والإنكماش والهويات الحصرية التي تهدد العيش المشترك.

السيد الرئيس، على الرغم من أهمية الركائز الأساسية للإصلاح التي تضمنتها الرؤية الاستراتيجية المتوافق عليها، حظي موضوع الهندسة اللغوية أثناء دراسة مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي بمجلسنا باهتمام بالغ اتخذ أحيانا منحى سياسوي حذر حزيننا من مآلاته وعواقبه الوخيمة. لذلك أكدنا على ضرورة التوصل إلى توافق بين جميع مكونات المجلس حول هذا المشروع، وما زلنا نطمح إلى ذلك بالنظر إلى بعده المجتمعي والاستراتيجي وأهميته الكبرى بالنسبة لمستقبل الوطن ومستقبل أجيال متشعبة بمقومات هويتنا الكبرى، - بالنسبة لهويتنا-، ومقبلة على العالم، و بما يحقق تكافؤ الفرص وأسباب الارتقاء الاجتماعي للجميع والابتعاد عن الحسابات السياسية الضيقة وإعمال روح ونص الدستور في إطار قراءة متنوعة تستوعب المرجعيات والثوابت الوطنية، مع الانفتاح على روح العصر والانخراط في مجتمع المعرفة.

ووفق هذا التصور انخرطنا بوطنية عالية في مسعى التوافق الذي لا زلنا نطمح في الوصول إليه في صيغته النهائية للمشروع، لأننا نعتبر أن المشروع يجسد التراكم الذي ساهمنا فيه، انطلاقا من تجاربنا في تدبير الشأن العام ومساهمتنا في الحكومات السابقة وفي موضوع إصلاح التعليم وتبع واقعه ببلادنا، ولأن قضية التعليم كانت ولا تزال ضمن أولويات حزيننا، وظلت قناعتنا راسخة في أن إصلاحا بهذا البعد المجتمعي الكبير والعميق و بتداعياته المتعددة وآفاقه العابرة للأجيال، لا يمكنه إلا أن يكون موضوعة تعاقد يتجاوز



في المرحلة الجامعية، خاصة بالنسبة للمواد التي ستدرس باللغات الأجنبية؟ ومتى يمكن الإنطلاق في الدراسة باللغة الأجنبية؟
فعلى خلاف الرؤية الإستراتيجية، فإن مشروع القانون الإطار لا يحدد هذا التدرج الزمني في التطبيق، ومما يزيد الوضع تعقيدا هو غياب واضح لتأهيل وتعزيز قدرات الأساتذة المعنيين بالتدريس باللغات الأجنبية، وكذلك عدم ملاءمة المناهج التعليمية المعتمدة مع هذا المسار التدريجي، فضلا عن تدارك النقص البين في القدرات اللغوية للتلاميذ.

إن مشروع القانون لا يقدم إجابات واضحة على كل ذلك، بل نذكر أن الحكومة السابقة والحالية هي من أدخل التلقين وتدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية من خلال البكالوريا الدولية التي انطلق العمل بها منذ سنة 2015، كما قامت الحكومة بنشر دورية تدعو إلى تعميم التعليم باللغة الفرنسية بالنسبة للمواد العلمية قبل إقرار هذا المشروع، لقد تضمن مشروع القانون الإطار التأكيد على أن اللغة العربية ستظل اللغة الأساسية للتدريس، لكن لا يوضح المشروع كيف سيتم تفعيل وتطبيق ذلك؟ وكيف سيتم تدريس اللغة العربية بالتعليم العالي، وخاصة في التخصصات العلمية؟ هل وفرت الحكومة الشروط، شروط تدريس بعض المجازوات والمضامين باللغة العربية؟ أين هو التدرج في تفعيل ذلك ومراحل البداية؟ إن القانون لا يجيب على كل هذه الأسئلة، أين هو تكوين الأساتذة؟ وهل التلاميذ والطلبة لديهم القدرات لفهم اللغة الإنجليزية في الإعدادي مثلا. إن الحاجة اليوم ماسة أيضا إلى تغيير بيداغوجية تدريس اللغات.

وفضلا عما سبق، لا يرقى القانون إلى ما هو متطلب بخصوص الإنخراط في مجتمع المعرفة، فلا زال منطلق التلقين والحفظ والتخزين حاضر في روح القانون، ولا يعزز من حس النقد والملاحظة وتملك الأدوات المنهجية وآليات التحليل وتشجيع الإبداع لدى المتعلم، إضافة إلى أن القانون لا يجيب عن سؤال جوهرى، كيف يمكن

وإيماننا منا بقيمة هذه المساهمات الإيجابية لحزبنا ولفريقنا في تحسين مضامين مشروع القانون الإطار وإغنائها، واثميننا للعديد من العناصر الإيجابية التي تضمنها المشروع والتي نعتبر أنها تنسجم مع منظورنا ومع المبادئ والقيم والمرجعية التي ندافع عنها، لا سيما ما يتعلق بتعميم التعليم الأولي وتطوير المناهج واستحضار البعد النقدي، والتأكيد على أهمية الموارد البشرية وتأهيلها وتعزيز قدراتها، بالإضافة إلى استحضار البعد الجهوي عبر إرساء الجهوية المتقدمة في المنظومة التربوية، بهدف خلق تنمية متوازنة بين الجهات في قطاع التعليم بشكل يتلاءم مع التقطيع الترابي الجديد وإحداث نماذج جديدة للجامعات من خلال أقطاب جامعية جهوية.

كل ذلك وغيره كان مدعاة لتصويتنا بالإمتناع وليس بالرفض، إن تصويتنا بالإمتناع بالنظر للإعتبارات والتراكمات المذكورة لا يمنعنا من كشف بعض المغالطات التي يتم ترويجها، بدءا بالحديث عن أن التناوب اللغوي ضروري وكأن منظومتنا لأول مرة ستعرفه، لقد ظل نظامنا التعليمي يعاني من واقع التناوب اللغوي، كرس اللغة العربية في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، في حين أن التعليم الجامعي ظل باللغة الفرنسية، خاصة في المواد العلمية وفي العلوم الإقتصادية، وبالتالي فالتناوب اللغوي كما يروج له البعض ليس واقعا جديدا في منظومتنا.

السيد الرئيس:

السيد النائب من فضلك..

النائب السيد عمر عباسي:

كملت؟ ولقد استطاع فريقنا النيابي أن يحقق مكنتسب التعددية اللغوية عوض الثنائية التي تكرسها الحكومة بمجموعة من التدابير التي إتخذتها، إن النقاش الحقيقي الذي يجب أن نخوضه لا بد وأن يركز على مراحل إقرار هذا التناوب اللغوي، وما هو موقع اللغتين الرسميتين في مراحل التعلم؟ وكيف يمكن ضمان موقع اللغة العربية



النائب السيد عمر عباسي:

شكرا السيد الرئيس،

ولهذا يجب أن نميز بين اللغة العربية وبين سياسة التعريب الذي يحاول البعض جاهدا القيام بتقييمات لها في تغييب لسياقاتها التاريخية، فمشكلتنا هي أن سياسة التعريب التي يخوض فيها البعض عن جهل التي تم إقرارها لم تكتمل ولم تشمل التعليم العالي، وحتى الرهان على التدريس باللغات الأجنبيةة للتمكن من هذه اللغات هو رهان فشلنا فيه، فعلى الرغم من تدريس المتعلم لما يناهز 1800 ساعة من اللغة الفرنسية على امتداد مساره التعليمي، فإن نسبة كبيرة من التلاميذ لا يلجون التخصصات العلمية بسبب الضعف في اللغة.

فخلافًا لما يصاق من ادعاءات تحميل المسؤولية للغة العربية في فشل منظومة التعليم ببلادنا، فإننا في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر أن استعداد اللغة الوطنية بجانب للصواب، وأن فشل التعليم مرتبط باعتبارات أخرى تتعلق أساسا بمشكل الإكتظاظ وضعف الوسائل المادية والإشكاليات المرتبطة بالموارد البشرية، ناهيك عن المشاكل المرتبطة بالتأطير البيداغوجي والمناهج المعتمدة، إن اختزال الإصلاح في اللغة إنما يحدث شرخا اجتماعيا وتطاحنا هوياتيا ببلادنا في غنى عنه، في الوقت الذي نحن محتاجون إلى تماسك إجتماعي وتعدد لغوي وإعطاء الصدارة للغة العربية، فاللغة العربية كانت ضحية لسياسة التعريب الغير المكتملة.

إن تعميم وتعريب التعليم بدون وسائل النجاح جعلت اللغة العربية ضحية لذلك، إذ لم تكتمل على مستوى التعليم العالي، كما أن مسلسل تعريب الحياة العامة لم يتم إنجازها وهو ما أدى إلى شرخ بين مستويات التعليم، خاصة بين الثانوي والعالي في التخصصات العلمية، وبين لغة الحياة اليومية ولغة الإدارة والمرافق العمومية والتي ما زالت تشتغل بالفرنسية، وهو ما أثر على فرص الإرتقاء

تقوية روح المواطنة لدى المتعلمين؟ وكيف يمكن تعزيز قيم الديمقراطية والمواطنة التشاركية والحس المدني والمشاركة في إعداد وصناعة القرار التعليمي وتنفيذه؟

إن إصلاح منظومة التعليم في بلادنا لا يمكن اختزالها في لغة التدريس، وواهم من يعتقد ذلك، وواهم من يدفع ويجاول أن يختزل مشاكل التعليم في بلادنا في لغة التدريس على أهميتها، لم تكن يوما اللغة العربية هي المسؤولة عن تدهور التعليم ببلادنا كما يزعم البعض، ولعل، يعني، دراسة دولية تم تقييم جودة العلوم الرياضية والطبيعية في المؤسسات التعليمية، وذلك من أجل معرفة مدى تمكن الأطفال من المكونات والمضامين التي تلقونها بالنسبة لمادتي الرياضيات والعلوم، أكدت ذلك، لقد كانت النتيجة هي أن المغرب احتل المرتبة ما قبل الأخيرة على الصعيد الدولي في هذا الإطار، ولكن خلال الفترة ما بين 2011 و2015 تحسن ترتيب المغرب في هذا المؤشر ولو أن لغة التدريس ظلت هي اللغة العربية، فالمشكل إذن ليس لغة التلقين، بل في الجودة والوسائل التي تم توفيرها في إطار المخطط الإستعجالي الذي رغم علاقته الكثيرة ساهم في تحسين ترتيب المغرب، كما أن توفير الإمكانيات الكثيرة للمدرسة المغربية تحسنت ظروف التدريس، ولهذا يجب أن نميز بين اللغة العربية وبين سياسة...

السيد الرئيس:

السادة النواب، لا أدري ماذا يقع، منذ بداية الجلسة الأولى، لذلك نختارمو المتدخلين ونختارمو بعضنا، راه الحضور هنا ماشي لقضاء أغراض ثنائية، بكل صراحة، ولهذا نختارمو المؤسسة ونختارمو النظام الداخلي ونختارمو بعضنا البعض، ونستامعو لبعضنا البعض، واخا ما نكونوش متافقين، لأن اشنو الغاية من هاد النقاش كله، وهو أن نستمع للمواقف الخلافية لا للمواقف التأكيديّة، هذا هو، هذا هو النقاش الحقيقي.



أتشرف بأن أتدخل بإسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون إطار يتعلق بالتربية والتكوين، هذا القانون له أهميته وراهنيته، لا زم فهذا اللحظة نستحضر هاذ المنتوج التشريعي الهام، وكذلك التدرج في تدارسه وتجويديه وتحسينه، فلا بد أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين أغلبية ومعارضة على انخراطهم وعلى مسؤولياتهم في تبني هذا المشروع، الذي سيؤطر الأجيال و سينتقل بنا من عالم إلى عالم آخر، ولا بد أن نشكر كذلك، السيد الوزير، السيدين الوزيرين على انخراطهم وتفهمهم ومساعدتهم على تبني مجموعة من التعديلات أثمرت هذا المشروع الذي تدارسه اليوم.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

إننا ندشن اليوم بهذا المشروع الإصلاحي الكبير للحظة تاريخية ومفصلية بامتياز، لحظة تؤشر لتحول غير مسبوق سيمكّن البلاد من التوفر على منظومة هيّمت وفق مقاربة تركز على إطار تعاقدى ملزم، لتضع بذلك حدا فاصلا بين مرحلة سادتها مخططات وإستراتيجيات غير ثابتة، ولا يربط بينها أي خط ناظم، ومرحلة يسودها إطار قار يتسم بالديمومة والإستمرارية والإلزام، ويرتكز كذلك على مبادئ معيارية قوامها الإنصاف وتكافؤ الفرص بين كافة مكونات الشعب المغربي، بين الميسورين والمعوزين اللي في حالو واللي ما فحالوش، هدفها صناعة أجيال تتمتع بقدر كبير من التعليم التنافسي النافع المتفاعل باستمرار مع محيطه والمفضي إلى التنمية وخلق فرص الشغل وولوج بوابة العولمة من باهما الواسع.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إننا في الفريق الحركي نثمن عاليا المقاربة التشاركية التي أطرت صياغة هذا المشروع، الذي يتضمن مبادئ جامعة حسمها دستور

الإجتماعي وأصبح المعربون يعانون من تمييزسلي بل تفهقر إجتماعي، ومن الولوج إلى مواقع المسؤولية، سواء في القطاع العام أو الخاص وهو وضع ازداد مع انفتاح المغرب الإقتصادي، فالتكوين المهني في المغرب الذي يعتمد اللغة الفرنسية كلغة تدريس يجد نفسه متجاوزا بسبب الطلب على المتمكنين من اللغة الإنجليزية.

إن انخراط حزب الإستقلال في مشروع إصلاح التعليم ينطلق من ثوابته ومرجعياته التعادلية وفق منطق النقد الذاتي، كما يقول الزعيم علال الفاسي رحمه الله، لا جمود ولا جحود فمبتغى الحزب هو تحسين ظروف المواطن المغربي وتمكين بناته وأبناء من تعلم يعزز انتماءهم وهويتهم ويحفظ تجانس مكوناته ويمكنهم من أن يعيشوا في عالمهم منفتحين عليه وفاعلون فيه، لذلك السيد الرئيس رغم قرارنا اليوم في الفريق الإستقلالي هو الإمتناع عن التصويت نظرا للأسباب والحيثيات والظروف المشار إليها سابقا، فإننا سوف نستمر في العمل مع جميع مكونات المجلس، وكذلك مع السيد الوزير بغية الوصول إلى التوافق حول مضامين هذا المشروع في الصيغة النهائية له، شكرا جزيلاً لكم.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن بإسم الفريق الحركي للسيد الرئيس محمد مبديع.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،



السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

لا نعتقد بأن هذا المشروع يتضمن إقصاء أو تبخيسا للغتين الرسميتين الدستوريتين، طالما أنه يؤكد صراحة على اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس وتطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة ضمن إطار عمل واضح، إنسجاما مع الدستور الذي أكد فضلا عن ذلك، على ضرورة تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم، باعتبارها وسائل للتواصل والإنخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارات العصر، هاذ المشروع تياكد على العربية كلغة للتدريس وعلى الأمازيغية بالإضافة للغات أجنبية وما كيجددش لغة أجنبية بعينها، باش نقولو راه ماشي احنا الهدف ديالنا نفرنسو التعليم، وهاذ الشي اللي جا في الدستور ما خصنشايث نخلطو الأوراق، ونعطيو صورة للناس ما عندها علاقة بالقانون، هاذ الشي كامل في مصلحة أولاد المغاربة اللي في المدينة واللي في البادية واللي في الجبل كلهم نعطيهم فرص متساوية للولوج إلى عالم المعرفة.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما صاحب هذا المشروع من عراك إيديولوجي حول تدريس اللغات ولغات التدريس، دفعنا إلى التأكيد مرة أخرى في الفريق الحركي على مطالبة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بموافاة مجلس النواب برأي استشاري حول تقييم مدى نجاح تجربة التعريب منذ 30 سنة، قصد الوقوف الحقيقي على مدى نجاعة الإختيارات السياسية السابقة، لتفادي إدخال البلاد في منزلق وفتنة حسمها دستور 2011، الذي أقر بتقسيم اللغتين الأمازيغية والعربية والانفتاح على اللغات الأجنبية.

السؤال المطروح اليوم، هل نحن مقتنعون بالفعل بهذه التجربة التي كانت من العوامل الأساسية جعلت تعليمنا في مراتب متأخرة

المملكة، ولا سيما في فصله 5 وزكاها مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وكذلك مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذين وافق عليهما مجلسنا الموقر، فالنقاش الذي نخوض فيه اليوم هو استمرار لنقاش لا يتجزأ، لا سيما حينما يتعلق الأمر بالهوية، نقاش تجاوزنا فيه الذاتية واستحضرنا الوطن والانتماء بعيدا عن أي تعصب أو نزوع إيديولوجي، معتبرين بأن المغاربة، كل المغاربة سواسية في وطنيتهم وهويتهم ولغاتهم، هذا أمر محسوم ومجمع عليه ولا ينازع فيه أي مغربي أو مغربية.

ومن هذا المنطلق السيد الرئيس المحترم، تبلورت قناعتنا التي تأسست منذ عقود من الزمن وكانت تشكل حجر الزاوية في ثوابتنا ومرجعيتنا المذهبية منذ تأسيس حزب الحركة الشعبية في فجر الإستقلال، ولم تتحكم في هذه القناعة أية نظرة إيديولوجية ضيقة أو رغبة تتوخى تسويق موقف شوفيني بغرض المزايدة السياسية أو الإستهلاك الإعلامي أو العائد الانتخابي العابر، بل كانت قناعة مبدئية تتماثل في عمقها وبعدها مع المصلحة العليا للبلاد، مصلحة الأجيال القادمة، مصلحة تنمية الوطن، مصلحة كرامة المواطن المغربي في البدء والمنتهى.

ورفعا لكل لبس حضرات السيدات والسادة، فنحن مع اللغة العربية إسوة بالأمازيغية باعتبارهما لغتين رسميتين للدولة، نؤكد على حمايتهما وتطويرهما وتنمية إستعمالهما، باعتبارهما رصيذا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، ولا نحتاج إلى التذليل والبرهنة، سيما والحركة الشعبية كانت من الأحزاب القليلة الممثلة في البرلمان التي كانت لها جرأة المطالبة بإدراج اللغة الأمازيغية في الدستور كلغة رسمية، بينما كان سقف باقي التيارات الحزبية هو مطلب الإعتراف بها كلغة وطنية وهي في وطنها.



الملك محمد السادس نصره الله، ومن ورائه كل مكونات المجتمع المغربي.

حضرات السيدات والسادة،

إننا اليوم أمام قضية وطنية كبرى ترتبط بسؤال جوهري كبير، حول أي أفق نريد وأي رأسمال بشري نريد؟ وأي مغرب نريد؟ إن أغلب الدراسات والبحوث والتقارير تؤكد بأن الدول التي تمارس نفوذا اقتصاديا وسياسيا وعلميا وثقافيا، تأتي لها ذلك بفضل تطور منظومة التربية والتكوين وجودة التعليم، فهل نستمر في اجترار نفس الإشكالات ونفس الإختلالات التي طبعت هذه المنظومة ببلادنا؟ رغم المجهودات ورغم حجم الإنفاق المتزايد على التعليم، بالمقارنة مع دول ذات الدخل المشابه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد النائب المحترم،

قد نتفق أو نختلف على أسبابه وعوامل التدني الذي تعاني منه منظومتنا التعليمية، ولكن لا يمكننا أن نختلف على علل وأعطاب هذه المنظومة التي أجمعت عليها دراسات تقويمية وطنية ودولية، ولعل أهم خلاصات هذه الدراسات تتلخص فيما يلي:

- غياب سياسة لغوية واضحة ومنسجمة للمنظومة؛

- ضعف مكتسبات التحصيل الدراسي في اللغة العربية، ناهيك عن اللغات الأجنبية، اليوم الوليدات لا عربية ولا لغات أجنبية، تلفو بكل صراحة؛

- وجود شرح لغوي عميق بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي؛

- اصطدام وتيه على مستوى التعليم العالي.

بالمقارنة مع دول أخرى مماثلة؟ أليس من التجني والظلم على أبناء المغاربة أن يدرسوا العلوم بالعربية ما قبل الجامعة؟ ويدرسونها بلغة أجنبية في المرحلة الجامعية، وإلا ما الدافع إلى الدعوات المتواترة للإصلاح خلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص، من خلال مخططات ورؤى وإستراتيجية أثبتت فشلها، وهل من المقبول والمستساغ التطبيع مع الإحصائيات الصادمة؟ التي، بخلاصة، 30% من الناس اللي كبحصلوا على البكالوريا العلمية تيلوجو لتخصصات ما كتوافقش مع التخصصات ديالهم الأصلي، وتيمشيو للمسالك ديال القانون والعلوم الإنسانية، 30%،

12% فقط من مجموع الطلبة الجامعيين هما اللي مسجلين بشعب علمية، في حين أن 64% من الطلبة اللي كبحصلوا على البكالوريا في العلوم وكبصطادمو بواقع اللغة و تبدلوا الطريق و تيمشيو المواد العادية؛

22% من الطلبة يغادرون الجامعة في سنهم الأولي قبل اجتياز امتحان نهاية السنة؛

و43% تيجادروا الجامعة بلا ما يحصلوا على الإجازة، مرد هذه الوضعية أساسا وليس وحدها فقط إلى لغة التدريس المعتمدة التي تشكل سببا رئيسيا من بين أسباب الهدر الجامعي الذي يثقل البلاد كما تعلمون بكلفة باهضة ويوسع رقعة البطالة.

وبناء عليه، السيد الرئيس المحترم، فقناعتنا في الفريق الحركي بهذا القانون راسخة، لأنه يحمل بين طياته مشروعا إصلاحيا مجتمعيا بامتياز، مشروع يهم جميع المغاربة قبل أن يكون مشروعا حكوميا أو قطاعيا أو حزبيا لارتباطه الوثيق بورش مهيكلي ومستقبلي، يروم إصلاح وتجديد المدرسة المغربية التي تعتبر الركيزة الأساسية لتنمية الرأسمال البشري، كمدخل لتحقيق التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وحقوقها المجالية، لإرساء أسس واعدة لنموذج تنموي جديد وفق ما يصبو إليه صاحب الجلالة



وثيقة مرجعية للتعليم، ويجب على العديد من الإنتظارات والتحديات. فهو يعتبر بمثابة خارطة طريق بالنسبة للعديد من القضايا ذات الارتباط بالتعليم. وبالتالي فلا يمكن اختزاله في متاهة تعليم اللغات ولغة التعليم فقط،

السيد الرئيس:

السيد النائب...السي وهي

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

بل يتضمن خطة إستراتيجية محكمة تتضمنها مادته الثالثة بالأساس. فلا يجب أن ينسينا النقاش حول اللغات ما أتى به القانون الإطار من رافعات أساسية، أذكر منها على الخصوص:

- المجانية المرتبطة بالإلزامية، لا سيما التعليم الأولي؛

- تشجيع تدرس الفتيات والأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة؛

- إقامة جسور بين التعليم والتكوين المهني المفضى إلى سوق الشغل، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي والتقني والإبتكار واعتماد نموذج موجه نحو الذكاء والتصدي للهدر والانقطاع والأمية إلى آخره.

السيد الرئيس المحترم،

إنه مشروع لكل المغاربة. مشروع للمستقبل. مشروع سيضع البلاد حتما على سكة التقدم والإزدهار والنماء. مشروع لمغرب يعرف من أين أتى وإلى أين يسير؟

من هذا المنطلق، نؤكد بأن هذه المناسبة التشريعية، غير المسبوقة التي نحظى فيها بشرف مناقشة هذا المشروع والموافقة عليه، تتطلب منا جميعا، حكومة سواء الحكومة كمدبر ومنفذ للسياسة العامة أو من موقعنا كمشرع ومراقب ومضطلع لتقييم هذه السياسات.

إن الفساد اللغوي له انعكاسات أكيدة ومباشرة على تحقيق مجموعة من أهداف المنظومة، والمتعلقة على وجه الخصوص بتملك المعرفة وتنمية الثقافة الوطنية والإنتتاح على الثقافات الأخرى وتحقيق الإندماج في الحياة العملية.

حضرات السيدات والسادة،

أحيلكم في هذا الصدد، على إحدى خلاصات نتائج الإختبارات الدولية، وضمنها اختبار الاتجاهات في الدراسات الدولية للرياضيات والعلوم، المعروف اختصارا بإسم TIMSS ، حيث خلصت إلى أن أداء التلاميذ المغاربة ضعيف وغير كاف. التلاميذ المغاربة مستواهم ضعيف وغير كاف.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

إن التحكم في اللغات وخاصة الأجنبية منها وبلورة ديمقراطية لغوية، يعتبر تحديا مركزيا للسياسة اللغوية. وهنا أؤكد للمرة الثانية، أن أبناء المغاربة سواسية، ولا بد أن يحظوا بفرص متكافئة في اكتساب اللغات، وفي ولوج فرص الشغل وفي الإرتقاء الإجتماعي. لا أن يقتصر الأمر على ذوي الإمكانيات المالية، الذين يدرسون أبناءهم في التعليم الخاص وفي البعثات الخارجية، بل لا بد أن يحظى كل أبناء البادية وأبناء الجبل والفقراء وأبناء المداشر وأبناء مغاربة العالم، بنفس الحظ في التعليم. أقول أبناء جاليتنا بالخارج، فلا يمكن للمغرب أن يستمر في السير في إيقاعيين متباينين، تتجلى فيه الفوارق في كل شيء، بما فيها التعليم الذي يتعين أن يسمو فوق الفوارق والاختلافات.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع الذي واكبه نقاش مجتمعي واسع، يجسد وحيوية المجتمع إزاء القضايا المصيرية للبلاد. وبالتالي فإنه يشكل بحق،



مسؤول يهتم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ببلادنا، في ظل واقع تعليمي يجمع على ضرورة إصلاح مختلف الجوانب المرتبطة به. لا بد من التذكير بداية بأن المسار الذي قطعناه طيلة هذه المدة كان تمرينا ديمقراطيا بحق، لأننا عملنا جميعا على أن نبحت على نص متوافق حوله بالنظر لأهميته وحتى لا يكون بطبيعة الحال موضوع مزايدات سياسية في اللاحق، ربما لم ننجح في ذلك، وربما نتساءل هل كنا نبحت عن الإجماع عبثا؟ لكننا نعتبره تمرينا ديمقراطيا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وهذا أمر أساسي، لكن ونحن بصدد هذا النقاش كنا نأمل أن لا تزيغ قاطرة التحليل والتفكير والنقاش عن جوهر الإصلاح والمراد منه وواقعيته حاضرا ومستقبلا.

كنا نتمنى ألا تطفو على السطح ومن جديد تلك العقليات الصائبة أكرها العقليات الصائبة التي تتوهم امتلاك الحقيقة وتوهم المواطنين والمواطنات بأن تمت مآمرة تحاك في الخفاء، والحال أن ما خفي وراء خرجات البعض كقيلة بكشف من تأمر ويتأمر على مستقبل الوطن والمواطن منذ عقد أو عقدين أو قرن أو قرون من الزمن، إذ بمجرد المصادقة على المشروع في اللجنة تعالت الأصوات بشكل ممنهج ومدروس للتشكيك في مضامينه والأهداف المنتظرة منه، واختزلت الأمر في نقطة لا ثالث لهما، ما وصف بالفرنسة والحديث عن ضرب مجانية التعليم، رغم أنه فيما يتعلق بمجانبة التعليم حسم الأمر منذ الاجتماع الأول، لأنه كانت هناك اجتماعات مطولة بحثا عن نص متوافق حوله، المسألة ديال مجانية التعليم حسمت في اللحظة الأولى، وكان الحديث عن الفرنسة وعن اللغة وعن الهوية وعن الثقافة المغربية وقامت تلك الأصوات بنهج أسلوب التخوين ورمي الآخر بالتبعية للإستعمار، وغير ذلك من السلوكات الظلامية المغيلة في التطرف ونشر الكراهية بتحريف الحقائق وتضليل المواطنين والمواطنات، نكرر ما قاله الشهيد عمر بنجلون التضليل هو أخطر أنواع الإرهاب،

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

شكرا لكم على إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، باسم الفريق الإشتراكي المتدخل الأول السيد الرئيس شقران أمام.

النائب السيد شقران أمام رئيس الفريق الإشتراكي:

مساء الخير،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب والوزراء والنواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الإشتراكي في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمصادقة على مشروع القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وهي بحق جلسة تاريخية ومتميزة كونها تهم مشروع قانون هو في العمق خريطة مستقبل بلادنا عبر منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، خارطة تكوين مواطنات ومواطني الغد، خريطة مدرسة وطنية جديدة منفتحة على العالم ومفتوحة أمام جميع أبناء هذا الوطن بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، كل الفرص من التعليم الأولي إلى لحظة تنويع المسارات الجماعية والفردية متمثلة في الإرتقاء بالفرد وتقديم المجتمع كهدف أساسي.

السيدات والسادة،

سأنتظر فقط لبعض الجوانب المحيطة بالنص على أن تعود السيدة النائبة بنسبلي إلى المضمون لاحقا، ولا بد ونحن بصدد نقاش وطني



ولكنها تسري على جميع اللغات، إنما اللغة مظهر من مظاهر الابتكار في مجموع الأمة أو ذاتها العامة، فإذا هجعت قوة الابتكار توقفت اللغات عن مسيرها وفي الوقوف التقهقر وفي التقهقر الموت والإنذار، إذن فمستقبل اللغة العربية توقف على مستقبل الفكر المبدع الكائن أو الغير كائن في مجموع الأمم التي تتكلم اللغة العربية، فإذا كان ذلك الفكر موجودا كان مستقبل اللغة عظيما كماضيها وإذا كان غير موجود فمستقبلها سيكون كحاضر شقيقتيها السورية والعبرانية، نحن بهذا المشروع الإطار نبحث عن الفكر، لكي يفكر هذا المواطن، لكي يبدع، لكي يبتكر، لكي يخترع، آنذاك ستتقوى اللغة العربية، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة للسيدة النائبة السعودية بن سهلي.

النائبة السيدة السعودية بن سهلي:

السلام عليكم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

كان بودنا أن تسعفنا هذه النسبية في وقت كاف لكي ندلي برأينا كما خضنا النقاش الساخن داخل اللجنة.

يشرفني أن أوصل الكلمة بعد تفضل السيد الرئيس باستهلالها في مناقشة القانون الإطار 51.17. أولا كأكد كفريق اشتراكي، على أهمية هذه المحطة المفصلية في المسار الإصلاحي للمنظومة بتراكماته وإخفاقاته وإنجازته، وحنا عايشنا هاد اللحظات، عايشنا اللحظات النضالية المريرة ديال نساء ورجال التعليم، ملي كان مطلب الإصلاح هو جزء من مطلب ديمقراطية الدولة والمجتمع، هاد الشي ماشي غريب علينا، ولكن كنعيش هاد اللحظة بواحد الإنتعاش كبيرة، لأننا كنعتهروها أنها فعلا لحظة تاريخية فارقة، اللي

ونتساءل نتساءل ما الذي أزعج هؤلاء؟ هل أزعجهم ذلك البحث عن التوافق؟ هل أزعجهم أننا استطعنا أن نخرج بتصويت صوت فيه الجميع لصالح النص باستثناء فريق واحد صوت بالإجماع بالإمتناع؟ ونتساءل هؤلاء؟ لأن الأمر ليس بالشكل الهين الذي يمكن أن نمر عليه مرور الكرام، الأمر يتعلق بمعركة ثقافية لها جذور تاريخية أي مواطن نريد لبلادنا؟ هل نريد للمواطن ذلك القلب الفارغ الذي نشحنه بما نشاء في اللحظة التي نشاء خدمة للمشروع الذي يخدم مصالحنا أم نريد ذلك المواطن الذي يفكر ويحلل ويناقش ويشك ويتقد ويختلف ويجب ويسلك الطريق الذي يرضي ضميره وفقا لتربية وطنية مواطنة تضع الصالح العام فوق كل اعتبار.

الحال أن هناك من يريد أن يفكر و يقرر بدل المواطن ونحن في بلاد في دولة المؤسسات، هاد البلاد راه عندها مؤسسات كتحميها محصناها من جميع الجوانب كإين مؤسسة أمير المومنين، كإينة المؤسسات الدستورية، المحكمة الدستورية، كإين البرلمان، كإين الحكومة، كإين القضاء، كإين مؤسسات كتحمي هاد البلاد ما كإينيش يجي شي وحدين ويتكلموا وكأنا عايشين في واحد في لا دولة، نحن نعيش في دولة المؤسسات واللي ناضلوا منها مجموعة من الوطنيين الكبار، وحتى الإستقلال الذي حازه المغرب كان بفضل الحركة الوطنية الحركة الوطنية بفضل نضالات، بفضل رجالات ونساء، هاد الرجال ملي خدى المغرب الاستعمار هم اللي خداوا واحد القرارات ديال أن الفتاة تدخل للمدرسة تقرى، وخداوا القرارات ديال يتعلموا اللغات، وداروا جمعيات وطنية باش تربي فيها الناشئة، لأنهم كانوا يبحثون عن مواطني الغد، ونحن من خلال هذا القانون نبحت عن مواطن الغد، لأن هناك خلل اليوم، حتى لا أطيل يجب أن نؤكد على الأمر، لأن هناك من يتحدث عن لغة كثيرا وأنا غناخذ غير واحد المقولة بسيطة نختم بها هي ديال جبران خليل جبران هو يتحدث عن اللغة العربية



إذن فأنا نتعتبر بأن هاد المسألة خصها تكون، بغض النظر، مدرسة تصبح فضاء جاذب لكل أبناء المغاربة، شوية د الاحترام، مدرسة تكون فضاء جاذب لكل أبناء المغاربة، كيفما بغاوا يكونو، فقراء، تكون عندها واحد *la mixité sociale*، وواحد تمازج إجتماعي، يحسو فيها بالطمأنينة وبالراحة، و بأكما فعلا أنها تستثمر، هنا غنقولوا نستثمر، نستثمر في العنصر البشري، في مؤهلاته، في وجدانه، في مشاعره، في عقله، في حسه، هذا هو الإستثمار الفعلي، ماشي أننا نديروا واحد الناشئة نمطية، ما كتعرف لا نقد ولا تحليل، وما عندها لا استقلالية ولا إبداع ولا ابتكار.

إذن فهاد الإطار، كنتعتبرو كذلك على أن ضرورة القطع، كما قلت، مع المقاربات الإصلاحية السابقة، واعتبار أن هذا الإصلاح واحنا كان عندنا أمل أن كل شي كان كيدافع على أن هاد الإصلاح هوشأن مجتمعي، وهو بمثابة تعاقد مجتمعي، وكان أملنا كبيرا أن يتحقق الإجماع. لما لا؟ وأن يتحققه التوافق دون تردد ودون ارتياب في إطار احترام المواقف واحترام المرجعيات واحترام الآراء، لذا احنا في إطار الديمقراطية لا بد أننا نصونوها وأنا نضجو شروط تطويرها إذن اعتبار كذلك هادي من المنطلقات الأساسية هي أن المتعلم حجر الزاوية لكل إصلاح والموارد البشرية، شوف إلا ما هتميناش بالموارد البشرية بنساء ورجال التعليم بالإداريين بالمديرين وبكل الأطر الإدارية وعطيناهم كل الإمكانيات وكل المؤهلات فهاد الإصلاح ما غاديش ينجح لأن الإصلاحات السابقة لم يتم إشراك هذه الفئة الفاعلة ووقف الإصلاح عند باب المدرسة.

اليوم مشروع القانون يفتح هذه الإمكانية وهذا علاش تنقولوا على أن ما خصناش نختزلوه لأن كل المقتضيات ديالو كانت إستجابة لمجموعة من المطالب وهنا أكدنا كفريق اشتراكي أننا المجانية خط أحمر، أن التعليم هو حق من حقوق الإنسان وهاد الشي اتفقنا

وضعاتنا أمام قانون إطار عندو الطابع الإلزامي وعندو الطابع التشريعي. وحنا كلنا دائما كطالبو بأن هاد القانون خص يخرج من النزوات السياسية الأحادية، ومن التقلبات الظرفية ومن الحسابات الضيقة.

إذن على هذا الأساس، اعتبرنا أننا ندشن لمرحلة تاريخية جديدة، في تاريخ الإصلاح وتعاملنا وتعاطينا بإيجابية مع الإصلاح من منطلق اعتبارات كثيرة:

أولا : كناخذو بعين الاعتبار أن كل إصلاح كيفما كانت طبيعته ونوعيته، له زمنه، له إيقاعاته، له سياقه، له مراحل التي يقطعها، له رجاله ونسائه. واليوم نحن أمام قانون إطار كبير، صعب أننا نختزلو كل المقتضيات ديالو في المادة 2 أو المادة 31، واسمحو لي الأخوات الإخوان في الأغلبية، هذا قانون جا شامل، لأن القوانين التي جات أو الإصلاحات المتعاقبة والتي احنا عشناها كانت إصلاحات انتقائية شوفينية، تقليدية، وخدات قرارات، منها قرار التعريب التي كان قرار ارتجالي والتي رهن أجيال كبيرة، وكان عندو واحد النتائج وخيمة، وأنا كنت أستاذة، وكنت كتعرف أشنو كانوا كيعانيو الأساتذة آنذاك، من العربية أو من الفرنسية إلى العربية.

هاد القانون هضر على تعددية لغوية، إذن فأنا تنقول على أن حنا هاد القانون كيتطلب منا التسلح بالجرأة، بالالتزام الأخلاقي، بالنضج الفكري، باستحضار انتظارات المغاربة القوية، لأنهم تكواو بفشل المدرسة، تكواو جيوبهم بدروس الدعم التي كيقدموها لأن المدرسة العمومية مسكينة فشلت ولم تعد تؤدي أدوارها لا التربوية ولا الإجتماعية ولا القيمية ولا الأخلاقية، والتي حنا كنا الثمرة دياها، وأنا أعتز بهذه المدرسة، وبالأساتذة التي ربونا والتي نشأنا والتي مكننونا من القدرات والمؤهلات الفكرية والمعرفية والأخلاقية، وأنا أعتز بهذه المدرسة، التي احنا كنا أملو أننا نعيد لها الارتقاء ونعيد لها الإشراق.



بشرية واللغات قد تتطور وقد لا تتطور، اللغة العربية كانت لغة العلم وكانت لغة الفلسفة ملي كانت الحضارة العربية مطورة، ولكن احنا نتعتبروا على أن اللغة العربية واللغة الأمازيغية لغتان رسميتان لأنهما مرتبطتان بوجودنا وحضارتنا وممتدتان في التاريخ، ولكن الحاجة ماسة وضرورة لغة الأجنبية وبالتالي نحن نصوت إيجابا ونصادق على هذا القانون الإطار، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشتركية للسيد النائب جمال بنشقرن كريمي.

النائب السيد كمال بنشقرن كريمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يطيب لي أن أساهم بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشتركية في المناقشة العامة لمشروع قانون الإطار رقم 17.51، هذا المشروع الذي يتعلق بإصلاح منظومة التربية والتعليم ببلادنا والإرتقاء بالبحث العلمي الذي نعتبره مشروعا بالغ الأهمية في بلادنا، اعتبارا للمكانة التي نخصصها لقضية التربية والتعليم والتي جسدت وتجسد بالنسبة لنا في التقدم والإشتركية أولى الأولويات من أجل بلوغ الإصلاح الحقيقي والعميق الذي تتطلع إليه مختلف الفئات الإجتماعية بوطننا السعيد في هذا الورش المجتمعي المهيكل، باعتماد مقارنة شمولية تستوعب مختلف الجوانب والأبعاد المتعلقة

.. به.

السيد الرئيس:

الجلوس من فضلكم، ونستمعو للسيد النائب الذي يتدخل بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشتركية.

عليه وماكانش فيه نقاش، واستجاب السيد الوزير والطاقم والوزراء اللي معنا في وزارة التربية، استجابوا لهاد المطلب لأنه هذا مطلب منصهر عند المغاربة، ما يمكنش أنه ما تكونش المجانية واحنا كنشدوا الجودة.

إذن فاعتبرنا على أن الموارد البشرية هي ركيزة أساسية لتجسيد الإصلاح وبالتالي حذفنا التعاقد ما يبقى حتى واحد يلعب بالتعاقد، المجانية كايئة التمويل خاص الدولة تتحمل مسؤوليتها في ضمان كل ضمانات ديال التمويل ديال حد هاد الإصلاح واستدامته وهذا هو الأمل ديالنا وترافعنا بقوة على هاد مشروع القانون علاش؟ لأن فعلا كانت إرادة عليا كبيرة، إرادة عليا اللي جعلت أقرت الرؤية الإستراتيجية واحد الحاجة بغيت نقولها الرؤيا الاستراتيجية راه تم التصويت عليها في المجلس الأعلى للتعليم وحضات بالإجماع تما هاداك الإطار كان عندو سياق، ولكن ملي تحالت علينا حتى احنا من حقنا أن نديوا بالرأي ديالنا أننا نغنيوا أننا نجودو وإلا كنا نجيبوا ديك الرؤية الإستراتيجية ونقولها دوزي كاملة.

إذن فالعلاقة ما بين الرؤية الإستراتيجية وبين القانون الإطار هي علاقة تطابق ما بين الإختيارات والتوجهات والتي جاءت بها الرؤية هنا كان تطابق ولكن كان تطابق نسبي بالنسبة لبعض الإجراءات وبعض المضامين ومنهم المادة 2 والمادة 31 من حقنا على أننا نعيدو النظر وفق مؤشرات، وفق معطيات، وفق رهانات، وفق متطلبات، هذه رؤيا استراتيجية عندها مدى متوسط ومدى بعيد وبالتالي كان من الضروري أننا نتبناوا مقارنة لغوية لأن الواقع المغربي هو واقع فيه التعددية وهذا راه مكسب واعتبرنا على أن الدستور حسم في العديد من القضايا، الدستور حسمفي قضايا تتعلق بالهوية الوطنية باللغات، بالحقوق والواجبات والانفتاح عن الكون وبالتالي فإنه ماكانش ضروري أننا نخوضوا في سجلات عمقة، ماكانش ضروري أننا نديرو احنا حراس المعبد، اللغات هي ظاهرة



النائب السيد جمال بنشقرن كريمي:

شكرا السيد الرئيس،

إننا اليوم أمام رهان كبير وتحدي قوي سيمكننا جميعا من تجاوز الأزمة والخروج من دوامة الإصلاح ودوامة إصلاح الإصلاح التي تحببت فيها بلادنا منذ البداية الأولى لسنوات الاستقلال، إصلاح يركز بالضرورة على إعادة الاعتبار من جديد للمدرسة العمومية وإرساء دعائمها عبر تعليم متوازن مجاني جيد ودامج لجميع الفئات الاجتماعية، وبلوغ التلاحق الاجتماعي والاندماج الطبقي المنشود الذي فقدناه بفعل سياسات عمومية غير مجدية نتيجتها تكديس بنات وأبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة والهشة في مدارس عمومية تفتقر لمقومات الحياة التعليمية السليمة، في مقابل تمتيع المحظوظين اقتصاديا واجتماعيا من فرص تعليمية بديلة عبر قطاع خاص، نجده وللأسف الشديد غير مواطن، ولا بد من مراجعة شاملة له على كل المستويات، قطاع خاص بات يستنزف جيوب الآباء والأمهات، فأصبحنا أمام قطاع تجاري مفتوح لتبضيع وتسليع التعليم للأسف الشديد دون أن نعي، دون أن نعي تماما خطورة تكريس هذه الطبقة التعليمية، التي ناهضناها كيسار تقدمي حداثي منذ انبثاقها والتي أفرزت للأسف الشديد تفككا وانحلالا اجتماعيا أدى إلى توسيع بناء السجون وخلق سجون جديدة دون معالجة قوية لأصل الداء.

إن الإصلاح الحقيقي هو الذي سيبني على مدخلات قوية ويفرز مخرجات تلامس مختلف الفئات الاجتماعية مرتكز على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والجودة وعدم التمييز عبر تعليم متشبع بالفكر الديمقراطي والحداثي والتنويري، مع الإستثمار الأمثل والناجع لمقومات الهوية الوطنية المتعددة والمتنوعة والانفتاح على الحضارات الكونية، وكذا مراجعة كل البرامج والمناهج والإعتناء بأوضاع المؤسسة التعليمية ووضع الموارد البشرية

واستثمار كل الإمكانيات والفرص المتاحة بذكاء وبقظة من أجل تحقيق التعبئة المجتمعية الشاملة، التعبئة الشاملة لجميع الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين وعلى رأسهم جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ والتلميذات وتبويتها المكانة التي تستحقها من أجل تحقيق الإنخراط الفعلي والفعال للجميع في ديناميات الإصلاح لمواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا؛

السيد الرئيس المحترم،

إننا أمام لحظة حاسمة ومفصلية في تاريخ بلادنا من أجل إرساء دعائم هذا الإصلاح الهيكلي الطموح عبر هذا القانون الإطار الذي نثمن كافة مضامينه لإعادة الثقة من جديد وتضمين الجدية اللازمة في المدرسة العمومية المغربية، ومن هذا المنطلق فقد تعامل حزبا وما يزال من داخل المؤسسات كقوة إقتراحية بجدية من أجل الصناعة العقل البشري؛

أيتها السيدات،

أيها السادة،

صناعة العقل البشري التي ستؤهلنا لكي نخطو بخطوات بثبات إلى التنمية المنشودة على كافة الأصعدة إلى خلق فعل اقتصادي تنموي يقاوم مظاهر الفقر والتخلف والامية وينهض بمجتمعنا ويطوره على كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات، وهذا ما يؤكد جدية ومصداقية إسهامنا في التقدم والإشراكية وتفاعلنا الناجع مع انشغالات وقضايا المواطنين بالإنغماس العميق في تربة المجتمع المغربي الذي ننتمي إليه ونتشرف بحمل همومه وانشغالاته؛

السيد الرئيس المحترم،

نثمن في المجموعة النيابية للتقدم والإشراكية الإرادة القوية الجماعية لإصلاح التعليم التي انبنت على مقتضى الفصلين الخامس والواحد والثلاثين من دستور 2011، دستور مملكتنا المتقدم هذا



هذا المشروع ونجدد انخراطنا فيه لتمكين بلادنا من إطار قانوني، فالحاجة ماسة للإصلاح ولا يمكن أن ينجح أي مشروع تنموي دون إصلاح حقيقي للتعليم، فلا ديمقراطية ولا تنمية دون تعليم في المستوى، حيث يعتبر وسيلة أساسية ومركزية لتحقيق النموذج التنموي المنشود، ولهذا، فإننا نتطلع، فإننا نضع هذا المشروع في صلب النموذج التنموي البديل الذي نقترحه، نموذج يضع الإنسان في قلب العملية التنموية عبر الاستثمار في التربية والتكوين، نموذج يمتلك والإقدام والجرأة في التعاطي مع الملفات الحارقة بشجاعة عبر الإنخراط الجماعي لبناء الوطن على أسس جديدة تعيد الشعور بالثقة والانتماء والكرامة.

السيد الرئيس،

لقد ساهمنا بحس وطني عالي في مختلف مراحل النقاش الذي هم هذا المشروع منذ البداية، وأكدنا في جميع محطاته على أنه مهم للغاية و سيجيب عن الواقع المتأزم وسيعالج أعطاب منظومتنا التربوية التعليمية، وقلنا أنه، وقلنا أنه لا يمكن اختزاله اختزال هذا الإصلاح في مسألة التمويل ولغة التدريس على الرغم من أهميتها هذا كله، فبخصوص مسألة التمويل يؤمن حزبنا بالدور المحوري للدولة وبمركزية تحقيق الاندماج الاجتماعي، فالتعليم شأن للدولة وهي التي عليها أن تتحمل مسؤوليتها كاملة فيه، ضد أي ضرب لمبدأ المجانية الضامن للإرتقاء الاجتماعي لبنات وأبناء الطبقات الاجتماعية؛

ولهذا، أكدنا مرارا أنه لا تنازل على هذه المجانية حيث نعتبر الاستثمار في التربية والتكوين يؤدي تلقائيا إلى تحسين مستوى تنافسية الإقتصاد الوطني على خلاف ما ذهب إليه مخطط التقييم الهيكلي المشؤوم وبعض المحاولات التي تسعى إلى تسليع وتبضيع التعليم، فتمويل التعليم يتطلب تعبئة شاملة لكل الفاعلين من الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص تمويل متعدد الروافد كركيزة أساسية للإصلاح عبر فتح الباب أمام

والذي جسده الخطب الملكية السامية والرؤية الإستراتيجية 2015 2030 لإصلاح منظومة التربية والتكوين التي أقرها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ودعا إلى تحويلها إلى اختيارات كبرى جسدت في قانون إطار الذي نعتبره اليوم تجسيد لتعاقد وطني ملزم وسيلتزم به الجميع عبر إرساء مبادئ وتوجهات وأهداف أساسية لسياسة الدولة واختياراتها الإستراتيجية في هذه المنظومة التعليمية الأساسية وآليات تحقيقها على أرض الواقع، ومن هذا المنطلق وارتباطا بمرجعيتنا الفكرية وهويتنا وإلتزاماتنا المبدئية وبناء على تحليل عميق لواقع المنظومة تفاعلنا إيجابيا مع هذا المشروع، ونجدد انخراطنا فيه لتمكين بلادنا من إطار قانوني، ماشي معقول السيد الرئيس، ماشي معقول، ماشي معقول، نحن نستمع إليكم، ونحن آخر المتدخلين، عيب...

السيد الرئيس:

واصل واصل سي بنشقرون...

النائب السيد جمال بنشقرون كريمي:

شوية الاحترام...

السيد الرئيس:

السيد النائب، شكرا.

النائب السيد جمال بنشقرون كريمي:

ومن هذا المنطلق

السيد الرئيس:

شي شوية ديال الانصات، شوية ديال الإنصات.

النائب السيد جمال بنشقرون كريمي:

ومن هذا المنطلق وارتباطا بمرجعيتنا الفكرية وهويتنا وإلتزاماتنا المبدئية، وبناء على تحليل عميق لواقع المنظومة تفاعلنا إيجابيا مع



والحكومة وجهان لإرادة واحدة، إرادة التغيير، إرادة إصلاح هذه المنظومة، إصلاح منظومة التربية والتعليم لما فيه الخير لبلادنا، وهذا الورش الأساسي الكفيل اليوم وهو مشروع الإطار بأن يمنح الإمكانيات الواسعة للشروع الجدي في إعادة الاعتبار لمكانة المدرسة العمومية خاصة وأن هذا الورش الإصلاحية الوطني المرتكز اليوم على مبادئ ودعمات أساسية يحتاج إلى عشرات النصوص والتدابير الأخرى المصاحبة خلال المراحل اللاحقة.

لهذا وبالنظر إلى ما نحمله من فكر تقدمي حداثي وقوة الإقتراحية وإرادة جميع الفرقاء السياسيين في بلادنا من أجل أن نجعل الشعب المغربي يثق في المدرسة العمومية، بأن يكون هناك تلاحق ثقافي واجتماعي، بأن نصل إلى المبتغى المنشود في إثبات الذات الجماعية في تربية الناشئة، في تعزيز الوطنية الصادقة لأجيالنا وناشئتنا، نحن ساعين وسعينا راشد ولهذا سنصوت بإيجاب على هذا النص وسنخرط فيه من أجل البلورة والتطبيق، وشكرا لكم جميعا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب عمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

السلام،

تحية للجميع،

شحال من مرة في هاد سنتين ونصف وما كنسمع بأن ما خص يكون مزايدات سياسية حول التعليم، بالنسبة ليا هذا مفهوم خاطئ للسياسة والديمقراطية بصفة عامة، فالسياسة والديمقراطية هي علم تدبير الإختلاف السلمي وبالأخص الإختلاف في المواضيع حول المواضيع الجوهريّة والكبيرة، واش كاين شي موضوع أهم من التعليم وتربية الأجيال القادمة؟ بالنسبة ليا لآ، فبالتالي

فعل تشاركي تطوعي مسهم لتوفير الإمكانيات اللازمة لمدرسة مؤهلة في مستوى التطلعات، وهي دعوة صادقة لانفتاح المدرسة العمومية على محيطها الإقتصادي والإقتصادي لبلورة فعل ثقافي جماعي مجتمعي إرادي يمكن أبناء الفقراء كما أبناء الأغنياء من الإرتقاء الإقتصادي، وتغيير الأوضاع، يمكن من تغيير أوضاعهم من سيء إلى حسن ومن حسن إلى أحسن؛

أما بالنسبة لمسألة اللغة، فأؤكدنا على أنه يجب التعاطي معها وفق مقارنة شمولية منفتحة تستحضر الإستثمار الأمثل لمقومات الهوية الوطنية المتنوعة والمتعددة، إستعمال اللغة العربية بصفقتها لغة التدريس وتكريس الوضع الدستوري للغة الأمازيغية بصفقتها لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء مع ضرورة الإنفتاح على مختلف اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً على المستوى التقني والعلمي بالعالم، وتمكين الأجيال الصاعدة من تملك ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والإندماج في الشغل، حيث أننا لا نقبل ولن نقبل أن تكون اللغة أداة للتمييز بين التلميذات والتلاميذ في الولوج إلى التعليم وفي الشغل المنتج؛

أما بالنسبة للموارد البشرية في قطاع التعليم، فقد أكدنا دائما ونؤكد على ضرورة الاعتناء بها وبمكوناتها وفتاتها لا سيما من حيث إستقرارها الإقتصادي والوظيفي والترقي الإقتصادي والإهتمام بالخدمات الإقتصادية لها، ودعونا وحرصنا وعملنا بمسؤولية وطنية عالية إلى وضع هذا الإصلاح الشامل والتعاطي معه بنفس تنموي جديد كمشروع مهيكلي، يرتبط بتكوين مواطن الغد وهي مناسبة نحى فيها جميع عضوات وأعضاء لجنة التعليم والثقافة والإتصال وكل الجهود التي تفرعت عن اللجنة الفرعية أو اجتماع الرؤساء في إيجاد حل جماعي من أجل بلوغ الإجماع الذي نأسف على عدم بلوغه، وهي مناسبة أيضا نحى فيها السيد الوزير على تجاوبه وتفاعله الدائم وعلى إنصاته وتجاوبه مع مختلف التعديلات ومختلف الآراء التي كانت دائما مبنية على أن نجعل من البرلمان



مقترحات لمساهمة الأغنياء من أجل النهوض بالتعليم كترفض، فكيفاش بغيتونا نثيقو في الحكومة ملي كتقول لنا بأن كاين طموح للنهوض بالتعليم، فمع الأسف الشديد، أنا بالنسبة ليا ما كاينش طموح، ايلا كان طموح نعطيكم مثال في بضع دقائق، السيد الرئيس، طموح اليوم..

السيد الرئيس:

السيد النائب... دقيقة

النائب السيد عمر بلافريج:

في بضع ثواني، رواندا، أقل من دقيقة، رواندا اليوم، ارسلت في SATELITE في الفضاء، لاش يصلح هاد القمر الاصطناعي لربط جميع المدارس العمومية في الرواندا بالانترنت هذا هو الطموح وانقلدو رواندا فين هي المشاريع ذو طموح عندنا في المغرب.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، السيدات والسادة النواب، بعد الاستماع إلى العروض المحترمة بطبيعة الحال وبعد الاستماع إلى العرض التقديمي للسيد الوزير، نمر الآن إلى عملية التصويت وأطلب منكم جميعا حد أدنى من الانضباط حتى يمر هذا التصويت في ظروف عادية كالعادة، لذلك أطلب من الجميع احترام بعضنا البعض والتصويت في جو مسؤول كالعادة حتى تتم المصادقة على هاد المشروع على القانون الإطار كمشروع نظرا لأهميته، وهذا تم التأكيد عليه من طرف كل المتدخلين بإسم كل مكونات المجلس. أعرض للتصويت عنوان السيدة الأمين أنا عندي اليمين واليسار ما يمكن ليش نشغل بدوئهما، شكرا.

أعرض للتصويت عنوان مشروع القانون كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

خاصنا نقبلو الإختلاف السياسي والتوجهات والحساسيات المختلفة حول التعليم في المغرب، كاينة، هاد الحساسيات كاينة موجودة في المجتمع، صحيح بأن هذا الحساسيات ما مثلاش ميزان في البرلمان، وغالبا بسبب النسبة ضعيفة المشاركة السياسية والعزوف عن التسجيل في اللوائح الانتخابية، وكندكركم بأن في آخر انتخابات يالله 6 دالمليون المغاربة اللي صوتوا على هاد البرلمان، وأكثر من 15 مليون إما ما صوتتش، إما ما مسجلش كاع أصلا، فأنا اليوم أتكلم أنا وصديقي مصطفى الشناوي من هذا المنبر كمثلين لحساسية موجودة في المجتمع، مع الأسف هاد الحساسية ما جابت إلا 165 ألف صوت أعطتكم نائبين كنتطلب منكم تحترمومهم، لكن هاد التيار فيدرالية اليسار الديمقراطي، قدمنا للمغاربة مشروع وتعافدنا على مشروع مجتمعي ومن المداخل ولا المدخل الرئيسي لهاد المشروع المجتمعي هو إصلاح المدرسة العمومية المغربية.

فنحن في فيدرالية اليسار الديمقراطي قدمنا عدد ديال التعديلات هاد عامين ونص، في هذا مقترح قانون وفي مشاريع القوانين ديال المالية، كلها مع الأسف ترفضت وكلها كانت كتصعب في اتجاه واحد، الهدف دياها هو كيفاش نهضو بالمدرسة العمومية ونجعل منها مدخل للإصلاح والنهوض للوطن ككل، هاد القانون، هذا مشروع قانون رغم عدد الإيجابيات عدد المواد من بينها المادة 2 و31 اللي هانصوتو لصالحها، إنه قانون بالنسبة لينا غير واضح فيما يخص مكانة المدرسة العمومية، التعليم الخصوصي اليوم في المغرب وصل ل15% في الوقت اللي هادي أقل من 20 عام كان كيمثل ياللاه 4%، من جهة أخرى، وهادو أرقام رسمية ميزانية ديال الدولة في التعليم كتتنقص راه في ألفين كانت كتمثل الميزانية ديال التعليم 30% ديال ميزانية الدولة، اليوم ما كتمثل إلا 25%، فمنين كنتقدمو احنا كنايين بمقترحات لتحويل ميزانيات من قطاعات أخرى إلى التعليم كترفضوها، ملي كنتقدمو



المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض للتصويت ديباجة مشروع القانون كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون غادي نحسبو الموافقون إذن الإجماع فين المعارضون عفوا أنتما 2 هادوك كنشوف غير السي بلافريج والسي الشناوي إذن

الموافقون: 262

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

أعرض المادة 1 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: إجماع 264

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة، ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبين عمر بلافريج ومصطفى الشناوي الكلمة.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

هاد التعديل، لا كيتطفي الميكرو، التعديل ارتأينا من الضروري إعطاء تعريف للفاعل التربوي، جبرنا بأن فهذا المادة 2 كان خاصو يتعطى الفاعل التربوي اللي عندو أهمية في المنظومة التعليمية، فزدنا احنا الفاعل، تعريف للفاعل التربوي، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، شوية الإنصات من فضلكم، السي عدي، آ السي عدي، نستמעو للسيد الوزير، شكرا.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني

والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل غير مقبول من طرف الحكومة.

السيد الرئيس:

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون:

الممتنعون: لا أحد

عفوا عفوا عفوا، بالنسبة للمادة 2 عفوا، أعرض أعرض التعديل فقط التعديل، التعديل.

الموافقون: 2

المعارضون: 241

الممتنعون: 21

المعارضون، آ أنتما موافقين، المعارضون للتعديل.

الموافقون: 2

المعارضون: 262

الممتنعون: لا أحد

هذا ما قلناه السيد الرئيس.



السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل غير مقبول من طرف الحكومة.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 264

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 4 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 264

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 2

أعرض المادة 5 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 6 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

هاذ اليسار حيرنا، ماشي أنت السي شناوي، لا ماشي أنت، ماشي أنت،

الموافقون: 144

المعارضون: 2

الممتنعون: 118

أعرض المادة 3 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 262

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 4، ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبين عمر بلافريج ومصطفى شناوي، الكلمة للسيد النائب عمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

هاذي إضافة منا بالإعتماد في تمويل المنظومة، كنعثرو من المرتكزات الأساسية خاص الإعتماد في تمويل المنظومة على مبادئ التضامن الوطني في تحمل التكاليف العمومية من خلال مساهمات جبائية تضامنية وتصاعدية للأشخاص الميسورين، فهذا انسجاما مع قناعتنا فنعيد التأكيد على التعديلات التي تقدمنا بها في مشروع قانون المالية سنة 2019، والتي تتضمن ضرورة إقرار ضريبة على الثروة وضريبة تصاعدية على الإرث، وإيماننا منا أن مشروع القانون الإطار هذا يمكن أن يشكل خطوة مهمة من أجل تعاقد اجتماعي مبني على التضامن، وشكرا.



أعرض المادة 12 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 260

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 13 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 14 للتصويت، قبل ذلك ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبين عمر بلافريج ومصطفى شناوي، لكم الكلمة.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا السيد الرئيس،

هاذي في النقطة الأخيرة وضع نظام تحفيزي للمؤسسات التعليمية الغير ربحية زدنا الغير ربحية لتمكينها من المساهمة، فنؤكد على الأولوية بالنسبة للدولة يجب أن يكون الإستثمار في التعليم العمومي والتحفيزات، إيلا كانت غتكون للقطاع الخاص احنا كنعتهرو بأن ما خاصش التحفيزات للقطاع الخاص، وحتى إيلا كانت غتكون تكون القطاع الخاص الغير الربحي، باش نفرقو بين القطاع الخاص الربحي والغير الربحي، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 7 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 8 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 9 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 260

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 10 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 11 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد



الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 17 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: 260
المعارضون: 2
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 18 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 19 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 20 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 21 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،
التعديل غير مقبول من طرف الحكومة.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 260

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 14 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 260

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 15 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

هاذ الجويجات ب2، رغم الاختلاف رغم الاختلاف:

الموافقون: 260

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 16 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد



الموافقون: 260	أعرض المادة 22 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
المعارضون: 2	الموافقون: الإجماع
الممتنعون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
أعرض المادة 28 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الممتنعون: لا أحد
الموافقون: 260	أعرض المادة 23 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
المعارضون: لا أحد	الموافقون: الإجماع
الممتنعون: 2	المعارضون: لا أحد
أعرض المادة 29 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الممتنعون: لا أحد
الموافقون: الإجماع	أعرض المادة 24 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
المعارضون: لا أحد	الموافقون: الإجماع
الممتنعون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
أعرض المادة 30 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الممتنعون: لا أحد
الموافقون: الإجماع	أعرض المادة 25 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
المعارضون: لا أحد	الموافقون: الإجماع
الممتنعون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
أعرض المادة 31 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الممتنعون: لا أحد
الموافقون: 144	أعرض المادة 26 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
المعارضون: 2	الموافقون: 260
الممتنعون: 116	المعارضون: لا أحد
أعرض المادة 32 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الممتنعون: 2
الموافقون: 260	أعرض المادة 27 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:



الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 38 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 39 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 40 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 41 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 42 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 33 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 34 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 35 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 36 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 37 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد



المعارضون: 260

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 45 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

المادة 46 أعرضها للتصويت ليس هناك تعديل السي بلافريج آه طيب.

أعرض المادة 46 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 262

المعارضون: 2

الممتنعون: لا أحد

جا شي حد؟ إثنان أشنو هو الفرق ما بين 262 و264، فوزنهم السياسي مشرف، المادة 47 ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبين عمر بلافريج ومصطفى شناوي لكم الكلمة السيد بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

شكرا للملائمة نفس التعديل في المادة 47.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد سعيد أمزاري، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني

والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

أعرض المادة 43 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 44 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 241

المعارضون: 2

الممتنعون: 21

أعرض المادة 45 للتصويت ورد بشأنها تعديل واحد من السيدين النائبين عمر بلافريج ومصطفى شناوي.

النائب السيد عمر بلافريج:

هذا تعديل للملائمة مع التعديل السابق اللي كنعتهروه حنا بأن الأشخاص الميسورين خاصهم يساهمو من خلال مساهمات جبائية، شكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير.

السيد سعيد أمزاري، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني

والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

تعديل غير مقبول من طرف الحكومة.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2



المعارضون: لا أحد
الممتنعون: 21
أعرض المادة 51 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: إجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 52 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 53 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: 262
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: 2
أعرض المادة 54 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 55 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد

التعديل غير مقبول من طرف الحكومة.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 264

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 47 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 48 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 49 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

المادة 50 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع،

أعرض المادة 50 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 243



أعرض للتصويت مشروع القانون الإطار برمته كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 241

المعارضون: 4

الممتنعون: 21

صادق مجلس النواب على مشروع قانون الإطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

هناك مشروع قانون ثالث أخير يتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية لم نتهي جدول الأعمال، من فضلكم، السيدة كاتبة الدولة والسيد الوزير ينتظران منذ خمس ساعات، الكلمة للسيد الوزير. السيدات والسادة النواب من فضلكم نهيو جدول الأعمال الذي صادقنا عليه في بداية الجلسة.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة بغيت نشكر السيد الرئيس اللي في البرمجة ديال هاذ الجلسة دارني في آخر الجلسة، واستمتعت معكم بالعيش ديال هاذ اللحظة التاريخية ديال التصويت، ديال هاذ القانون الإطار، في الحقيقة أنا من البرلمانيين القدماء، وكنظن أحسن لحظة وأحسن حدث عشتو فهاذ الحياة البرلمانية ديالي لأن بقيت برلماني 4 ديال الولايات، عشت من أحسن اللحظات مع المداخلات القيمة ديال السادة النواب، رؤساء الفرق، من جميع المشارب، من جميع الفئات، والكل كانت متعة، وكانت في الحقيقة كنفتمخرو أننا عندنا برلمانيين من هاذ النوع، وعندنا برلمانيين من هاذ الحس الوطني وبرلمانيات طبعاً، برلمانيات، فالقانون اللي غادي نقدم ليكم اليوم هو قانون كيتعلق ب.

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 56 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 57 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 57 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 58 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 59 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد



السيد الرئيس:

السيد الوزير، نعم أنا بربجتك للأخير باش تشكرهم وتستعمل هاذ الخطاب عمدا.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

تماما، في الحقيقة هاذ القانون اللي غاذي نقدم ليكم عندو أهمية كبرى لأنه كيتوجه لواحد القطاع اللي فيه واحد العدد كبير ديال الناس اللي كيشغلوه، واللي كيشغلوه في ظروف قاسية، وظروف صعبة، وكيقومو بواحد الدور استثنائي في الحفاظ على التوازنات الإجتماعية فبلادنا، او كيقومو بواحد الدور بالنسبة للمنظومة الاقتصادية ديالنا، القطاع اللي كيشغل 2,5 مليون نسمة، قطاع مهم وقطاع يستحق أنه يكون عندو واحد الإطار قانوني، اللي مكن هاذ العاملين فهاذ القطاع باش يتمتعو بتنظيمات اللي كتحميهم واللي كتشجعهم واللي كتخليهم كذلك يستافدو من هاذ المنظومات اللي كاينة بالنسبة للتغطية الإجتماعية، الهدف الأسمى ديال هذا، هو تنظيم القطاع هو إبراز الدور ديال هاذ القطاع وكذلك إبراز وتمكين العاملين في هذا القطاع من الإستفادة من البرامج ديال التغطية الصحية، وبغيت بالمناسبة نشكر أعضاء اللجنة اللي صوتوا بالإجماع على هذا مشروع القانون، وكنتمنى أنه يكون إن شاء الله إيجابى في القريب العاجل ومفيد لهاد الشريحة ديال العاملين...

السيد الرئيس:

الجلوس من فضلك السيد الزائر، من فضلك.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

اللي طال الانتظار دياهم لهاد القانون التنظيمي، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير وبالمناسبة كذلك أشكر السيدة مقرررة لجنة القطاعات الإنتاجية السيد حياة بوفراشن على ما قامت به قبل وخلال وبعد، أفتح باب المناقشة العامة بإعطاء الكلمة للسيد النائب باسم فرق الأغلبية، السيد النائب محمد معايط، الميم ما داروها شي، معذرة معذرة السيد النائب.

النائب السيد محمد معايط:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات النائبات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني بإسم الفريق أو فرق الأغلبية أن أتناول الكلمة، بمشروع بخصوص مشروع قانون رقم 50.17 والمتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، في البداية أشكر الحكومة من خلالكم السيد الوزير على تقديم هذا المشروع الذي ظل راكدا لعقود طال معها انتظار الصناع التقليديون لإطار ينظم القطاع ويجعله أكثر تنظيما، وسيرفع من القدرة الإستهدافية للبرامج الموجهة للقطاع بحيث عرف بالصناعة التقليدية بصنفيها الإنتاجي والخدمي وعرف بالصانع التقليدي وعرف بالفئات الفاعلة بالقطاع من المقاولات والتعاونيات والصانع التقليدي والصانع المعلم.

السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم قطاع الصناعة التقليدية كحضارة وثقافة تعكس تراثا ضخما وقيما إنسانية بارزة مرتبطة بتاريخ وعادات الشعب المغربي القائمة على تمازج متبادل بين الثقافة العربية والثقافة



الانتظارات التي تنتظرها هذه الفئة العريضة من الصناع والصناعات الامتيازات التي جاء بها المشروع والممنوحة للصانين والصناعات والتي تتجلى في الدعم التقني من الخبرات والاستشارات، ومن البرامج الترويج والتسويق للمنتجات ومنتجات الصناعة التقليدية، ومن المشاركة في المعارض داخل الوطن وخارجه والمشاركة في الجوائز والمسابقات التي تنظمها الدولة لفائدة القطاع والاستفادة أيضا من مناطق الأنشطة الحرفية التي تحددها الدولة والاستفادة من التغطية الصحية والاجتماعية والاستفادة من الخدمات والامتيازات المقررة لهذه الفئات والمتعلقة بنظام المقاول الذاتي والاستفادة من نظام جبائي خاص والإعفاءات وفق القوانين المعمول بها.

إن هذا المشروع رقم 50.17 مشروع مهم وطموح سيجعل من فئات هذا القطاع فئة مهيكلية ومنظمة ومنخرطة في هيئات تمكنها من المشاركة في الرفع من مستوى القطاع وتعزيز مكانته تنظيمية والقانونية، وبالرغم مما جاء في هذا القانون فإننا ندعو الحكومة الوصية والوزارة الوصية على القطاع إلى تنزيله التنزيل السلس وتبسيط المساطر والإسراع بإخراج النصوص التنظيمية، حتى يتسنى للصانع مباشرة تعزيز الهيئات الإقليمية والجهوية والوطنية وتمكينهم من التسجيل في السجل الوطني، كما أن على الوزارة العمل على استراتيجية ما بعد 2015 التي أنتظرنا ما بعدها طويلا لأن القطاع محتاج إلى دفعة قوية تجعله في مصاف الصناعات المتقدمة، وفي حاجة إلى مواكبة يومية ترقى بالصناع إلى العيش الكريم، وإن هذا القانون السيد الوزير لم يعط الحق لغرف الصناعة التقليدية لم يعطها دورا بارزا لتقوم بأدوار كبيرة تجعلها قادرة على الاستجابة لتطلعات الصناع والصناعات، ولا يفوتني في الأخير أن أشكر السيد الوزير على المشروع الذي تقدم به إلينا وعلى السيدة كاتبة الدولة على تجاوزها مع أعضاء اللجنة وتقديمها لمجموعة من

الأمازيغية، والمغرب راكم رصيда مهما غنيا ومتنوعا من الصناعات والفنون اليدوية ضاهت أكبر المعالم الإبداعية، وساهمت في صنع كثير من حضارتنا، والصناعة التقليدية اليوم مساهمة، مساهمة في الإقتصاد الوطني بشكل كبير كما هو مبين في الأرقام التصاعدية سنة بعد سنة ويشغل هذا القطاع كما جاء على لسان السيد الوزير المحترم أكثر من 2.5 مليون بين صانع وصانعة، والصناعة التقليدية هي نتاج حضاري لآلاف السنين وتعتبر قطاعا اقتصاديا ومحركا تنمويا بامتياز، ويعتبر الصانع التقليدي والصانعة التقليدية الفاعل المحوري والأساسي ويشكل محركا للإنتاج سواء كان صناعا فرديا أو مقاولا أو تعاونية أو مجموعة اقتصادية سواء تعلق ذلك بالمجال الفني الإنتاجي أو الخدماتي، وهذا القطاع السيد الوزير، السيدة كاتبة الدولة قطاع له أفق واعدة وقادر على أن يكون بالفعل رافعة أساسية وإضافية للاقتصاد الوطني وبوابة تعريف راقية بعراقة هذا الشعب القوي وعظامة الإنسان المغربي.

ونحن نناقش اليوم قانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية الذي من محاوره التعريف بأصناف الصناعة التقليدية وبفئات الفاعلين بالقطاع من الصانعين التقليديين الفرادى والصانع المعلم والمقاولات والتعاونيات، جاء هذا المشروع بالسجل الوطني للصناعة التقليدية لتعزيز إطار قانوني تنظيمي ينظم هيكلية هذا القطاع وأنشطته وتأهيل مكوناته المهنية والحرفية لتقوية مكانته كفاعل وازن كباقي مكونات النسيج الاقتصادي ويستجيب لشروط التنافسية.

وهذا المشروع جاء أيضا بهيئات أنشطة الصناعة التقليدية هيئات حرفية وطنية وهيئات حرفية جهوية وهيئات حرفية إقليمية في شكل هيئات حرفية، فيما يخص قواعد تنظيمها وتسييرها بأنظمة خاصة وجاء المشروع بسلطة حكومية ترأس المجلس الوطني للصناعة التقليدية في شخص رئيس الحكومة أو السلطة المكلفة بالقطاع، وذلك لأهمية القطاع في توجهات الحكومة، وإن من



جانب مهم منه، الأمر الذي يجعل عملية الإنتاج ترتبط بالقدرات والمهارات الشخصية للصانع والمساعدين له.

حضرات السيدات والسادة،

تقدم لنا اليوم الحكومة مشروع قانون ينظم وقطاع الصناعة التقليدية بإطار قانوني جديد بغاية جعله أكثر واقعية وقابلا للتطبيق، ويحاول ما أمكن الاستجابة للانتظارات الحقيقية للقطاع، لكنه يبقى قاصرا عن الاستجابة لتطلعات الحرفيين والمشاكل الحقيقية التي يعيشها المهنيون.

ومن المفروض أن مشروع قانون رقم 50.17 كان يجعل قطاع الصناعة التقليدية أكثر تنظيما ويرفع ومن القدرة الاستهدافية للبرامج الخاصة الموجهة للقطاع تعرف أنشطة بصنفيها الإنتاجي والخدماتي وتحديد الفاعلين به، كما سيساعد المشروع على ضبط المعطيات الإحصائية المتعلقة به من خلال السجل الوطني للصناعة التقليدية وإبرازه كمكون قائم الذات ضمن التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تسهيل عملية المحاسبة الوطنية وضع لوائح تحدد الحرف وكذا تصنيفها، وهاد القضية هادي من نقط القوة في المشروع وترتكز فلسفة المشروع على بعدين أساسيين أولهما حماية الصناعة التقليدية والمحافظة على جودة المنتجات والخدمات وتتمين عمل الحرفيين وثانيهما حماية المستهلك عن طريق توفير آليات تأهيلية تمكن من تصنيف إحداث لجن محلية للتأهيل تبت في طلبات الاعتراف بصفة صانع أو الحصول على صفة صانع معلم. لذلك صوتنا لهذا القانون داخل اللجنة إكراما للصانع وللمستهلك معا غير أن ذلك لن يمنعنا السيد الوزير من الوقوف على بعض سلبيات هذا المشروع على سبيل المثال ربط الاستفادة الصناع التقليديين من دعم الدولة بالتكثف داخل تنظيمات حرفية الشيء الذي يجعل أن التنظيمات.

الإيضاحات مكنت من التفاعل في النقاش والإجماع على أهمية هذا المشروع، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيدة النائبة حياة بوفراشن بإسم فريق الأصالة والمعاصرة.

النائبة السيدة حياة بوفراشن:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة الزملاء والزميلات،

يسعدني أن أقدم أمامكم هذه الورقة عن فريق الأصالة والمعاصرة والتي تخص مشروع قانون رقم 50.17، إذا كانت الصناعة التقليدية أو الحرف بصفة عامة تعبيرا صادقا وملهما لكافة الشعوب ع انتمائها الحضاري والفني والثقافي والبيئي فإن الصناعة التقليدية المغربية تشكل هي الأخرى مرآة عاكسة لعلاقة هذا البلد وتجزره التاريخي والقيمي والثقافي والإنساني، ومع ذلك يجب الإقرار بأن قطاع الصناعة التقليدية يطرح إشكالا حقيقيا من حيث تعريفه وتحديدته ويعود هذا بالأساس إلى كونه قطاعا غير متجانس، حيث يضم مجموعة من الأنشطة المتنوعة التي لا تخضع لنفس الخصائص والضوابط والأغراض، وتبعاً للنصوص المنظمة لقطاع الصناعة التقليدية من قبيل ظهير رقم 63.1.194 ليونيو 1963، والذي عدل في 1997 فإن الصانع التقليدي يعتبر إيبلا اسمحتو... الصانع التقليدي يعتبر بشكل عام كل شخص طبيعي يمارس نشاطا رئيسيا ومستمر ذو طابع يدوي في طريقة الإنتاج أو التحويل أو في مجال تقديم الخدمات، وعليه فنمط الإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية يقوم بالأساس على معطى العمل اليدوي في



يشرفني أن أتدخل في مناقشة مشروع هذا القانون رقم 50.17 والذي يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية وهي مناسبة لنحبي عاليا الصناع التقليديين المغاربة الذين استطاعوا عبر التاريخ أن يحافظوا على عدد من الحرف والمهن التي تشكل جزءا أساسيا من تاريخنا وحضارتنا وتفردنا بالرغم من الظروف المهنية والاجتماعية التي يمارسون في ظلها خاصة مع اعتبار مساهمة هذا القطاع الحيوي في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الوطني حيث يشتغل أكثر من 2.5 صانع فضلا عن مساهمته بنسبة مهمة في الناتج الداخلي الخام.

كذلك نناقش هذا القانون اليوم ونحن نستحضر المعاناة والظروف المهنية الصعبة التي يواجهها الصناع التقليديون المغاربة، سواء تعلق الأمر بالصناع أو المعلمين أو التعاونيات أو مقاولات الصناعة التقليدية، وهي في الحقيقة معاناة يمكن نعتبروها مركبة تمتد من الإقتصادي إلى الاجتماعي، والحقيقة أن تنظيم قطاع الصناعة التقليدية ينبغي ألا يقتصر على عدد من المقتضيات الضبطية لممارسي القطاع وتحديد المهن، بل يجب أن يمتد إلى تدبير الإشكاليات الكبيرة التي تواجه القطاع وتحدد معيش مئات آلاف الأسر والتي أضحت عددا منها يعني والحرف دياها و المهن دياها في عداد الانقراض، ربما ما غنطولش عندي واحد المداخلة ولكن ربنا للوقت احنا في الفريق الإستقلالي تعاطينا بالإيجاب مع مشروع هاذ القانون لأهميته، وهذا لا يعفينا من تقديم مجموعة من الملاحظات التي يجب على الحكومة أن تراعيها بما يمكنه من تحقيق أهداف منتظرة:

أولا: على مستوى البرامج والأهداف ضرورة التوفر على سياسة التقائية للقطاع مع باقي القطاعات الأخرى، خصوصا السياحة وقطاع الصناعة والتجارة الخارجية نظرا لطبيعة العلاقة المتداخلة بين الصناعة التقليدية وهذين القطاعين؛

السيد الرئيس:

السيد النائب إيلا كان ممكن الجلوس من فضلك السيد النائب.

النائبة السيدة حياة بوفراشن:

المعلمين الصغار كيكونو محرومين التنصيب على بعض العقوبات في حالة مخالفة مقتضيات القانون، هو إجراء شجاع للحد من بعض الممارسات اللاأخلاقية لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار، هو إلى أي مدى سيطبق هذا القانون أو على من ثم العمل على الحد من استفحال ظاهرة الغش التي أثرت سلبا على المنتج التقليدي؟

وختاما لاشك أن الصناعة التقليدية في بلادنا تلعب دورا اقتصاديا هاما واجتماعيا كذلك غير أنها تتخبط في مشاكل لا حصر لها ومن واجب الفاعلين والمسؤولين عن القطاع الانتباه إليها ومعالجتها وليس من حق الوزارة الوصية أن تكون متفائلة بشكل مبالغ فيه بل يجب أن تكون موضوعية أكثر ما يمكن لتسليط الأضواء على الواقع وتلمس الصعوبات التي يتخبط فيها الصانع التقليدي، شكرا جزيلاً لاهتمامكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الكلمة للسيد النائب عبد العزيز الأشهب.

النائب السيد عبد العزيز الأشهب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،



السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، نمر إلى عملية التصويت.

أعرض المادة 1 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 3 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 4 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 5 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

ثانيا: مراعاة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للحرفيين حتى نضمن الاستمرارية للموروث الثقافي المغربي وحمايته من الانقراض؛
ثالثا: تشجيع الشباب من أجل ولوج مؤسسات التكوين التي تهتم بالصناعة التقليدية؛

رابعا: العمل على توفير المواد الأولية للصناعة التقليدية بأثمنة تفضيلية وتحفيزية تناسب قدراتهم الشرائية وكذا من أجل ضمان عدم ارتفاع أثمان المنتجات الوطنية.

على المستوى الآخر على المستوى التشريعي إن الوزارة مطالبة بتقديم مخططاتها والوعود التي قدمتها أمام لجنة القطاعات الإنتاجية أثناء مناقشة مشروعين قانون المالية للسنتين السابقتين، وذلك من أجل اطلاع المؤسسة التشريعية على ما تم إنجازه من أجل تقويم مكامن الخلل التي تعيق من تطور القطاع، ثانيا: تفعيل أدوار غرف الصناعة التقليدية من خلال تنزيل جميع النصوص التنظيمية المتعلقة بالنظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، وأخيرا إضافة إلى هذا المشروع قانون المهم الذي كما ذكرت أننا سنصوت بالإيجاب عليه ضرورة وضع إستراتيجية جديدة لفائدة الصناع التقليديين، اليوم يمكننا نقولو بكل صدق القطاع الوحيد اللي ما خدش الحق ديالو كما يكفي هوقطاع الصناعة التقليدية، جميع القطاعات استفادت من المال العام يمكن نتكلم ليكم على مجموعة من القطاعات، هناك تحفيزات هناك دعم هناك مجموعة ديال الأمور إيجابية إلاّ الصناع التقليديين، فالتدخل ديال الوزارة ولاّ ديال الدولة في مجال قطاع الصناعة التقليدية لم يكن في الوجه المطلوب وهذا اللي خلاّ أن مجموعة من الصناع التقليديين يعيشون في وضع فقر في وضع هشاشة، وبالتالي حان الوقت لكي نعطي لهذا القطاع كامل الأهمية ولكي نتعامل بالشكل المطلوب مع الصناع التقليديين، والسلام عليكم.



أعرض المادة 11 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 12 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 13 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 14 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 15 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 16 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 6 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 7 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 8 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 9 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد

أعرض المادة 10 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: لا أحد



الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 24 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 25 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 26 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 27 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 28 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 29 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 30 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 17 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 18 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 19 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 20 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 21 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 22 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 23 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:



الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 37 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	أعرض المادة 31 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 32 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	أعرض المادة 32 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 38 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	أعرض المادة 33 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض للتصويت مشروع القانون برمته كما صادقت عليه اللجنة بعد إعادة الترتيب فيما يخص بعد حذف المادة 4:	أعرض المادة 34 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
أعرض المادة 35 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	أعرض المادة 35 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: الإجماع	الموافقون: الإجماع
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: لا أحد	الممتنعون: لا أحد
صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية. شكرا للسيد الوزير، شكرا للسيدة الوزيرة.	أعرض المادة 36 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: